٣٧٩

شرح الكافية

12.12.05

حاشیه عبد الغفور بر کافیه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جلّت آلاؤه عن ان تحاط بعدّ وتعالت كبرياؤه عن ان تشتمل بحدّ
تاهت في مواقع معرفته سابلة الافهام وغرقت في بحار عزته سابحة الاوهام
كلما يخطر ببال ذوي الافكار فمعزول عن حقيقة ملكوته وجميع ما يعتقد عليه ضماير اولي
الابصار فعلى خلاف ما ذاته المقدسة عليه من نعوت جبروته وصلواته على خاتم
انبيائه ومبلغ انبائه محمد بن عبد الله المبشّر به قبل ميلاده وعلى السادة الاطهار من عترته
واولاده وبعد فقد طلب الي بعض من احبتي بصلاح حاله ثم اسعفه بما يسعه مقدرتي
من مقترحات آماله تعليق ما يجري مجرى الشرح على مقدمة ابن الحاجب في النحو عند قراءتها علي
فانتدبت له مع عوز ما يحتاج اليه القائلون في هذا الباب واني لمثل هذا النهج من الفطنة
الوقادة والبصيرة النقادة بذلا لمسؤله وتحقيقا لمأموله ثم اقتضى الحال بعد الشروع التجاوز
عن الاصول الى الفروع فجاء مرضيا فببركات الجناب المقدس الغروي صلوات
الله على مشرفه للالتفات فيه والاذعان قصر من لفظ فيما ينحيه والله تعالى الموئل لادرشنا والسبيل
وهو حسبنا ونعم الوكيل قوله الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد اعلم ان الكلمة مفرد الكلم
تمرة وتمر وليس المجرد من التاء من هذا النوع جمعا كما يجيء تحقيقه في باب الجمع بل اسم
جنس حقه ان يقع على القليل والكثير كالعسل والماء لان الكلم في الاستعمال لا يطلق

لسؤله

يذ تحيه السبيل

بحث كلمة

اعلم ان الكلم جنس الكلمة كتمر وتمرة م

لكن

كذا التاء م

الا على ما فوق الاثنين بخلاف نحو تمر و ضرب و قيل ان اشتقاق الكلمة
و الكلام من الكلم و هو الجرح لتاثيرهما في النفس و هو اشتقاق بعيد و قد تطلق
الكلمة على القصيدة و اهل حجاز يقولون كلمة شاعرة و قوله تعالى و تمت كلمة ربك و اللفظ
في الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ و هو المراد هنا المقول و هذا كما يقال
الدينار ضرب الامير اى مضروبه و الكلام معناه ... في الاصل مصدر
الكلام اوليس على صيغة ... كلمه ... ما بل هو موضوع ... لجنس
ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف او الثر اى اكثر من كلمة سواء كان
مهملا او لا اما اطلاقه على المفردات فمثل قولك لمن تكلم بكلمة كزيد او بكلمات
غير مركبة تركيب الاعراب كزيد بكر عمرو و هذا كلام غير مفيد
غير مفيد اما اطلاقه على المهمل فكقولك تكلم فلان بكلام لا معنى له
فالقول و الكلام و اللفظ من حيث اللغة بمعنى تطلق على كل حرف من
حروف المعجم كان او من حروف المعاني و على اكثر منه مفيدا كان او لا لكن
القول اشتهر في المفيد بخلاف اللفظ الكلام و اشتهر الكلام في المركب
من حرفين فصاعدا في العرف اللغوي و اللفظ خاص بما يخرج من الفم من
القول فلا يقال لفظ الله كما يقال قوله و كلامه ثم قد استعمل الكلام استعمال
المصدر فلا يقال لفظ الله كما يقال قوله و كلامه ثم قد استعمل الكلام استعمال
المصدر فيقال كلمته كلاما كما اعطى عطاء مع انه في الاصل لما يعطى و بذا كما
يحكى عنهم عجبت من دهنك لحيتك بضم الدال بمعنى دهنك بفتحها و قد اختص
الكلام في اصطلاح النحاة بما سيجي و المقصود من قوله وضع اللفظ جملة او لا
لمعنى من المعاني مع قصد ان يصير متواطيا عليه بين قوم فلا يقال اذا استعملت
اللفظ بعد وضعه في المعنى الاول انك واضعه اذ ليس جعله اولا بل لو جعلت
اللفظ الموضوع لمعنى اللفظ الموضوع لمعنى آخر مع قصد التواطؤ قيل انك واضع كما
اذا سميت بزيد رجلا و لا يقال لكل لفظة بدرت من شخص لمعنى انها موضوعة
له من دون اقتران قصد التواطؤ بها و محرفات العوام على هذا ليست الفاظا
موضوعة لعدم قصد المحرف الاول الى التواطؤ و على ما فسرنا الوضع لم يكن

لفظة

اشتقاق
كلمة شاعر
كما استعمل القول بمعنى م
على الصحيح
الافعال التي تنصبه على المصدر م
المهمل
المعنى
النحاة
لمعنى آخر

تصوغ

محتاجا الى قوله لمعنى لان الوضع لا يكون الا لمعنى الا ان يفسر الوضع لم يكن
محتاجا الى قوله لمعنى لان الوضع لا يكون الا لمعنى الا ان يفسر الوضع لفظ مهملا
كان او لا مع قصد التواطؤ او لا فيحتاج الى قوله لمعنى لكن ذلك على خلاف
المشهور من اصطلاحهم ومعنى اللفظ ما يعنى به اي يراد بمعنى المفعول قوله
مفرد يعني به المعنى الذي لا يدل جزء لفظه على جزئه سواء كان لذلك المعنى
جزء نحو ضرب الدال على المصدر والزمان او لا جزء له كنصر وضرب فالمعنى المركب
على هذا هو الذي يدل جزء لفظه على جزئه نحو ضرب زيد وعبد الله اذا لم
يكونا علمين واما مع العلمية فمعناهما مفرد وكذا لفظهما لان اللفظ المفرد
لفظ لا يدل جزؤه على جزء معناه وهما كذلك واللفظ المركب الذي يدل
جزؤه على جزء معناه والمشهور في اصطلاح اهل المنطق جعل المفرد والمركب
صفة اللفظ فيقال اللفظ المفرد واللفظ المركب ولا ينبغي ان يخرج
في الحدود الفاظ بل الواجب استعمال المشهور المتعارف بينهما فيها لان
الحد للتبيين وليس له ان يقول اني اردت بالمعنى المفرد المعنى الذي
لا تركيب فيه لان جميع الافعال تخرج اذن من حد الكلمة لفظ مفرد موضوع
سلم من هذا ولم يرد عليه ايضا الاعتراض بان المركبات ليست
بموضوعة على ما يجيء واحترز بقوله لفظ عن نحو الخط والعقد والنصبة والاشارة
فانها مما دلت بالوضع على معنى مفرد وليست بكلمات ويجوز الاحتراز
بالجنس ايضا اذا كان اخص من الفصل بوجه وههنا كذلك لان الموضوع
للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون واحترز بقوله وضع عن لفظ دال
على معنى مفرد بالطبع لا بالوضع كاخ الدال على السعال ونحو ذلك وعن المحرف
وعن المهمل لانه دال على معنى لحيوة المتكلم به لكن عقلا لا وضعا وبقوله لمعنى
~~لمعنى كالمهملات كاثم ونحوه من الهذيانات وتقدم الكلام على هذا الاعتراض~~
اعتراض وبقوله لمعنى عما صيغ لا لمعنى كالمهملات كلثم ونحوه وبمفرد عن لفظ وضع
للمعنى المركب نحو عبد الله وضرب زيد غير علمين فان قيل ان التاء في لفظ
الكلمة للوحدة لان كلمة وكلم كتمرة وتمر واللام فيه للجنس فتناقضا لا دلالة

من الهذيانات وتقدم الكلام
على هذا الاحتراز وبقوله م

دلالة الجنس على الكثرة المناقضة للوحدة فالجواب ان اللام فيه للجنس [ليس] لا للعهد
كي يجيء في باب المعرفة ولئن سلمنا ذلك قلنا ان الجنس على ضربين احدهما استغراق
الجنس وهو الذي يحسن فيه لفظ كل كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا اي
كل الانسان والا لم يجز الاستثناء لانه عند جمهور النحاة يخرج ما لولاه لوجب دخوله
تحت المستثنى منه وهذا الاستغراق يناقض الوحدة والثاني ماهية الجنس من غير دلالة [المستتر مفيد للكثرة م]
اللفظ على القلة ولا الكثرة بل ذلك احتمال عقلي كما في قوله تعالى لئن اكله الذئب ولم يكن
هناك ذئب معهود ولم يرد استغراق الجنس ايضا ومثله قولك ادخل السوق واشتر اللحم وكل
الخبز فهذا النوع من الجنس لا يناقض الوحدة اذ لا دلالة فيه على الكثرة والمقصود في هذا
الموضع هو الثاني اي ماهية الجنس من حيث هي هي لان الحد انما يذكر لبيان ماهية الشيء لا لبيان استغراقها
ان قيل لم لم يقل لفظا ليوافق الخبر المبتدأ في التانيث فالجواب انه لا يجب توافقهما
فيه الا اذا كان الخبر صفة مشتقة نحو هند حسنة او في حكمها كالمنسوب اما في الجوامد فيجوز نحو هذه [غير سببية نحو هند حسنة م]
الدار مكان طيب وزيد نسمة عجيبة وقوله لفظ هنا وان كان بمعنى الصفة اي ملفوظ بها لما
ذكرنا ان الاصل المصدر والمصدر الاصل في مثل نحو امراة صوم ورجلان صوم ورجال [يعتبر]
صوم فلا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع فان قيل كان ينبغي ان يقول لفظ ليخرج عنه الكلام
اذ هما لفظتان وكذا الكلمات قلت لا يخرج وكذا الكلام مثل ذلك بناء الوحدة لان مثل قولك
قام زيد وقولوا مثل ارتطي وبرتقه لفظة واحدة كما ان كل واحد من الاولين كلمتان بخلاف [وكذا كل ما يتلفظ به مرة واحدة م]
الثانيين ان قيل هلا استغنى بقوله وضع عن قوله مفرد لان الواضع لم يضع الا المفردات
اما المركبات فهي الى المستعمل بعد وضع المفردات لا الى الواضع فالجواب انا لا نسلم
ان المركب ليس بموضوع وبيانه ان الواضع اما ان يضع الفاظا معينة سماعية وتلك هي
التي يحتاج في معرفتها الى علم اللغة واما ان يضع قانونا كليا يعرف به الالفاظ فهي قياسية وذلك
القانون اما ان يعرف به المفردات القياسية وذلك كما تبين مثلا ان كل اسم فاعل
من الثلاثي المجرد على وزن فاعل ومن باب افعل على وزن مفعل على [illegible]
[illegible] وكذا حال اسم المفعول واللازم والالة والمصغر والجمع
ونحو ذلك ويحتاج في معرفته الى علم التصريف واما ان يعرف به المركبات القياسية وذلك [نه]
كما تبين مثلا ان المضاف مقدم على المضاف اليه والفعل على الفاعل وغير ذلك من كيفية

تركيب

تركيب اجزاء الكلام ويحتاج في معرفته بعضها الى التصريف كالمنسوب والفعل
المضارع وفي معرفة بعضها الى غيره من علم النحو كما ذكرنا ان قيل ان في قولك مسلمون
ومسلمان ومسلمة وبصري وجميع الافعال المضارعة جزء لفظ كل واحد منها يدل على
جزء معناه اذ الواو تدل على الجمعية والالف على التثنية والياء على النسبة وحروف
المضارعة على معنى في المضارع وعلى حال الفاعل الضا وكذا تاء التانيث في قائمة
والتنوين ولام التعريف والفا التانيث فيجب ان يكون لفظ كل واحد
منها مركبا وكذا المعنى فلا يكون كلمة بل كلمتين فالجواب ان جميع ما ذكرت
كلمتان صارتا من شدة الامتزاج ككلمة واحدة فاعرب المركب اعراب الكلمة
وذلك الحركات الاعرابية ومعاملتها معاملة الكلمة الواحدة بسكون اول
اجزاء الفعل في المضارع وتغير الاسم المنسوب اليه في نحو تمري وعلوي وشقوي
ونحو ذلك فتغيرت بالحرف بنية المنسوب اليه والمضاف وصارتا
من تمام بنية الكلمة واما سكون لام الكلمة لاجل التاء في نحو ضربت فلا يوجب
تغير البنية اذ لا يتغير حركة اللام وسكونها في البنية كما يجيء في اول التصريف
ان شاء الله تعالى اما الفعل الماضي نحو ضرب ففيه نظر لانه كلمة بلا خلاف
مع ان الحدث مدلول حروفه المرتبة والاخبار عن حصول ذلك الحدث
في الزمن الماضي مدلول وزنه الطاري على حروفه والوزن جزء اللفظ اذ هو عبارة
عن مجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضعا معينا والحركات مما يتلفظ
به فهو اذن كلمة مركبة من جزئين يدل كل واحد منهما على جزء معناه وكذا نحو اسم فرجع اسد
وكذا المصغر ونحو رجال ومساجد ونحو ضارب ومضروب لان الدال على معنى التصغير والجمع
والفاعل والمفعول والالة في الامثلة المذكورة الحركات الطارية مع
الحروف الزائدة لا يصح ان يدعى هاهنا ان الوزن الطاري كلمة صارت بالتركيب
كجزء كلمة كما ادعينا في الكلم المتقدمة فالاعتراض بهذه الكلم اعتراض وارد
الا ان يقيد تفسير اللفظ المركب فنقول هو ما يدل جزء واحد الجزئين متعقب
للاخر وفي هذه الكلم الجزءان مسموعان معا قوله وهي اسم وفعل وحرف
اقول انما قدم الاسم على الفعل والحرف لحصول الكلام من نوعه دون اخويه
نحو زيد قائم وهو المقصود من معرفة الكلم والكلام والاحوال التي تعرض له من

الجمعية

بالحروف

امام الفوائد

الاعراب وغيره ثم قدم الفعل على الحرف لانه وان لم يتألف من الفعلين كلام كما يتأتى
من الاسمين لكنه يكون احد جزئي الكلام نحو ضرب زيد بخلاف الحرف فانه لا يتأتى منه ومن
كلمة اخرى كلام فان قيل يجب ان يكون الكلمة هذه الثلثة معًا لان الواو
للجمع فيكون نحو اذهب زيد ونحو جاء زيد كلمة لانه اسم وفعل وحرف فالجواب
انه كان يلزم ما قلت لو كان هذا قسمة الشيء الى اجزائه كما يقول السكنجبين ماء
وخل وعسل وما ذكره قسمة الشيء الى جزئياته نحو قولك الحيوان انسان وفرس والبقر
وغير ذلك ونريد بالجزئيات ما يدخل تحت كلي ويصح كون الكلي خبرا عنه نحو الانسان
حيوان وقولهم الواو للجمع لا يريدون به ان المعطوف والمعطوف عليه يجتمعان
معا في حالة واحدة كما يجيء في باب حروف العطف بل المراد انهما يجتمعان في كونهما
محكوما عليهما كما في نحو جاء زيد وعمرو او في كونهما حكما على شيء نحو زيد قائم وقاعد او في حصول
مضمونهما نحو قام زيد وقعد عمرو بخلاف او فانها في الاصل لحصول احد الشيئين فلو
قال الكلمة اسم او فعل او حرف لكان المعنى الكلمة احد الثلاثة دون الباقي فليس يعلم ان
اريد الحصر مع او قدم اما على المعطوف عليه نحو الكلمة اما اسم او فعل او حرف فيكون القضية
مانعة الجمع والخلو كما هو المذكور في علم آخر وكذا كان ينبغي ان يذكره المصنف لان مقصوده
الحصر بدليل قوله لانها اما ان يدل فان قيل انك حكمت على الفعل والحرف بان كل واحد
منهما كلمة والكلمة اسم فيجب ان يكونا اسمين قلت ان اردت بقولك ان الكلمة اسم
ان لفظها اسم لدخول علامات الاسماء كاللام والتنوين عليها فهو مغالطة لان معنى كلامك
اذا ان الفعل كلمة من حيث المعنى ولفظ الكلمة اسم وهذا لا ينتج ان الفعل اسم لعدم اتحاد
الوسط وكذا ان اردت به ان معنى الكلمة اسم لانها لفظ دال على معنى مفرد وكل لفظ هكذا
اسم لانه يصح الاخبار عنه ولو بانه دال على معنى مفرد كما تقول ضرب فعل ماض قلت هذا
ايضا مغالطة لان معنى كلامك وهو ان الفعل كلمة وكل كلمة اسم ان الفعل لفظ وضع لمعنى
مفرد اذا اريد بذلك اللفظ معناه الموضوع هو له كما في ضرب زيد وكل لفظ هكذا اسم
اذا اريد به مجرد اللفظ كما في قولك ضرب فعل ماض وهذا لا ينتج ان الفعل اسم لعدم اتحاد
الوسط فان قيل فاذا كان نحو من وضرب في قولك من حرف جر وضرب فعل ماض
اسمين فكيف اخبرت عنهما بان الاول حرف والثاني فعل وهل هذا الا تناقض قلت
لم يرد ان من في هذا التركيب حرف وضرب فعل بل المعنى ان من اذا استعمل في المعنى الذي

يأتي

عسل

الشيء

عليها

دال على معنى مفرد كما تقول ١٢

روي

وضع له او لا نحو خرجت من الكوفة حرف وكذا اضرب فعل في نحو ضرب
زيد ومثل هذا اذا قلت مدلول الفعل لا يخبر عنه فانك اخبرت
من قولك لا يخبر عنه لان المراد مدلول الفعل اذا كان تحت لفظ الفعل
لا يخبر عنه وقولك مدلول الفعل ليس كذا وكذا قولك الفعل لا يسند اليه شئ
اي الفعل اذا كان بلفظه نحو ضرب زيد وقصدت معناه الموضوع هو له
وكذا قولهم المجهول مطلقا لا يحكم عليه اي الشئ الذي لا شعور به اصلا لا يحكم
عليه ولفظ المجهول مطلقا مشعور به بمعناه اذ هو بالا تعرفه ففي جميع
ذلك استدلوا ان احد ما محكوم عليه شئ وهو المذكور في لفظك والآخر
محكوم به بنقيض ذلك وهو المحكي بلفظك عنه فلا يلزم التناقض لان
التناقض لا يكون الا مع اتحاد الموضوعين قوله لانها اما ان تدل على معنى
في نفسها او لا الثاني الحرف والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة
او لا الثاني الاسم وقد علم بذلك حد كل واحد منها اقول اعلم ان اسم
ان ضمير الكلمة والمضاف محذوف اما من الاسم او من الخبر اي لان حالها
اما دلالة او لانها ذات دلالة ويجوز ان يكون ان تدل مبتدأ
محذوف الخبر اي دلالتها ثابتة ومثله قولك زيد اما ان
يسافر او يقيم واللام في قوله لانها متعلق بما دل عليه قوله اسم وفعل وحرف
لان معنى الكلمة محصورة في هذه الاقسام واستدل على الحصر بان قال
هذا اللفظ الدال على معنى مفرد اعني الكلمة اما ان تدل على معنى في نفسه
او على معنى لا في نفسه الثاني الحرف اي الكلمة الدالة على معنى لا في
نفسها والاول اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها اما مقترن باحد الازمنة
الثلاثة او لا الثاني الاسم اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها غير مقترن
باحد الازمنة الثلاثة والاول الفعل يعني الكلمة الدالة على معنى في
نفسها المقترن باحد الازمنة الثلاثة ثبتت فهذه قسمة دايرة بين النفي
والاثبات فيكون حاصرة لا يمكن الزيادة فيها ولا النقصان فتبين
بدليل الحصر حد كل واحد من الاقسام لانه ذكر فيه جنس كل واحد
من مستقسم وفصله كما بيّنا والمجتمع من الجنس والفصل هو الحد

والمراد

مدلول الفعل لا يخبر عنه ١٢

لا يسند ١٢

عليه

فتبين

بحد الكلام

وفعل

قوله الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد ولا يتأتى ذلك الا في اسمين او اسم
اقول انما قدم حد الكلمة على حد الكلام مع ان المقصود الاهم من علم النحو معرفة
الاعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب لتوقف الكلام
على الكلمة توقف المركب على جزئه ونعني بتضمنه الكلمتين تركيبه منهما وكونهما جزئيه
وذلك قد دلالة المركب على كل جزء من اجزائه دلالة تضمن وسواء كانا ملفوظين
كزيد قائم وقام زيد او مقدرين كنعم في جواب من قال أزيد قائم او اقام
زيد او تقديرين احدهما مقدرا دون الآخر وسواء كانا الفعل كما في زيد قام
او المبتدا او الخبر كما في قوله تعالى فصبر جميل والمراد بالاسناد ان يحكم في الحال او في
الاصل بكلمة او اكثر على اخرى على ان يكون المخبر عنه اهم مما يخبر عنه بذلك الخبر
في الذكر واخص به فقولنا ان يحكم احتراز عن النسبة الاضافية وعن التي بين
التوابع ومتبوعاتها وقولنا في الحال كما في قام زيد وزيد قائم وقولنا او في
الاصل ليشمل الاسناد الذي في الكلام الانشائي نحو بعت وانت حر وفي
الطلبي نحو هل انت قائم وليتك او لعلك قائم وكذا نحو اضرب لانه مأخوذ
من تضرب بالاتفاق وقياسه لتضرب بزيادة حرف الطلب قياسا على ساير
الجمل الطلبية فخفف بحذف اللام وحرف المضارعة لكثرة الاستعمال بدلالة
تحريك فيما لم يسم فاعله منه لتضرب وفي الغائب ليضرب وفي المتكلم لاضرب ولنضرب
لما قل استعمالها وقولنا بكلمة كما في زيد قائم وقولنا او اكثر ليعم نحو زيد ابوه قائم
وزيد قام ابوه وكان على المص ان يقول كلمتين او اكثر وليس له ان يقول
الاصل في الخبر الافراد لانه لا دليل عليه ويجي فيه مزيد بحث ان شاء الله تعالى
وقولنا على ان يكون المخبر عنه اهم مما يخبر عنه احتراز عن كون الفعل خبرا القيا
عن كل واحد من المنصوبات في نحو ضرب زيد عمرا امامك يوم الجمعة ضربة
وضرب زيد يوم الجمعة امامك ضربة فان المرفوع في الموضعين اخص بالفعل
واهم بالذكر من المنصوبات كما يجي في باب المصدر وكان على المص ان
يقول بالاسناد الاصلي المقصود ما تركب به لذاته ليخرج بالاصلي اسناد
المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف فانها
مع ما اسندت اليه ليست بكلام واما نحو اقائم الزيدان فلكونه بمنزلة

يعني

الفعل

الفعل وبمعناه كما في الاسماء الافعال وليخرج بقوله المقصود ما تركيب
لذاته الاسناد الذي في خبر المبتدا في الحال او في الاصل وفي الصفة والحال
والمضاف اليه اذا كانت كلها جملا والاسناد الذي في الصلة والذي
في الجملة القسمية لانها لتوكيد جواب القسم والذي في الشرطية لانها قيد في
الجزاء فجزاء الشرط وجواب القسم كلام بخلاف الجملة الشرطية والقسمية فالفرق
بين الجملة والكلام ان الجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كانت مقصودة لذاتها
او لا كالجملة التي هي خبر المبتدا وساير ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر واسماء الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما اسند اليه والكلام ما تضمن
الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس وانما قال
بالاسناد ولم يقل بالاخبار لانه اعم اذ تشمل النسبة التي في الكلام الخبري والطلبي
والانشائي كما ذكرنا واحترز بقوله بالاسناد عن بعض ما تركب من كلمتين
كالمضاف والمضاف اليه والتابع مع متبوعه وبعض المركب من الفعل والاسم
نحو ضربك وعن جميع الانواع الاربعة الاخر من التركيبات الثنائية المحتملة
بين الكلم الثلث وهي الاسم مع حرف وفعل مع فعل او حرف وحرف مع حرف
وذلك لان احد اجزاء الكلام هو الحكم اي الاسناد الذي هو رابطة ولا بد له
من طرفين مسند ومسند اليه والاسم بحسب الوضع يصلح لان يكون مسندا ومسندا
اليه و~~الحرف لا يصلح~~ والفعل لكونه مسندا لا مسندا اليه والحرف لا يصلح
لاحدهما فالتركيب العقلي الثنائي بين الثلثة الاشياء اعني الاسم والفعل
والحرف لا يعدو ستة اقسام الاسمان والاسم مع الفعل او الحرف
والفعل مع الفعل او الحرف والحرفان فالاسمان يكونان كلاما احدهما مسندا
اليه والاسم مع الحرف لا يكون كلاما اذ لو جعلت الاسم مسندا فلا مسند
اليه ولو جعلت مسندا اليه فلا مسند واما نحو يا زيد فهو بتقدير ادعو والاسم مع
الفعل والفعل مع الفعل او الحرف لا يكون كلاما لعدم المسند اليه واما الحرفان
فلا مسند فيهما ولا مسند اليه فظهر بهذا المعنى قوله ولا يتاتى اي يتيسر الاسناد
الا في اسمين او في فعل واسم والباء في قوله بالاسناد للاستعانة اي
تركبت من كلمتين لتستعدا في الرابط او بمعنى مع اي مع هذا الرابط
قوله الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة ثم تفسير

على ما تقدم فيمنع قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها لانه لابد ان
يصرح بحد كل واحد من الاقسام في اول صنفه والذي تقدم لم يكن حدا لكل
واحد ولذا المصنف بهذا التعليل كان مقصوده منه الدليل على الحصر قوله ما دل
اي كلمة دلت والاولى ان يقال ودال على الخط والعقد والنصبة والاشارة وما اورد
لفظة ما مع ان المراد الكلمة وغيرها اعتمادا على ما ذكر قبل من كون الاسم
احد اقسام الكلمة في قوله وهي اسم وفعل وحرف فكل اسم كلمة لان
الكلمة كلي والاسم جزئي لها وكل كلمة لفظ فالاسم لفظ وقوله في نفسه
الجار والمجرور مجرور المحل صفة لقوله معنى والضمير البارز في نفسه لما التي
المراد بها الكلمة كما ان الضمير في قوله قبل على معنى في نفسها الكلمة وقال
المص ان الضمير في قولهم في غيره راجع الى المعنى وان معنى ما دل على معنى في
نفسه اي لا باعتبار كقولك الدار قيمتها في نفسها اي باعتبار نفسها لا باعتبار
كونها في وسط البلد او غيره اذ ذلك وفيه نظر لان قولهم في حد الحرف على
معنى في غيره نقيض قولهم على معنى في نفسه ولا يقال في مقابلة قولك قيمة الدار
في نفسها كذا قيمة الدار في غيرها كذا بل يقال لا في نفسها وكذا معنى الكلام على ما اختر من ان معنى
حصل في نفس صوته والضمير ما الاسم كلمة دالت على معنى ثابت في نفس
تلك الكلمة والحرف كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها مع صفة للفظ وقد يكون اللفظ
الذي فيه معنى الحرف مفردا كالمعرف باللام والمنكر بتنوين التنكير وقد يكون جملة كما في هل
زيد قائم لان الاستفهام معنى في الجملة اذ قيام زيد مستفهم عنه وكذا النفي في ما قام زيد اذ قيام زيد
منفي فالحرف موجد لمعناه في لفظ غيره اما مقدم عليه كما في نحو البصري او موخر عنه كما في الرجل
والاكثر ان يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ فيكون متضمنا للمعنى الذي احدث فيه الحرف مع
دلالته على معناه الاصلي الا ان هذا التضمن معنى لم يدل عليه لفظ المتضمن كما كان لفظ البيت
متضمنا كما كان لمعنى الجدار وهو الدال عليه بل الدال على المضمون فيما نحن فيه لفظ آخر مقترن
بالمتضمن فرجل في قولك الرجل متضمن لمعنى التعريف الذي احدث فيه اللام المقترن به
وكذا اضرب زيد في هل ضرب زيد متضمن لمعنى الاستفهام وموجده فيه هل وقد يكون
معنى الحرف ما دل على غيره مطابقة وذلك اذا كان ذلك الغير اللازم الاضمار كما دل همزة اضرب
ونون نضرب على معنى الضمير اللازم اضمارها وقد يكون الحرف دالا على معنى في كل منها
في كلمة كحرف المضارعة الدالة على معنى في الفعل ومعنى في الفاعل والاغلب في معنى الحرف

ان يكون

ان يكون بعض الاسماء الدالة على المعاني ذوات كالاعيان وقد يكون بعض الداله
على المعاني ايضا كالهمزة والنون في اضرب في خطاب ونضرب وتاء تضرب
في خطاب المذكر فانها تفيد معنى في فاعلين بعد الافعال ثم نقول ان معنى من
الابتداء او معنى من ومعنى لفظ الابتداء سواء الا ان الفرق بينهما ان لفظ الابتداء
ليس مدلوله مضمون لفظ اخر بل مدلوله معناه الذي في نفسه مطابقة ومعنى
ذلك اللفظ الاصلي فلهذا جاز الاخبار عن لفظ الابتداء نحو الابتداء
خير من الانتهاء ولم يجز الاخبار عن من لان الابتداء الذي هو مدلولها
في لفظ اخر فكيف يخرج لفظ الى معناه فيه بل في غيره وانما يخرج الشيء
باعتبار المعنى الذي في نفسه مطابقة فالحرف وحده لا معنى له اصلا اذ هو
كالعلم المنصوب بجنب شيء ليدل على ان في ذلك الشيء فائدة ما فاذا افرد عن
ذلك الشيء بقي غير دال على شيء اصلا فظهر بهذا ان المعنى الافرادي الاسم
والفعل في انفسهما وللحرف في غيره ولا يصح الاعتراض على حد الحرف
بالصفات من ذلك بان يقال ان طويل مثلا في جاءني رجل طويل هو حد لمعناه
اي الطول في موصوفه حتى صار الموصوف متضمنا له وذلك ان معنى طويل
ذو طول فهو دال على معنيين احدهما قائم بذاته ومعناه الطول وصاحبه المجرد
الطول الذي في رجل وانما ذكر الموصوف قبله ليعين ذلك الصاحب الذي
دل عليه طويل وقام به الطول وانما قالوا ان النعت دال على معنى في المتبوع
لكون المتبوع معينا لذلك الذي قام به المعنى وتخصيصا وكونه اياه بل المصدر
في قولك ضرب زيد معناه اعني في لفظ غيره اعني ضاربية زيد لكنهم احترزوا عن مثله بقولهم
دل اي دل بالوضع ولم يوضع ليفيد معنى في غيره لفظ معنى اذ يصح ان يقول الضرب شديد ولا
يذكر الضارب ولا يخرج بذلك عن الوضع ويصح ان يعترض عليه بالافعال فان ضرب
موضوع ليدل على ضاربية ما لا يقع به ولا يندفع هذا الاعتراض الا بما قال بعضهم الحرف ما
لا يدل الا على معنى في غيره فان ضرب مفيد في نفسه الاخبار عن وقوع الضرب
وفي الفاعل عن ضاربيته بخلاف من فانه لا يفيد الا معنى الابتداء في غيره قوله
غير مقترن صفة بعد صفة لقوله معنى وتبيين معنى قوله غير مقترن بيان قوله في حد
الفعل هو ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة اي على معنى واقع في
احد الازمنة الثلاثة معينا بحيث يكون ذلك الزمان المعين ايضا مدلول اللفظ

الدال على ذلك المعنى موصوفاً له او لا ليكون الظرف والمظروف مدلولي
لفظ واحد بالوضع الاصلي فيخرج عن حد الفعل نحو الظرف والقتال ان
وجب وقوعه في احد الازمنة الثلثة معيناً في نفس الامر لان ذلك المعنى
لا يدل عليه لفظ المصدر ويخرج نحو الصبوح والغبوق والقيلولة والتسحر
لان اللفظ وان دل على الزمان لكنه ليس احد الازمنة الثلثة اي الماضي والحال
والمستقبل كذا يخرج نحو خلق السموات وقيام الساعة لانه وان اقترن الحدثان كل واحد
منهما باحد الازمنة الثلثة معيناً عند السامع لكن لا يدل اللفظ عليه وضعاً ويخرج اسم
اسم الفاعل والمفعول عند الجماهير لانهما وان كانا يعملان عندهم الا مع اشتراط الحال
والاستقبال الا ان ذلك الزمان مدلول وضعاً وكذلك يخرج اسماء الافعال
لان ذلك معناه ليس بالوضع الثاني كما يجي في بابه ويدخل فيه المضارع لا رجال
على احد الازمنة الثلثة بالوضع ان قلنا انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وكذا
ان قلنا انه باشتراكه في الحال والاستقبال لان اللفظ المشترك في معنيين حقيقة
فيهما موضوع لكل واحد منهما فهو في اصل الوضع لاحد الازمنة الثلثة معيناً وكذا
في الاستعمال والتباس ذلك المعنى على السامع لا يخل بكونه لاحدهما معيناً وكذا يدخل الا
فعال الانشائية لعروض الانشاء وكون الفعل لاحدهما معيناً في الوضع سواء كان الانشاء
عارضاً للازمان كما في او تعين للزوم كما في بعت واشتريت ولا يدخل في هذا الحد لفظ الماضي والمستقبل
والحال ان اريد به الفعل الذي مضى والفعل الاتي والفعل الحالي لان لفظ الماضي ليس
موضوعاً للحدث الكائن فيما مضى من الزمان بل لكل ماض في الزمان او في المكان
نحو مضى في الارض وكذا المستقبل والحال والاولى ان يقال الفعل ما دل على معنى في نفسه
مقترن بزمان من حيث الوزن حتى لا يلزم مثل ما ذكرنا من الاصل ولا يرد النقض بنحو الصبوح
الغبوق وامس ولا الاسم الموضوع الدال بتركيبه على احد الازمنة الثلثة كالتعبير
مثلا ان قلنا انه يعني كون الشيء في الماضي او في المستقبل فان دلالته على احد الازمنة الثلثة
بالحروف المرتبة لا بالوزن ومن ثم ينخرم هذه الدلالة مع تغير الوزن كالغابر وغير يغبر والحق
انه يعني المضي او البقاء في المكان كان او في الزمان قال الله كانت من الغابرين
وانما لم يقل قوله الازمنة الثلثة المشهورة في الماضي والمستقبل والحال والحق ان مثل
هذا الاهمال لا يخل في الحدود وكذا لفظ الاقتران محمل غير ظاهر فيما ذكرنا من التعبير
ولا يورد في الحدود الا الالفاظ الصريحة المشهورة في المعنى المقصود بها ان فان

قن

قيل ان ضمير الغائب واسماء الموصولة وكاف التشبيه الاسمية وكم الخبرية والاسماء
الشرط والاسماء الاستفهام خارجة من حد الاسم بقوله في نفسه فالجواب ان الضمير المذكور والا
سماء الموصولة وان احتاج ضرورة الى لفظ اخر لكن لا يفيده معناها الذي هو الشيء المبهم
وتحديثاه في ذلك اللفظ فان لفظ الذي مثلا يفيد معناه الذي هو الشيء المبهم في نفسها
لا في صلتها لكشف الابهام ورفعه منها لا لاثبات ذلك الابهام في الاصل وكذا ضمير الغائب
فانهما مبهمان لكن اشترط فيهما من حيث الوضع انه لا بد لهما من معين مخصص فلا اجل
من المعارف وكذا اسم الاشارة الا انه كثيرا ما يكتفي بقرينة غير لفظية للتخصيص واما الكاف
الاسمية فمعناها المثل بخلاف الحرفية فان معناه التشبيه الى حصل في لفظ اخر واما معنى كم
فكثير لا الكثرة التي هي معنى فيما بعده بخلاف رب عند من قال بحرفيتها فان معناه
القلة التي في مجرورها وانما وجب القول بهذا في رب وكم والكافين الاسمية والحرفية
صونا لحدي الاسم والحرف عن الاعتراض ولولا ذاك الكان الفرق بين الكافين
وبين رب وكم بان فرقنا لحكم لكن لما ثبت اسمية كم بدخول علامات الاسماء عليها ولم
يثبت مثله في رب وكذا في الكافين اضطررنا الى الفرق بينهما من حيث المعنى لئلا يلزم
المحذور واما اسم الاستفهام واسم الشرط فكل واحد منهما يدل على معنى في نفسه وعلى
معنى في غيره نحو قولك ايهم الضرب اضرب فان الاستفهام متعلق بمضمون الكلام اذ
تعيين مضروب المخاطب مستفهم عنه ومعنى الشرط موجود في الشرط والجزاء وان في الموصولة
دال على ذات الضمير وهي ليست معنى فيما بعده فيكمل حد الاسم يجوز والجواب عنه ما قال
سيبويه ان حرفي الاستفهام والشرط اعني الهمزة وان حذفا وجوبا قبل مثل هذا
الاسم لكثرة الاستعمال وكان الاصل ايهم ضربت وان ايهم تضرب اضرب ثم
تضمن ايهم معنى الاستفهام والشرط فالمعنيان عارضان فيهما وان كانا لازمين وكذا
ما سوى اي من اسماء الاستفهام والشرط نحو من تضرب اي امن تضرب فمن لمعنى اي
في الاستفهام وكذا من تضرب اضرب اي ان من تضرب اي ان ايما تضرب تجمع
اسماء الاستفهام والشرط بمعنى ان الشرطية والاستفهامية هذا ولو قلنا الحرف ما لا يدل
الا على معنى في غيره لم يرد الاعتراض بمثلها وبالكاف ورب وكم قوله ومن خواصه دخول
اللام واللام والتنوين والاسناد اليه والاضافة الفرق بين الحد والخاصة ان الحد مطرد
ومنعكس والخاصة مطردة غير منعكسة والمراد بالاطراد ان تصدق لفظ كل الى الحد فيحمل

مبتدأ ويجعل المحدود خبره كقولك في قولنا الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن كل ما
دل على معنى في نفسه غير مقترن كل ما دل على معنى في نفسه غير مقترن فهو اسم وكذا نقول في
الخاصة كل ما دخله لام التعريف فهو اسم والمراد بالعكس ان تجعل مكان كل من الامرين نقيضه
حصول كل ما لم يدل على معنى في نفسه غير مقترن فليس باسم ولا يصح ان يقول في الخاصة
كل ما لم يدخله لام التعريف فليس باسم وقد يقال العكس ان يجعل المبتدأ خبرا والخبر مبتدأ
مع بقاء النفي والايجاب بحاله وهذه عبارة المنطقيين فيطرد في الحد والمحدود كلية مع جعل المحدود
موضوعا نحو كل اسم دال على معنى في نفسه غير مقترن وينعكس كلية نحو كل دال على معنى في
نفسه غير مقترن اسم وقضية الخاصة ينعكس كلية ولا يطرد كذا نحو كل ما دخله اللام اسم ولا
يقال كل اسم يدخله اللام قوله دخول اللام اي لام التعريف الحرفية بخلاف لام الموصول
في نحو الضارب والمضروب فانها لا تدخل الا على فعل في صورة الاسم كما يجيء في الموصولات
وبخلاف سائر اللامات كلام الابتداء ولام جواب لو وغير ذلك وانما اختصت لام
التعريف بالاسم لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس الدال والفعل
لا يدل على الذات الا ضمنا والحرف مدلوله في غيره لا في نفسه واما قوله الى ان نقول الخنا
والبغض الي ناطق الى ربنا صوت الحمار اليجدع فليست اللام فيه للتعريف بل هي اسم موصول
دخل على صريح الفعل لمشابهته للاسم المفعول وهو مع ذلك شاذ قبيح لا يجيء الا في ضرورة الشعر
وانما اختص الجر بالاسم لانهم قصدوا ان يوفروا الاسم لاصالته في الاعراب حركات الثلث
ونقصوا من المضارع الذي هو فرع فيه واحدا منها فنقصوه ما لا يكون معمولا الا بعامل يفعل وهو
الجر واعطوه ما يكون معمولا وهو الرفع والنصب واما التنوين فما اختص من جملة اقسامها الخمسة
بالاسم ما ليس للترنم فهي اذن اربعة اقسام احدها للتنكير نحو صه ومه ووه وسيبويه فلا يختص
بالصوت واسم الفعل واما تنوين رجل نحو زيد احمد وابراهيم فليس محض للتنكير بل هو للتمكن
ايضا لان الاسم منصرف وانا لا ادري منع من ان يكون تنوين واحد للتمكين والتنكير معا
حرف نفيه فلا يدل كالالف والواو في مسلمان ومسلمون فقول التنوين في رجل يفيد التنكير
ايضا فاذا سميت بالاسم تمحضت للتمكن وانما اختصت تنوين التنكير بالاسماء لمثل ما ذكرنا
في لام التعريف وثانيها للتمكن ومعناها كون الاسم معربا فلا يمكن الا في الاسم وانما لم يجعل الاعراب
المضارع علامة تعرفه وانما حذفت علامة الاعراب من غير المنصرف فسمي مع كونه معربا
لمشابهته الفعل الذي اصله البناء وثالثها للتعويض عن المضاف اليه كحينئذ ومررت بكل قائما.

ويجيء

أن المضاف إليه لا يكون إلا اسما وأما تنوين المقابلة فهو التنوين في جمع المؤنث السالم

نحو مسلمات على الأعرف من أقوالهم ولا معنى له إلا في الاسم وإنما قالوا إنه تنوين مقابلة إذ لو كان

للتمكين لم يثبت في نحو قوله تعالى من عرفات ولو كانت للتنكير لم يثبت في الأعلام ولم يثبت عوضا من

المضاف إليه ولا للترنم فلم يبق إلا أن يقال هي في جمع المؤنث في مقابلة النون في جمع المذكر

لأن هذا الجمع مناسب الآخر أي جعلوا نصب هذا الجمع تابعا للجر كما في جمع المذكر فالنون في جمع

المذكر قائم مقام التنوين الذي في الواحد في المعنى الجامع لأقسام التنوين فقط وهو كونه علامة

تمام الاسم وليس في النون شيء من معاني الأقسام الخمسة المذكورة فكذلك التنوين الذي في جمع

المؤنث السالم علامة لتمام الاسم فقط وليس فيها القسم شيء من تلك المعاني لكنهم حطوه عن

النون لسقوطه مع اللام وفي الوقف دون النون لأن النون أقوى وأجلد بسبب حركتها و

قال الربعي ووجه الدليل أن التنوين في نحو مسلمات للصرف قال جار الله وإنما لم يسقط في عرفات

لأن التأنيث فيها ضعيف لأن التاء التي كانت لمحض التأنيث سقطت والألف والتاء علامة

لجمع المؤنث وفيما قال نظر لأن عرفات مؤنث وإن قلنا إنه لا علامة تأنيث فيها لأن جمعه

للتأنيث ولا مشترك لأنه لا يعود الضمير إليها إلا مؤنثا تقول هذه عرفات مباركا فيها ولا يجوز مباركا فيه

إلا بتأويل بعيد كما في قوله ولا أرض أبقل إبقالها فتأنيثها لا يقصر عن تأنيث مصر الذي هو مانع ويلي البعد في الأولى

عندي أن يقال إن التنوين للصرف والتمكن وإنما لم يسقط في نحو عرفات لأنه لو سقط لتبعه الكسر في السقوط وتبع النصب

وهو خلاف ما عليه الجمع إذ الكسر غير متبوع للتابع فهو كالتنوين في غير المنصرف للضرورة لم يحذف إلا في هذا مع

العلمية حذف التنوين وإبقاء الكسر ويروى امرؤ القيس تنورتها من أذرعات وأهلها بيثرب أدنى دارها نظر عال بكسر التاء

بلا تنوين وبعضهم يفتح التاء في مثله مع حذف التنوين ويروى من أذرعات كما لا ينصرف فعلى هذا التنوين

للصرف بلا خلاف والأشهر بقاء التنوين في مثله مع العلمية وقال بعضهم التنوين فيه عوض من الفتحة وأما تنوين الترنم فهو في

الحقيقة لترك الترنم لأن الترنم إنما يتأتى بحروف الإطلاق لترك الترنم عند بني تميم في روي مطلق وذلك الألف والياء والواو في أنها

يصلح الترنم لما فيها من المد فيبدل منها التنوين لمناسبته إياها إذا قصد الإنشاد بترك الترنم ثم يحلق التنوين بعض المد فيلحق التنوين

ملحق الفعل الاسم والحرف وللام قال أقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي إن أصبت لقد أصابن من قال يستعمله في الحرف وقالا

يمتنع ذلك في القياس نحو قولهم في القافية وقد يلحق عند بعضهم الروي المقيد فيحصل بسلم انحالي لأن الخلو حاز وقد

التنوين أن يكون بدلا من حرف الإطلاق ولأنه علامة ترك الترنم فإذا دخلت القافية المقيدة فقد جاوزت حدها ويخرجها

الشعر الوزن ففي غالب سماعه الوحيد الغالب دعوكقول الخاتم الأعماق خاوي المخترقن ففتح ما قبل النون تشبيها بالحقيقي

أو يكسر لكسر كما في صنيذكم فهي في آخر الكتاب وأما الحذف بالروي المقيد فسببه أن بالمطلق وإنما اختص كونه

أن يمنع لأنه لا لا شك أن المستلزم للكلام المتمدد لا يمل من المنتهى يخبر عنه إما في الحال أو في الاستقبال كما ذكرنا ولا يجيء للأسماء

الوجهين

لفظ دال على ذات في نفسه فقط بخلاف الفعل لانه يدل على الذات الا ضمنا والحرف لا يدل على معنى في نفسه وبيانه العلم اختص بالاسناد والجمع
والتانيث والتصغير والنسبة والنداء اي بالاسم وامانحو ضربت وضربا وضربوا فالتانيث والتثنية والجمع راجع فيها الى الاسم وكذا التصغير
في نحو قوله يا ما اميلح غزلانا شدن لنا من هؤليائكن الضال والسمر راجع الى المفعول التعجب منه اي من مليحات والتصغير
نحو يا نبي نبيي الصوت موضوع في غير موضوعه كما ان التانيث في ضربت في غير موضوعه واما نحو قوله تعالى رب ارجعون في على ارجعني
ارجعني ارجعني وقول الحجاج يا حرسي اضربا عنقه اي اضرب اضرب فليس الاول للجمع والثاني للتثنية بل مفرد اي مثله في اللفظ غيره
المعنى والجمع ثم مفرد اي مثليه واكثر في اللفظ الجمع في المعنى ارجعون واضربا بمعنى التكرير كما ذكرنا والتكرير قديم
وحديث اي مثليه في اللفظ مع كونها ايا ه في المعنى للتاكيد والتقرير والغالب فيما يقصدان كيد ان يذكر بلفظه خصا عند الكنهم
اختصروا في بعض المواضع باجرائه مجرى المثنى والمجموع لما بينهما من جهة ان التاكيد للفظ ان ضم شيء اي مثله في اللفظ وان كان
اياه في المعنى الى فقوله اضربا بمعنى قولك لبيك وسعديك وقوله تعالى ارجع البصر كرتين في كون اللفظ كان مثنى وليس واختص الاضافة
الحكم بكون الاسم مضافا بالاسم لان المضاف اما متخصص كما في غلام رجل او متعرف كما في غلام زيد والتخصيص والتعريف من خصائص الاسم
في الا التعريف واما الاضافة فسيقوله زيد حسن الوجه مصدر الكلام وان لم يحصل للمضاف ولم يعرف فهي فرع الاضافة الحقيقية فلذلك كون المضاف
الغير الاسم ولم يذكر المصنف من خواص الاسم كونه مضافا اليه لانه يرد عليه مثل قوله تعالى يوم يجمع الله الرسل من اضافة الظرف الى الفعل
وعدة بعضهم من خواصه ايضا واعتذر واعن الايراد المذكور بان المضاف اليه الحقيقي المصدر المدلول عليه بالفعل اي يوم جمع الله الرسل والدليل
على ان المضاف اليه هو المصدر بعينه المضاف المعرف من التعريف نحو انتك يوم قدم زيد الى اد البار دونه اما انا فلا نرجح هذا
المقال ويحيي مثلها في كلامهم لان من المضاف اليه لفظا في نحو يوم قدم زيد الجملة الفعل لا الفعل وحده كما ان الاسمية في قولك اتيتك زمن
الحجاج امير هي المضاف اليه واما في الحقيقة فالمصدر هو المضاف اليه فان في الجملتين قوله المعرب المركب الذي لم يشبه مبني الاصل اي الاسم المطلق
المعرب لانه نوع الاسماء فلا يذكر في الاقسام كما قال الاسم المعرب هو الاسم المركب وكذا جعل الحد والتقسيم في وصف الاسم
واللفظ المركب يطلق على شيئين على احد الجزئين او الاجزاء بالنظر الى الجزء الاخر او الاجزاء الاخر كما يقال في ضرب زيد
مثلا ان زيدا مركب مع ضرب او ضرب مركب مع زيد فهما مركبان ويطلق على المجموع فيقال ضرب زيد مركب من ضرب ومن زيد
وهذا كما نقول مثلا لاحد الخفين هو زوج الاخر وللمجموع زوج ومراد المصنف المعنى الاول وليس بمرضي لان المركب
في اصطلاحهم في المجموع الاشهر منه في كل واحد من جزئيه او اجزائه فيوهم ان المعرب من الاسماء لا يكون الا مركبا من
شيئين فصاعدا كالحسنة بعكس ونحوه وهذا دأب المصنف في حدود هذه المقدمة من الفاظ غير مشهورة في المعنى
المقصود احتجاجا وابنيها على ما يتهم بنوع ان يحتاز في الحدود والرسوم اوضح الالفاظ في المعنى المراد ويحترز عن
الالفاظ المشتركة فكيف باستعمال لفظ هو في غير المعنى المقصود اظهر ثم وان تزلنا عن هذا الحق وسلمنا ان
المركب في الظاهر هو احد الجزئين او الاجزاء فليس كل اسم مركب مع غيره مشابه لمبني الاصل معربا
الا الاسم المركب مع عامله الا يرى ان المضاف اسم مركب مع مضاف اليه ولا يستحق بهذا التركيب اعرابا بل
المضاف اليه يستحقه بالتركيب الاضافي لان المضاف عامل على قول او الحرف المقدر على الاخر كما يجيء وكذا

الثابت

محصورة

لاضافى لان المضاف عامله على قول والحرف المقدر على الاخر كما يجى وكذا التابع مع متبوعه لا يستحق
صدهما بهذا التركيب اعرابا معينا وكذا اسماء الحروف الموجوده فى اوايل السور نحو حم ويس ... مبنى الاصل
منها ايضا من ذلك لانه اصطلاح مجرد منه مراد به الحرف والفعل الماضى والامر على ما فسره فى الشرح وان
خذ باللفظ المبنى الاصل على ما يقتضيه اللفظ من المعنى المشهور دخل فيه مطلق الافعال وان كانت مضارعه
ودخل فيه ايضا الجمل من حيث هى جمله ...
ذا اصل جميع الافعال البنا على ما ذهب اليه البصريه فيرد عليه اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر وجميع
اب ما لا ينصرف بل ان اختار مذهب الكوفيين فى كون المضارع اصيلا فى الاعراب كالاسم لسوارد
لمعانى عليه كما يجى فى بابه لم يرد عليه ما ذكرنا ولا يرد على تفسيره المبنى الاصل بالحرف والماضى والامر
لمصدر فى نحو اعجبنى ضرب زيد عمرا امس وذلك بان يقال المصدر ههنا يشبه الماضى لتقديره مع ان اى
ان ضرب والا لم يعمل فهو مشابه للماضى مع انه معرب لان مشابهة المصدر لمطلق الفعل سبب عمله لا مشابهة
للماضى بدليل انه يعمل وان كان بمعنى الحال او الاستقبال وانما ذكر فى حد المعرب التركيب وكونه
غير مشابه لمبنى الاصل احترازا عن قسمى المبنى وذلك لان الاسم اما ان بنى لعدم موجب الاعراب اعنى
المعانى المتعاقبه على الاسم الواحد كالفاعليه والمفعوليه والاضافه وهو الاسماء المعدوده تعديدا كاسماء
العدد نحو واحد اثنان ثلثه واسما حروف التهجى نحو الف با تا ثا ونحو زيد عمرو بكر والاصوات كنخ وهلع
والمعانى الموجبه للاعراب انما يحدث فى الاسم عند تركيبه مع العامل والتركيب شرط حصول موجب الاعراب
فلهذا قال المركب اى الاسم الذى فيه سبب الاعراب فيخرج هذه الاسماء المجرده عن السبب ويجى فى
التصريف فى باب التقاء الساكنين تحقيق الكلام فى الاسماء المعدوده تعديدا انشا الله تع واما ان بنى
مع حصول الموجب للاعراب لوجود المانع منه والمانع مشابهته للحروف او تنفعل على ما يجى فى باب المبنى
وذلك فى المضمرات والمبهمات واسما الافعال والمركبات وبعض الظروف على ما ياتى فقوله الذى لم يشبه
مبنى الاصل يخرج هذه الاسماء وانما صح الاحتراز بالجنس ايضا لانه اخص من الفصل بوجه وحكمه
ان يختلف اخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا هذا الذى جعله المص بعد تمام حد المعرب حكما من احكامه
لازما له جعله النحاة حد المعرب فقالوا المعرب ما يختلف اخره باختلاف العامل قال المص وهو الحق
يلزم منه الدور لان المقصود ليس مطلق اختلاف الاخر بل الاختلاف الذى يصح لغة ومعرفة مثل هذا
الاختلاف موقوفه على معرفة المعرب اولا فان حددنا المعرب بالاختلاف كان معرفة المعرب متوقفه
على معرفة الاختلاف لتوقف كل محدود على حده فيكون دورا هذا ان قصد تعريف حقيقة المعرب ليتميز
عند المنشى للكلام فيعطيه بعد تعقل حقيقته حقه من اختلاف الاخر اما ان عرف الاختلاف الصحيح
لا من معرفة المعرب بل بحصول الاختلاف فى كلام صحيح موثوق به كالقران وغيره جاز تعريف المعرب
بذلك الاختلاف لعدم توقف معرفته اذن على معرفة المعرب ان قيل اى فرق بين المعرب والمبنى فى الحكم

المذكور فان المبنى ايضا يختلف تقديرا وذلك فى احد قسميه اعنى المركب منه مع العامل نحو جانى هولاء
فهو مثل جانى قاض فالجواب ان المعرب يختلف اخره تقديرا اى يقدر الاعراب على حرفه الاخير ولا تظهر
اما للتعذر كما فى المقصور او للاستثقال كما فى المنقوص بخلاف المبنى فان الاعراب لا تقدر على حرفه الاخير اذ المانع
من الاعراب فى جملته وهو مناسبة للمبنى لا فى اخره نحو هولاء وامس وقد يكون فى اخره ايضا كما فى جملته نحو
هنا فلهذا يقال فى هولاء انه فى محل الرفع اى فى موقع الاسم المرفوع بخلاف المقصور فى جانى الفتى فانه يقال
ان الرفع مقدر فى اخره قوله لفظا او تقديرا مصدران بمعنى المفعول اى يختلف اخره اختلافا ملفوظا او
مقدرا فهما نصب على المصدر ويجوز ان يكون المضاف مقدرا اى اختلاف لفظا وتقدير قوله
اختلاف اخره هنا تمام الحد على ما يوذن به كلامه فى الشرح لبدل على المعانى المعتورة عليه بيان
الاعراب فى الاسماء والضمير فى قوله اخره للمعرب و فى قوله به لما قوله المعتورة اى المتعاقبة
اى على المعرب قوله ليدل فيه ضمير الاختلاف او ضميرها ويعنى بها الحركات والحروف
عموم مقطه ما العامل ايضا لانه الشى الذى يختلف اخر المعرب به لان الاختلاف حاصل من العامل
بالاله التى هى الاعراب فهما فى الظاهر كالقاطع والسكين وان كان فاعل الاختلاف فى الحقيقة هو المتكلم
بالة الاعراب الا ان النحاة جعلوا العامل كالعلة الموثرة وان كان علامة لا علة ولهذا سمى عاملا و
الاعتذار للمصنف بناء على ظاهر اصطلاحهم اعنى ان العامل كالعلة الموجبة بان يقال باء الاستعانة دخوله
فى الالة اكثر منه فى الموجد ولا يعترض على الحد بكسر الاخر لاجل يا الاضافة وياء النسبة وفتحه لاجل تاء التانيث
بان يقال الاعراب الذى كان على الاخر انتفى لاجل يا الاضافة من غير انتقال الى شى اخر وانتفى لاجل
ياء النسبة وتاء التانيث وانتقل الى الياء والتاء بتركبهما مع الاسم وهذا تغير فى الاخر وكذا فى الف
المثنى ويائه وواو الجمع ويائه وذلك لانه قال الاعراب ما اختلف اخر المعرب به والمعرب كما ذكرنا
هو المركب مع عامله ولا يدخل العامل فى المضاف الى الياء والمنسوب والمونث بالتاء والمثنى و
المجموع الا بعد لحاق الاحرف المذكورة بها لانك اخبرت مثلا فى قولك جانى مسلمان عن المثنى ولم تخبر
عن المفرد ثم تثنيه وكذا البواقى فقبل لحاق هذه الاحرف كان الاسم مبنيا لعدم التركيب فلم يختلف
اخر المعرب بهذه الاحرف ولا يقال ان الحد غير جامع لان النون فى مسلمان ومسلمون ليس فى الاخر
اذ الاخر هو النون وذلك لان النون فيهما كالتنوين فكما ان التنوين لعروضه لم يخرج ما قبله عن ان
يكون اخر الحروف فكذا النون قال المص انما اخترت هذا الحد وهو مختار عبد القاهر على ما نسب
اليه الاندلسى على حد بعض المعرب المتاخرين الاعراب اختلاف الاخر لان الاختلاف امر
لا يتحقق ثبوته فى الاخر حتى يسمى اعرابا ولهم ان يقولوا انك ايضا اثبت الاختلاف من حيث
لا تدرى بقولك ما اختلف اخره به ولا يختلف اخر الشى بشى الا وهناك اختلاف اذ الفعل متضمن

للمصنف وقاله ولو ثبت الاختلاف ايضا فهو امر واحد ناشئ من مجموع الضم والفتح والكسر لا من كل واحد منها
اذ لو لزم اخر الكلمة واحد منها لم يكن هناك اختلاف فالاختلاف شئ واحد والاعراب بالاتفاق ثلثة اشيا
فكيف يكون الاعراب اختلافا ولهم ان يقولوا هذا منك بنا على ان معنى الاختلاف انقلاب حركة الى حركة
اخرى وانقلاب حرف حرفا اخر والانقلاب من حيث هو هو شئ واحد والحق ان معنى قولنا تختلف
الاخر اى تتصف بصفة لم يكن عليها فان زيد مثلا في حالة الافراد لم يستحق شيا من الحركات فلما ضممت
الدال بعد التركيب في حالة الرفع فقد اختلفت اى انتقلت من حال السكون الى هذه الحركة المعينة فقد حصل
بالحركة الواحدة اختلاف في الاخر وانتقال الاخر الى الفتحة غير انتقاله الى الضمة وكذا انتقاله من السكون الى
الكسر فههنا ثلث اختلافات مغاير بعضها البعض بحسب تغاير الحالات المختلف اليها اى المنتقل اليها دون المنتقل عنها
وان كانت داخلة في مطلق الاختلاف فالاختلاف اذن ثلثة كالاعراب والاعراب ايضا هو الانتقال
المذكور هنا اذا اعرب بالحركات وان اعرب بالحروف فاختلاف الاخر اذن احد نوعين احدهما
رد حرف محذوف من الكلمة فقط او رده مع القلب كما اذا اردت مثلا اعراب اب بالحروف فرددت
عليه الواو المحذوفة رفعا ورددتها وقلبتها الفا في النصب وياء في الجر وثانيهما جعل العين او الحرف الذي
زيد في الاخر لغرض بعينه اعرابا ايضا او جعله مع القلب اعرابا كما جعلت الالف والواو المزيدتين علامتي
للتثنية والجمع في نحو مسلمان ومسلمون علامتي الرفع ايضا وجعلتهما مع القلب علامتي النصب و[...] كذا
فوم وذو مال فقد اختلف حال الالف والواو رفعا لانهما صارا الشين بعد ما كانا لشئ [...]
ان يقدر كل واحدة من الكسرتين في نحو ان المسلمات وبالمسلمات غير الاخرى فالاختلاف في
ثلثة فهما كضمتي فلك مفردا وفلك مجموعا وكذا فتحتا نحو ان احمد وباحمد ويا ان المسلمين وبالمسلمين
وان المسلمين وبالمسلمين وليس كذا الف المثنى وواو المجموع اذا جعلنا اعرابا لان علامتي التثنية و
الجمع وقد حذفتها فتبين لك بهذا ان الاختلاف في كل اسم ثلثة كالاعراب وهو هو ولو جعلنا ايضا
الاختلاف تحول حركة حركة او حرف حرفا كما فهم المص فهي ايضا ثلث اختلافات بحسب المتحولات
تحول الضمة فتحة وتحول الضمة كسرة وتحول الفتحة كسرة وكذا في الحروف ولو جعلنا تحول الضمة فتحة
غير تحول الفتحة ضمة حصل ست اختلافات والحق ان معنى الاختلاف ما ذكرنا اولا وهو ثلثة وقال
ايضا لو كان الاعراب هو الاختلاف لزم ان يكون الاسم في اول تركيبه غير معرب كما لو جعل مثلا زيد اسما
لشخص ثم ركب مع عامله اول تركيب نحو جاءني زيد فلا اختلاف اذ لم يتحول حركة الى حركة بعد والجواب
ان معنى الاختلاف كما ذكرنا انتقال الاخر من السكون الى حركة ما ففيه اذن اختلاف ثم نقول ولو
فسرنا الاختلاف ايضا بانقلاب حركة حركة لكان الالزام مشتركا بينه وبين النحاة لقولهم ما اختلف
اخره به فما لم ينقلب حركة حركة لم يكن ما اختلف اخره به فان قال اردت ما يكون به الاختلاف اذا كان

قيل العبارة الصحيحة عن مثل هذا المراد ما يختلف اخره به لا ما اختلف به قوله ليدل على المعاني تعليل لوضع
الاعراب في الاسما اعلم ان ما يحتاج الى التميز من معاني الكلم على ضربين احدهما ان يكون في كلمة معنيان او اكثر غير
طارى احدهما على الاخر كمعاني الكلم المشتركة نحو القرء في الطهر والحيض وضرب في التاثير المعروف والسير وكذا
جميع الافعال المضارعة عند من قال باشتراكها ومن للابتدا والتبيين والتبعيض فمثل هذا لا يلزمه العلامة
المميزة لاحد المعنيين او المعاني من الاخر لان جاعله لاحد المعنيين واضعا كان او مستعملا لم يراع فيه المعنى
الاخر حتى يخاف اللبس فيضع العلامة لاحدهما والثاني ان يكون في الكلمة معنيان او اكثر يطرا احدهما او احدها
على الاخر او الاخر فلا بد للطارى ان لم يلزم من علامة مبينة له من الطرو عليه ومن ثم احتاج كل مجاز الى
قرينة دون الحقيقة وهذا الطارى غير اللازم للكلمة لا يلزم ان يطلب له اخف العلامات بل قد تغير له صيغة
الكلمة كما في التصغير والجمع المكسر والفعل المسند الى المفعول كرجيل ورجال وضرب وقد يجلب له حرف
دال عليه صائر كاحد حروف تلك الكلمة كما في المثنى والمجموع السالم والمنسوب والمونث والمعرف نحو مسلمان
ومسلمون ومسلمات وزيدي ومسلمة والمسلم وقد يكون قرينة المعنى الطارى على الكلمة كلمة اخرى مستقلة كالصفة
الدال على معنى في موصوفه والمضاف اليه الدال على معنى في المضاف وان كان طريان المعنى لازما للكلمة فان كان
الطارى معنى واحدا لا غير لكون الفعل عمدة فيما تركب منه ومن غيره فلا حاجة الى العلامة لانها تطلب
للملتبس بغيره وان كان الطارى اللازم احد الشيين او الاشيا فاللايق بالحكمة ان يطلب له اخف علامة ممكنة
ولا يقتصر للتميز على الكلمة الاخرى التي بها طرا ذلك المعنى كما اقتصر في المضاف والموصوف لان
المعنى المحتاج فيهما الى العلامة غير لازم لهما بخلاف ما نحن فيه فاحتاطوا في هذا النوع اتم احتياط لانه
بعد ما طرا بسببه المعنى كان هناك علامة لازمة للكلمة دالة على معناها الطارى ومثل هذا المعنى يكون
في الاسم لانه بعد وقوعه في الكلام لا بد ان يعرض فيه اما معنى كونه عمدة الكلام او كونه فضلة فجعل علامتها
ابعاض حروف المد التي هي اخف الحروف اعني الحركات وجعلت في بعض الاسما حروف المد في
الاسما الستة والمثنى والمجموع بالواو والنون لعلة نذكرها في كل واحد منها ولم يجتلب حروف مد اجنبية
لما قصد ذلك بل جعلت في الاسما الستة لام الكلمة او عينها علامة وفي المثنى والمجموع حرفا التثنية
والجمع علامتين كل ذلك لاجل التخفيف وجعل الرفع الذي هو اقوى الحركات للعمد وهي ثلثة الفاعل والمبتدا
والخبر وجعل النصب للفضلات سوا اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه من المفاعيل وكالحال
والتميز او اقتضاها بواسطة حرف كالمفعول معه والمستثنى المفرغ والاسما التي تلي حروف الاضافة اعني
حروف الجر وانما جعل للفضلات النصب الذي هو اضعف الحركات واخفها لكون الفضلات اضعف من العمد
واكثر منها ثم اريد تميز علامة ما هو فضلة بواسطة حرف فلم يكن شي من الحركات غير الكسر فميز به مع كونه
منصوبا لانه فضلة فصار معنى كون الاسم مضافا اليه معنى العمدة بحرف معنى اخر منضما الى المعنيين المذكورين

علامته الجر فان سقط الحرف ظهر الاعراب المحلي في هذه الفضلة نحو الله لافعلن واذا عطف على المجرور
فالحمل على الجر الظاهر اولى من الحمل على النصب المقدر وقد يحمل على المحل كما في قوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم
بالنصب وان سقط الجار مع الفعل لزوما كما في الاضافة زال النصب المقدر كما سيجيء ثم اعلم ان محدث هذه المعاني
في كل اسم هو المتكلم وكذا محدث علاماتها لكنه نسب احداث هذه العلامات الى اللفظ الذي بواسطته قامت
هذه المعاني بالاسم فسمي عاملا لكونه كالسبب للعلامة كما انه كالسبب للمعنى المعلم فقيل العامل في [illegible]
صار احد جزئي الكلام ولذا العامل في كل واحد من المبتدا والخبر هو الاخر على مذهب الكسائي والفراء اذ كل
منهما صار عمدة بالاخر واختلف في ناصب الفضلات فقال الفراء هو الفعل مع الفاعل وهو قريب على الاصل
المذكور اذ باسناد احدهما الى الاخر صار فضلة فهما معا سبب كونها فضلة فيكونان ايضا سبب علامة
الفضلة وقال هشام بن معوية هو الفاعل وليس ببعيد لانه جعل الفعل الذي هو الجزء الاول بانضمامه اليه كلاما
فصار غيره من الاسماء فضلة وقال البصريون العامل هو الفعل نظرا الى كونه المقتضي للفضلات وقول الكوفيين
قريب بناء على الاصل الممهد المذكور وجعل الحرف الموصل لاحد جزئي الكلام الى الفضلة عاملا للجر في ظاهر
الفضلة اذ بسببه حصل كون ذلك الاسم مضافا اليه تلك العمدة ثم قد يحذف حرف الجر لزوما مع الفعل الذي
وصله الحرف الى الفضلة لغرض التخصيص او التعريف في الاسم كما يجيء في باب الاضافة فيزول النصب المحلي عن
المجرور لفظا لكون الناصب اي الفعل مع الفاعل محذوفا نسيا منسيا مع حرف الجر الدال عليه فكان اصل
غلام زيد [illegible] حصل لزيد فاذا حذف الجار اقام الاسم المراد تخصيصه او تعريفه مقام الحرف الجار لفظا
فلا يفصل بينهما كما لم يفصل بين الحرف ومجروره ومعنى ايضا للدلالة على معنى اللام في نحو غلام زيد اذ هو
مختص بالثاني وعلى معنى من في نحو خاتم فضة اذ هو مبين بالثاني فحال عمل الجر على هذا الاسم كما
حيل على حرف الجر كما يجيء فاصل الجر ان يكون علم الفضلة التي تكون بواسطة ثم يخرج في موضعين عن
كونه علم الفضلة ويبقى علما للمضاف اليه فقط احدهما فيما اضيف اليه الاسم والثاني في المجرور المسند اليه
نحو مر بزيد والاصل فيهما ايضا ذلك كما بينا وكان قياس المستثنى غير المفرغ بالا والمفعول معه الجر ايضا
اذ هما فضلتان بواسطة الحرفين لكن لما كان الواو في الاصل للعطف وغير مختص باحد القبيلين وكان
اي الاسم والفعل
لا يدخل على غير الفضلة ايضا كالمستثنى المفرغ لم يروا اعمالهما فبقي ما بعدهما منصوبا في اللفظ هذا واما
الحروف فلا يطرا على معانيها شيء بل معانيها طارية على معاني الفاظ اخر كما مر في حد الاسم واما الافعال
فلا يلزمها الا معنى واحد طاري كما مر بلى قد يطرا عليها في بعض المواضع احد معنيين ملتبس كما في قولك
ما بالله حاجة فيظلمك على ما يجيء في قسم الافعال فاعتبر ذلك الكوفيون وقالوا اعراب المضارع
اصلي لا بمشابهته الاسم خلافا للبصريين على ما يجيء في بابه فظهر بهذا التقرير ان الاصلي في الاعراب
الاسماء دون الافعال والحروف وان اصل كل اسم ان يكون معربا فان قيل كيف حكم بذلك واصل

الاسما الافراد وهي في حالة الافراد غير مستحقة للاعراب كما تقدم في الاسما المعدودة قلت انما جاز ذلك
لان الواضع لم يضع الاسماء الا لتستعمل في الكلام مركبة فاستعمالها مفردة مخالف لنظر الواضع فبناء المفردات
وان كانت اصولا للمركبات عارض لها لكون استعمالها مفردة عارضا لها غير وضعي وقد خرج عن عموم قولهم
اصل الاسما الاعراب صنفان احدهما اسما الاصوات كنخ وجه ودح لان الواضع لم يضعها الا لتستعمل
مفردة لانها لم تكن في الاصل كلمات كما يجي في بابها والثاني اسما حروف التهجي لانها كالحكاية لحروف التهجي
التي ليست بكلم ومن ثم كانت اوايلها تلك الحروف المحكية الا لفظة لا فانهم لما لم يمكنهم النطق بالالف
الساكنة توصلوا اليه باللام المتحركة كما توصلوا الى النطق بلام التعريف الساكنة بالالف المتحركة اعني الهمزة
واما الف فهو اسم الهمزة لان اوله الهمزة فينبغي ان يقول لا ولا تقول لام الف واما قولهم نكتبان في الطريق
لام الف فمقصوده اللام والهمزة لا صورة لا ولو نظر الواضع في الصنفين الى وقوعهما مركبين لكانا معربين
في نطق فلم يجز ان يصوغهما على اقل من ثلثة احرف لانك لا تجد معربا على اقل من ثلثة احرف الا وقد حذف
منه شي كيد ودم وقد صاغ كثيرا منهما على حرفين كنخ وجه وبا تا ثا وانما صاغ على اقل من ثلثة ما كان
يعرف انه يكون في التركيب مشابها للحرف كا و من وتا الضمير وكاف فعلم انه يبني لثبوت علته فيجوز بناؤه
على اقل من ثلثة ثم نقول لا يلزم الكسائي والفراء ما الزمنا في ترافع المبتدا والخبر من انه يجب تقدم كل واحد من
المبتدا والخبر على الاخر فيلزم تقدم الشي على نفسه لان المتقدم على المتقدم على الشي متقدم على ذلك الشي و
انما لم يلزمهما ذلك لان العامل النحوي ليس مؤثرا في الحقيقة حتى يلزم تقدمه على اثره بل هو علامة كما مر ولو
اوجبت ايضا تقدمه لكونه كالسبب كما مر قلنا ان كل واحد من المبتدا والخبر متقدم على صاحبه من وجه
متاخر عنه من اخر فاذا اختلف الجهتان فلا دور اما تقدم المبتدا فلان حق المنسوب ان يكون تابعا
للمنسوب اليه وفرعا له واما تقدم الخبر فلانه محط الفايدة وهو المقصود من الجملة لانك انما ابتدأت بالاسم
لغرض الاخبار عنه والغرض وان كان متاخرا في الوجود الا انه متقدم في القصد وهو العلة الغائية
وهو الذي يقال فيه اول الفكر اخر العمل فيرفع كل منهما صاحبه بالتقدم الذي فيه فترافع المبتدا والخبر اذن
كعمل كلمة الشرط والشرط كل منهما في الاخر نحو قوله تع ايا ما تدعوا فاداة الشرط متقدمة على الشرط
اذ هي مؤثرة لمعنى الشرط فيه متاخرة عنه تاخر الفضلات عن العمد فالمبتدا والخبر على هذا التقدير اصلان
في الرفع كالفاعل وليسا بمحمولين في الرفع عليه وهو مذهب الاخفش وابن السراج ولا دليل على ما يعزى
الى الخليل من كونهما فرعين على الفاعل ولا على ما يعزى الى سيبويه من كون المبتدا اصل الفاعل في
الرفع وعلى التقدير المذكور التميز والحال والمستثنى الفضلة اصول في النصب كالمفعول وليست بمحمولة
عليه كما هو مذهب النحاة ولما كان مستنكرا في ظاهر الامر ترافع المبتدا والخبر لما تقرر في الاذهان
من تقدم المؤثر على الاثر واستحالة تقدم الشي على نفسه ضعف عملهما فنسخ عملهما كثير مما دخل عليهما

١٤

ومن جعل العامل فيهما معنى الابتداء واعتبر فيه
التجرد عن العوامل قال هو عامل معنوي
ضعيف ينتفي عند ....
اللفظية فلذلك يبطل عمله

٢

٥

سوى تراخيهما معنى ككان وظن وكاد وان واخواتها وما ولا التبرئة على ما يجي في ابوابها فصارت العمدة في
صورة الفضلة منتصبة وهي اسم ان ولا التبرئة وخبر كان وكاد ومفعولا ظن ووجه مشابهتها للفضلة يجي
في ابوابها وانما جاز تقدم كل واحد من جزئي الاسمية على الاخر بعمل كل واحد منهما في الاخر والعامل متقدم
الرتبة على معموله لكن الاولى تقدم المسند اليه لسبق وجود المخبر عنه على الخبر وان كان الخبر متقدما في
العناية ولم يلزم على هذا جواز تقدم الفاعل على الفعل لان الفاعل معمول للفعل وليس عاملا فيه كما كان المبتدا
في الخبر ولم يعتنوا بحال المفاعيل ولم يلزموها موضعها الطبيعي اعني ما بعد العامل لكونها فضلات فظهر لك
ان اصل الاسما الاعراب فما وجدت منها مبنيا فاطلب لبنائه كما نذكر في المضمرات والمبهمات واسما الافعال
والكنايات وبعض الظروف واما اسماء الاصوات واسما حروف التهجي فبناهما اصلي لا يحتاج الى تعليل
واعرابهما في نحو قوله تداعين باسم الشيب في متثلم وقوله اذا اجتمعوا على الف وواو وياء هاج بينهم جدال
معلل بكونهما مركبين وهو خلاف الاصل والله اعلم بالصواب قوله وانواعه ...
اعلم ان الحركات في الحقيقة ابعاض حروف العلة فضم الحرف في الحقيقة
اتيان بعده بلا فصل ببعض الواو وكسره الاتيان بعده بجزء من اليا وفتحه الاتيان بعده بشي من الالف ولا
فالحركة والسكون من صفات الاجسام فلا تحل الاصوات لكنك لما كنت تاتي عقيب الحرف بلا فصل ببعض
حرف المد سمي الحرف متحركا كانك حركت الحرف الى مخرج حرف المد وبضد ذلك سكون الحرف فالحركة
اذن بعد الحرف لكنها من فرط اتصالها به يتوهم انها معه لا بعده فاذا اشبعت الحركة وهي بعض المد صارت
حرف مد تاما وانما قيل لعلم الفاعل رفع لانك اذا ضممت الشفتين لاخراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما
فالرفع من لوازم مثل هذا الضم وتوابعه فسمي حركة البناء ضما وحركة الاعراب رفعا لان دلالة الحركة على
المعنى تابعة لثبوت نفس الحركة اولا وكذلك نصب الفم تابع لفتحه كان الفم كان شيئا ساقطا فنصبته اي اقمته
بفتحك اياه فسمي حركة البناء فتحا وحركة الاعراب نصبا واما جر الفك الاسفل الى اسفل وخفضه فهو ككسر الشي
او المكسور يسقط ويهوي الى اسفل فسمي حركة الاعراب جرا وخفضا وحركة البناء كسرا لان الاولين اوضح و
اظهر في المعنى المقصود من صورة الفم من الثالث ثم الجزم بمعنى القطع والوقف والسكون بمعنى واحد والحرف
الجازم كالشي القاطع للحركة او الحرف فسمي الاعرابي جزما والبنائي وقفا وسكونا وانما سمي المعرب معربا
لان الاعراب ابانة المعنى والكشف عنه من قوله صلى الله عليه وسلم الثيب يعرب عنها لسانها اي يبين
ويسمى المبني مبنيا لبقائه على حالة واحدة كالبناء المرصوص قوله رحمه الله فالرفع علم الفاعلية اي علامتها
والاولى كما بينا ان يقال الرفع كون الاسم عمدة الكلام ولا يكون في غير العمد والنصب علم الفضلية في
الاصل ثم يدخل في العمد تشبيها بالفضلات كما مضى وعلى قول المص الرفع في الاصل علم الفاعلية والنصب
علم المفعولية ثم يكونان فيما تشابههما واما الجر فعلم الاضافة اي كون الاسم مضافا اليه معنى او لفظا كما في

غلام زيد وحسن الوجه فالرفع ثلثة اشياء الضم والالف والواو في نحو جاءني مسلم ومسلمان ومسلمون وابوك
والنصب اربعة الفتح والكسر والالف والياء في نحو ان مسلما ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين والجر
ثلثة اشياء الكسر والفتح والياء في نحو بزيد وباحمد وبمسلمين وبمسلمين وبابيك وكل ما سوى الضم في الرفع والفتح
في النصب والكسر في الجر فرع عنها كما يجي وبين الضم والرفع عموم وخصوص من وجه اما كون الرفع اعم فلوقوعه
على الضم والالف والواو واما كونه اخص فلان الضم قد يكون علم العمدة كما في جاء الرجل وقد لا يكون كما في حيث
وكذا الكلام في النصب والجر واذا اطلق الضم والفتح والكسر في عبارات البصرية فهي لا يقع الا على حركات غير اعرابية
بنائية كانت كضمة حيث او لا كضمة قاف قفل ومع القرينة يطلق على حركات الاعراب ايضا كقول اللص بالضمة
رفعا والكوفيون يطلقون القاب احد النوعين على الآخر مطلقا قوله وانواعه رفع ونصب وجر الرفع والنصب
والجر عنده الحركات كما ذكرنا او الحروف وعلى مذهب من قال الاعراب الاختلاف نقال الرفع انتقال الآخر
الى علامة العمدة والنصب انتقاله الى علامة الفضلة والجر انتقاله الى علامة الاضافة والظاهر في اصطلاحهم
ان الاعراب هو الاختلاف الامري ان البناء ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقا وقد يطلق البناء على الحركات
وانما جعل الاعراب في آخر الكلمة لانه دال على وصف الاسم اي كونه عمدة او فضلة والدال على الوصف بعد
الموصوف قوله العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي انما بين العامل لاحتياج قوله قبل ويختلف آخره لاختلاف
العامل اليٰ بيانه ونعني بالمتقوم نحو من قيام العرض بالجوهر فان معنى الاعراب ما كون الكلمة عمدة او فضلة او
مضافا اليها كالاعراض القايمة بالعمدة والفضلة والمضاف اليه بسبب توسط العامل فالموجد لهذه المعاني والمفعولية ش
هو المتكلم والآلة العامل ومحلها الاسم وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم لكن النحاة جعلوا الآلة
كانها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها كما تقدم فلهذا سميت الآلات عوامل فالباء في قوله به يتقوم للاستعانة
نظرا الى ان المسمى عاملا في الحقيقة آلة والمتقوم هو المتكلم وليس الباء كما في قولك قام هذا العرض بهذا المحل
ولا شك ان في لفظ المص ابهاما لان الظاهر في نحو قام به ويتقوم به هذا المعنى الاخير واذا ثبت ان
العامل في الاسم ما يحصل بواسطته في ذلك الاسم المعنى المقتضي للاعراب وذلك المعنى كون الاسم عمدة
او فضلة او مضافا اليه العمدة او الفضلة فاعلم ان بينهم خلافا في ان العامل في المضاف اليه هو اللام
المقدرة ومن او المضاف فمن قال انه الحرف المقدر نظر الى ان معناه في الاصل هو الموقع للاضافة بين
الفعل والمضاف اليه اذا اصل غلام زيد غلام لزيد حصل لزيد معنى الاضافة قايم بالمضاف اليه لا من الحرف ولا ينكر
هنا عمل حرف الجر مقدرا وان ضعف مثله في نحو خير في قول روبة وذلك لقوة الدال عليه بالمضاف
الذي هو مختص بالمضاف اليه او متبين به كان نصب ان المقدرة في نحو احضر الوغى ضعيف فاذا
وقع موقعها فاء السببية او واو الجمع كما يجي في باب نواصب المضارع صار نصبها مطردا وكذا الجر
برب المقدرة بعد الواو والفاء وبل ليس بضعيف ومن قال ان عامل الجر المضاف وهو الاولى قال

ان حرف الجر سريعة منسوخة والمضاف غير معناه ولو كان مقدرا لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد فمعنى
كون الثانى مضافا اليه حاصل له بوساطة الاول فهو الجار بنفسه وقال بعضهم العامل معنى الاضافة وليس
بشى لانه ان اراد بالاضافة كون الاسم مضافا اليه فهنا هو المعنى المقتضى والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى و
ان اراد بها النسبة التى بين المضاف والمضاف اليه فينبغى ان يكون العامل فى الفاعل والمفعول ايضا النسبة التى بينهما
وبين الفعل كما قال خلف العامل فى الفاعل هو الاسناد لا الفعل

ا الضم رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا جمع المونث السالم الضم والكسرة غير المنصرف بالضم والفتحة
اخوك وابوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال مضافا الى غير يا المتكلم بالواو والالف والياء المثنى وكلا
مضافا الى مضمر اثنان بالالف والياء جمع المذكر السالم اولو وعشرون واخواتها بالواو والياء

هذا تقسيم الاسما المعربة بحسب اعرابها المختلفة وذلك انا بينا ان الرفع ثلثه اشياء والنصب اربعة والجر ثلثة
فهو يريد بيان محال هذه الاعرابات وان كل واحد منها فى اى معرب يكون فبدا بمعربات اعرابها بالحركات لانها
الاصل فى الاعراب لخفتها وقسمها ثلثه اقسام احدها ما استوفى الحركات الثلث كل واحد منها فى محلها
اعنى الضم فى حالة الرفع والفتح فى النصب والكسر فى الجر وهو شيان احدهما المفرد اى الذى لا يكون مثنى ولا مجموعا
سوا كان مضافا او لا المنصرف احترازا عن غير المنصرف وكان عليه ان يضم اليه قيدا اخر وهو ان لا يكون من الاسما
السته ولا يجوز ان يكون قوله المفرد احترازا عن المضاف فيخرج الاسما السته اذ لو احترز عنه لوجب ان لا
يستوفى شى من المضاف الحركات الثلث وثانيهما الجامع لثلثه قيود الجمعية احترازا عن المثنى اذ اعرابه بالحروف
وعن المفرد اذ قد مر ذكره والتكسير احترازا عن السالم لان اعراب المذكر منه بالحروف والمونث غير مستوف
للحركات والانصراف احترازا عن غير المنصرف نحو مساجد وانبيا وانما اعرب الجمع المكسر اعراب المفرد
اى بجميع الحركات لمشابهته للمفرد بكونه صيغة مستانفة مغيرة عن وضع مفرده ويكون بعضه مخالفا لبعض
فى الصيغة كالمفردات المخالفة الصيغ وايضا لم يطرد فى اخره حرف لين صالح لان يجعل اعرابا كما فى الجمع
بالواو والنون بالضم رفعا الجار والمجرور خبر المبتدا و رفعا مصدر بمعنى المفعول كقولهم الفاعل رفع
اى مرفوع وانتصابه على الحال اى مرفوعين والعامل فيه الجار والمجرور وذو الحال الضمير المستكن فيه والبا
فى قوله بالضم بمعنى مع ويجوز ان يكون المعنى ملتبسان بالضمة ومعنى الكلام هما مع هذه الحركة المعينة فى حال
كونهما مرفوعين اى مصاحبين لعلم العمدة وكذا قوله والفتحة نصبا وامثاله وهذا من باب العطف على
عاملين مختلفين المجوز عند المص قياسا نحو ان فى الدار زيدا والحجرة عمرا على ما يجى والثانى من الثلث الاقسام
ما فيه الضمة رفعا والكسرة جرا ونصبا وهو شى واحد اعنى الجمع بشرطين احدهما ان يكون جمع المونث
احترازا عن جمع المذكر الذى هو بالواو والياء والثانى ان يكون سالما احترازا عن المكسر المستوفى للحركات
نحو رجال او الضم والفتح نحو مساجد وانما نقص هذا الجمع الفتح واتبع الكسر اجراء له مجرى اصله اعنى جمع المذكر

السالم على ما يجي بعد والثالث ما فيه الضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا وهو ايضا شي واحد غير المنصرف مفردا كان او
مجموعا مكسرا نحو احمد ومساجد وانما نقص الكسر واتبع الفتح لما يجي في بابه ثم ثني معربات اعرابها بالحروف وقسمها
ايضا ثلثة اقسام احدها ما استوفى الحروف الثلثة كلا في محلها وهي الاسما الستة بشرط افرادها وكونها غير مصغرة
واضافتها الى غير ياء المتكلم لانها اذا ثنيت او جمعت فاعرابها اعراب ساير الاسما المثناة والمجموعة وكذا اذا
صغرت لان المصغر منها يحرك عينه ولامه وجوبا ليتم وزن فعيل وحرف العلة المجعول اعرابا يجب سكونه لتشابه
الحركة وانما اشترط اضافتها الى غير ياء المتكلم لما سيجي ان المقطوع منها عن الاضافة محرك بالحركات لما سنذكر
والمضاف الى ياء المتكلم لا يتبين اعرابه على ما سيجي وتصريحه بهذه الاسما الستة يغني عن الاحتراز عن تثنيتها
وجمعها وتصغيرها ولهم في اعراب هذه الاسما اقوال الاقرب عندي ان اللام في اربعة منها وهي ابوك واخوك
وحموك وهنوك اعلام اللّه اني المنا وبه كالحركات وكذا العين في الباقين منها اعني فوك وذو مال فهي في
حال الرفع لام الكلمة او عينها او علم العمدة وفي النصب والجر علم الفضلة والمضاف اليه مع كونها بدلا من لام الكلمة
وعينها وسنشيد هذا الوجه بعد ذكر الاوجه المقولة فيها فعن سيبويه ان هذه الاسما ليست معربة بالحروف
بل بحركات مقدرة على الحروف فاعرابها كاعراب المقصور لكن اتبعت في هذه الاسما حركات ما قبل حروف
اعرابها حركات اعرابها كما في امرئ وابنم ثم حذفت الضمة للاستثقال فبقيت الواو ساكنة وحذفت الكسرة
ايضا للاستثقال فانقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها وقلبت الواو المفتوحة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها و
الاعتراض عليه انه كيف خالفت الاربعة منها اعني المحذوفة اللام اخواتها من يد ودم في رد اللام في الاضافة
وبشّ الغرض من ردها اذا لم يكن لاجل الاعراب بالحروف وايضا اتباع حركة ما قبل الاعراب لحركة الاعراب
اقل قليل وايضا يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات في الظاهر فهلا يجعلها مثلها في كونها اعلاما على
المعاني وقال المص ظاهر مذهب سيبويه انها اعرابين تقديري بالحركات ولفظي بالحروف قال لانه قدر الحركة ثم قال
في الواو هي علامة الرفع وهو ضعيف لحصول الكفاية باحد الاعرابين وقال الكوفيون انها معربة بالحركات
على ما قبل الحروف وبالحروف ايضا وهو ضعيف لمثل ما ضعف له ما اول المص كلام سيبويه وقال الاخفش
انها مزيدة للاعراب كالحركات ويتعذر ما قال في فوك وذو مال لبقا المعرب على حرف واحد وذلك ما لا نظير له
وقال الربعي انها معربة بحركات منقولة من حروف العلة الى ما قبلها وانقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها والفا
لانفتاحه كما في باجل وهو ضعيف لان نقل حركة الاعراب الى ما قبل حرفها لم يثبت الا وقفا بشرط سكون
الحرف المنقول اليه وقال المازني انها معربة بالحركات والحروف ناشئة منها للاشباع كما في قوله ادنو فانظور وقوله
ينباع من ذفرى غضوب جسرة وهو ايضا ضعيف لان مثل ذلك لضرورة الشعر ويسوغ حذفه بلا اختلال
الا في الوزن وايضا يبقى فوك وذو مال على حرف وقال الجرمي انقلابها هو الاعراب واما هي فاما لام او عين فعلى
قوله لا يكون الا في الرفع اعراب ظاهر وهو ضعيف للدلالة الواو في الظاهر على الفاعلية كالضمة وقال ابو علي

انها حروف اعراب وتدل على الاعراب فان اراد انها كانت حروف اعراب بدون الاعراب عليها ثم جعلت
كالحركات فذلك ما اخترناه وان اراد ان الحركات مقدرة عليها الآن مع كونها كالحركات الاعرابية فهو ما حمل
المص كلام سيبويه عليه وقال المص ان الواو والالف والياء مبدلة من لام الكلمة في اربعة ومن عينها في
الباقين لان دليل الاعراب لا يكون من سنخ الكلمة فهي بدل لضده ما لم يفد المبدل منه وهو الاعراب كالتاء
في بنت يفيد التانيث بخلاف الواو التي هي اصلها ولا يبقى ذو وفوك على حرف لقيام البدل مقام المبدل منه
هذا كلامه ويقال عليه اي محذور يلزم من جعل الاعراب من سنخ الكلمة لغرض التخفيف فيقتصر على ما يصلح للاعراب
من سنخها كما اقتصر في المثنى والمجموع على ما يصلح للاعراب من سنخها اعني علامتي التثنية والجمع اذ هي من سنخ المثنى
والمجموع ثم نقول انما جعل اعرابها بالحروف الموجودة دون الحركة على ما اخترنا توطئة لجعل اعراب المثنى والمجموع
بالحروف لانهم علموا انهم يحتاجون الى اعرابهما بها لاستيفاء المفرد للحركات و[illegible] كانت فروعا
للحركات في باب الاعراب لثقلها وخفة الحركات من حيث تولدها منها [illegible] لا انها اقوى
لان كل حرف منها كحركتين او اكثر فكرهوا ان يستبد المثنى والمجموع مع كونهما [illegible] للمفرد بالاعراب
الاقوى فاختاروا من جملة المفردات هذه الاسماء واعربوها بهذا الاقوى ليثبت في المفردات الاعراب
بالحركات التي هي الاصل في الاعراب وبالحروف التي هي اقوى منها مع كونها فروعا لها وفضلوها على المثنى
والمجموع باستيفائها الحروف الثلثة كلا في موضعه وكل واحد من المثنى والمجموع لم يستوفها ولا كان كل حرف
فيها في موضعه وانما اختاروا هذه الاسماء بخلاف نحو غد لمشابهتها للمثنى باستلزام كل واحد منها ذاتا
اخرى كالاخ للاخ والاب للابن وخصوا ذلك بحال الاضافة ليظهر ذلك اللازم فيقوى المشابهة و
خصوا هذه الاسماء من بين الاسماء المفردة المشابهة للمثنى لان لام بعضها وعين الاخر حرف علة يصلح
ان يقوم مقام الحركات فاستراحوا من كلفة اجتلاب حروف اجنبية مع ان اللام في اربعة منها كانها
مجلوبة للاعراب فقط لكونها محذوفة قبل نسيا منسيا فهي اذن كالحركات المجتلبة للاعراب وكذا الواو
في فوك لانها كانت مبدلة منها الميم في الافراد فلم يرد الى اصلها الا للاعراب واما نحو حر فليس لامه
حرف علة واما نحو ابن واسم فهمزة الوصل فيه بدل من اللام بدليل معاقبتها اياها في النسب نحو ابني وبنوي
فكان لامهما ليست حرف علة والحرف المقصود جعله كالحركات من هذه الاسماء واو فاختاروها
ليكون الواو التي هي اصل للرفع الذي هو اسبق الاعراب فمن ثم لم يجعلوا منها نحو يد ودم اذ لامهما ياء ثم
نقول جعلوا الواو والياء في الجر والالف في النصب ليكون الالف اعرابا مثل الفتح والياء مثل الكسر لانفتاح ما قبلها
وانكساره وجعلت ساكنة للتخفيف في العرب بالحروف التي هي اثقل من الحركات ولتناسب الحركات
التي قامت مقامها لان الحركات ابعاض حروف المد الساكنة وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها
للتخفيف وللتنبيه في الاربعة منها على ان ما قبل لام الكلمة كان حرف اعراب واما في الباقين فطردا للباب

ومعنى حموك ابو زوجك او اخوه او ابنه وبالجملة فالحم نسيب لزوج المراة والهن الشي المنكر الذي يستهجن
ذكره من العورة والفعل القبيح او غير ذلك والثاني من الثلثة الاقسام التي اعرابها بالحروف ما رفعه الف ونصبه
وجره ياء وهو المثنى وما حمل عليه ونعني بالمثنى كل اسم كان له مفرد ثم الحق باخره الف ونون ليدل على ان معه مثله
من جنسه على ما يجي في باب المثنى فلم يكن كلا على هذا داخلا اذ لم يثبت كل في المفرد واما قوله في كلت رجليها
سلامى زايدة فالالف محذوفة للضرورة كما يجي وكذا اثنان اذ لم يثبت للمفرد اثن لكن كلا ليس بمثنى ولا وضعه
وضع المثنى لان الفه كالف عصا بخلاف اثنان فانه ليس بمثنى كما ذكرنا لكن وضعه وضع المثنى اذ هو كقولك
ابنان واسمان محذوف اللام مثلهما لانه من الثني وكان عليه ان يذكر ايضا مذروان اذ لم يستعمل بمفرده لكن علم
انه ثابت في التقدير اذ كانه كان مذرى ثم ثني لم يمكنه مثل ذلك في ثنايان فكان عليه ان يذكره وذلك ان معنى
ثناء لو استعمل لطرف الحبل ليس في الطرف الواحد معنى الثني كما لم يمكن ان يقال للمفرد اثنان اثن اذ ليس في
المفرد معنى الثني والثنايان طرفا الحبل المثنى فالثني في مجموع الحبل لا في كل واحد من طرفيه وكان عليه ايضا
ان يذكر هٰهنا هنان واللذان ونحوها لان ظاهر مذهبه كما ذكر في شرح المفصل انها صيغ موضوعة للمثنى غير
مبنية على الواحد قال ويدل عليه جواز تشديد النون هنان وانهم لم يقولوا ذيان واللذيان فنحو ذان واللتان
عنده في المثنى ينبغي ان يكون مثل عشرون في الجمع كلها صيغ موضوعة وان ثبت في الظاهر ما يوهم انه مفرد لها
وانما اعرب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف لان الحركات استوفتها الاحاد مع ان في اخرهما ما يصلح
لان يكون اعرابا من حروف المد واللين ثم اعرب المكسر وجمع المونث السالم بالحركات وانما اعربا هٰهنا
الاعراب المعين لان الالف كان جلب قبل الاعراب في المثنى علامة للتثنية وكذا الواو في الجمع علامة للجمع
لمناسبة الالف بخفته لقلة عدد المثنى والواو بثقله لكثرة عدد الجمع وهذا حكم مطرد في جميع المثنى والمجموع
نحو ضربا وضربوا وانتما وانتموا وهما وهموا وكما وكموا ثم ارادوا اعرابهما فان المثنى والمجموع متقدم لا محالة
على اعرابهما ففيهما ما صلح لان يكون اعرابا واسبق الاعراب الرفع لانه علامة العمدة كما ذكرنا فجعلوا الف
المثنى وواو الجمع علامتي الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين وهي التي هي اولى بالقيام مقام الحركات
الا الياء للجر والنصب في المثنى والمجموع والجر اولى بها فقلبت الف المثنى وواو الجمع في الجر ياء فلم يبق للنصب
حرف فاتبع الجر دون الرفع لكونهما علامتي الفضلات بخلاف الرفع وترك فتح ما قبل الياء في المثنى ابقاء
على الحركة الثابتة قبل اعراب المثنى مع استثقالها واما الضم قبل ياء الجمع فقلبت كسرا لاستثقاله قبل الياء
الساكنة لو ابقيت والتباس الرفع بغيره وبطلان السعي لو قلبت الياء لضمة ما قبلها واوا مع ان تغير
الحركة اولى من تغير الحرف فارتفع التباس المجموع بالمثنى بسبب كسر ما قبل ياء المجموع ان حذف نونهما
بالاضافة وكسر النون في المثنى لكونه تنوينا ساكنا في الاصل والاصل في تحريك الساكن اذا اضطر
اليه ان يكسر لما يجي في التصريف وفتح في الجمع للفرق فحصل الاعتدال في المثنى بخفة الالف وثقل

الكسرة وفي الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة واما الياء فيهما فطارية للاعراب كما ذكرنا وقال سيبويه حروف المد
في المثنى والمجموع حروف اعراب فقال بعض اصحابه الحركات مقدرة عليها قياسا على مذهبه في الاسماء الستة
فالمثنى والمجموع اذن معربان بالحركات المقدرة كالمقصور وفهم الاعراب من هذه الحروف يضعف هذا القول
وقال ابو علي لا اعراب مقدر عند سيبويه على الحروف لان النون عنده عوض من الحركة والتنوين قال وانما
ابدل من الحركة مع كون انقلاب الحروف دالا على المعنى لان الانقلاب معنى لا لفظ فقصد الاعراب اللفظي ونقول
باي شيء تعرف ان هذه الحروف كانت في الاصل حروف الاعراب ولم لا يجوز كما اخترنا ان تجعل ما هو
علامة المثنى والمجموع مع كونه حرف الاعراب علامة الاعراب ايضا فيكون علامة المثنى والمجموع و
علامة الاعراب معا اذ لا تنافي بينهما ثم نقول الدال على المعنى هو الواو والالف والياء وهي لفظية فان قيل
كيف يكون معربا بالحروف اعراب قلنا ذلك انما يلزم اذا اعرب بالحركات لانها لا بد لها من الحروف
فاما اذا اريد الاعراب بالحروف فان الحرف لا يحتاج الى حرف اخر يقوم به وقال الاخفش والمازني والمبرد
انها دلايل الاعراب لا حروف الاعراب وقال الكوفيون هي الاعراب ومعنى القولين سواء فان ارادوا انها
زيدت من اول الامر للاعراب ففيه نظر اذ ينبغي ان يصاغ المثنى والمجموع اولا ثم يعربا وان ارادوا انهم
جعلوا علامتي المثنى والمجموع دلايل الاعراب فذلك ما اخترناه وقال الجرمي هي حروف الاعراب وانقلابها
علامة الاعراب فعلى مذهبه يكون في الرفع معربا بحركة مقدرة اذ الانقلاب لم يحصل بعد كما ذكرنا
على مذهبه في الاسماء الستة وقال بعضهم الاعراب بالحركات مقدر في متلوّ الالف والياء والواو والحروف
دلايل الاعراب وهذا قريب من قول الكوفيين في الاسماء الستة والكلام عليه ما مر هناك فان قيل
علامة الاعراب لا يكون الا بعد تمام الكلمة وانتم اخترتم في الاسماء الستة وفي المثنى والمجموع حصولها
قبل تمام حروفها فالجواب ان حق اعراب الكلمة ان يكون بعد صوغها وحصولها بكمال حروفها وفي اخرها
لما تقدم من ان الاعراب دال على صفات الكلمة فيكون بعد ثبوتها فان كان بالحركات فلا بد ان تكون على
حرفها الاخير ومحل الحركة بعد الحرف كما مر فيكون الحركة بعد جميع حروف الكلمة واما اذا كان بالحروف التي
هي من سنخ الكلمة فلا بد ان يكون الحرف اخر حروفها ويكون الاعراب بها ايضا بعد ثبوت جميع حروف الكلمة
لانها انما تجعل اعرابا بعد ثبوت كونها اخر حروف الكلمة اما نون المثنى والمجموع فالذي يقوى عندي انه
كالتنوين في الواحد في معنى كونه دليلا على تمام الكلمة وانها غير مضافة لكن الفرق بينهما ان التنوين مع افادتها
هذا المعنى يكون على خمسة اقسام كما مر بخلاف النون فانه لا تشوبها من تلك المعاني شيء وانما يسقط
التنوين مع لام التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامة للتنكير
ولا يسقط النون معها لانها لا يكون للتنكير وكذا يسقط التنوين للبناء في نحو يا زيد ولا رجل بخلاف النون
نحو يا زيدان ويا زيدون ولا مسلمين ولا مسلمين لانها ليست للتمكن كالتنوين وكذا يسقط التنوين رفعا وجرا

في الوقف بخلاف النون لانها متحركة واسكان المتحرك يكفي في الوقف وان كان الحرف الاخير ساكنا
فان كان ذلك بعد حركة الاعراب وهو التنوين فقط حذفت بعد الضم والكسر وقلبت الفا بعد الفتح لانها حرف
معرضة للحذف بعد لزومها للكلمة وضعفها بالسكون والوقف محل التخفيف والحذف فخففت بعد الفتح
بقلبها الفا لخفة الالف وحذفت بعد الضم والكسر لثقل الواو والياء وقلبها حرف علة لما يجيء في التصريف
من المناسبة بينهما وان كان الساكن حرفا اخيرا من جوهر الكلمة فان كان حرفا صحيحا نحو لم يضرب
ومن وكم بقيت بحالها وكذا ان كانت الفا لخفتها نحو الفتى وحبلى وعيسى وان كانت واوا وياء نحو القاضي
ويرمي ويدعو فالاولى الاثبات وجاز الحذف كما يجيء في باب الوقف وقال سيبويه النون في الاصل عوض
من حركة الواحد وتنوينه معا لان حروف المد عنده حروف اعراب اشبعت من الحركة فجيء بالنون بعدها
عوضا من الحركة والتنوين اللذين كان المفرد يستحقهما ثم والحركة وان كانت تقدرت على الحروف عند بعض
اصحابه لكن لما لم تظهر كانت في العدم ثم انه رجح جانب الحركة مع اللام اي جعل عوضا منها بعد ما كان عوضا
منهما فثبت لما فيها اثبات الحركة وجانب التنوين مع الاضافة فحذف معها حذف التنوين فهي في نحو جاءني
رجلان يا فتى عوض منهما وهو الاصل وفي الرجلان عوض من الحركة فقط وفي رجلا زيد من التنوين فقط
وفي رجلان وقفا ليس عوضا منهما ولا من احدهما وفي نحو زيدان ولا رجلين عوض من حركة البناء فقط
وفيما قال بعد لان حروف العلة الدالة على ما دلت عليه الحركة مغنية من التعويض من الحركة وقال المبطلون فيه
انه تنوين حركت للساكنين فقويت بالحركة وهو هو ما اخترنا ان اراد وانه كالتنوين في معنى كونه علامة التمام
لا في المعاني الخمسة وقيل هو بدل من الحركة وحدها وهو ضعيف لحذفها في الاضافة وقال الفراء هو للفرق بين المفرد
المنصوب الموقوف عليه بالالف والمثنى المرفوع وثبوته مع اللام يضعفه وكذا مع الياء وواو الجمع وقيل هو
بدل من تنوينين في المثنى ومن اكثر في المجموع بناء على ان المثنى كان في الاصل مفردا مكررا مرتين والجمع
مفردا مكررا اكثر منهما ودون تصحيح ذلك خرط القتاد ومع تسليمه نقول انهما مصوغان صيغة اسم مفرد
كرجال وعشرة فلا يستحقان الا تنوينا واحدا لانه اهدر ذلك التكرر اللفظي واما كلا فاعرب اعراب
المثنى لشدة شبهه به لفظا بكون آخره الفا ولا ينفك عن الاضافة حتى يتميز عنه بالتجرد عن النون ومعنى
بكونه مثنى المعنى وخص ذلك بحال اضافته الى المضمر وهو ثلثة اشياء نحو كلاهما وكلاكما وكلانا لانه اذا كان
مضافا الى المضمر فالاغلب كونه جاريا على المثنى تاكيدا له نحو جاءني الرجلان كلاهما وجئنا كلانا وجئتما كلاكما
وان جاز ايضا ان يقول كلاهما جاءني بعد ذكر شخصين فلا يكون تاكيدا وكذا كلاهما جئتما وكلانا جئنا واذا كان
في الاغلب جاريا على المثنى وهو موافق له معنى ولفظا كما مر واصل المثنى ان يكون معربا فالاولى جعله
موافقا للمتبوع في الاعراب ثم طرد ذلك فيما اذا لم يتبع المثنى المعرب نحو جئناني كلانا وجئتما كلاكما
وجاء كلاهما وكلاهما جاءني واما اذا اضيف الى المظهر فانه يجري على المثنى اصلا نحو لا يقال جاءني اخواك

كلا اخويك وكلتا يعربونه مضافا الى المظهر ايضا اعراب المثنى وذكر صاحب المغنى ان بعض العرب يثبت الالف
في كلا وكلتا مضافين الى المضمر في الاحوال كما في المضافين الى المظهر ولا ادرى ما صحته والف كلا بدل من الواو وعند
سيبويه لابدال التاء منها في المؤنث كما في اخت وبنت ولم تبدل التاء من الياء الا في اثنتين وقال السيرافي هو من الياء
لسماع الامالة فيه واما الكسرة فلا يؤثر عند المصنف في امالة الالف المنقلبة عن الواو ويجى الكلام عليه في باب الامالة
وكلتا فعلى والالف للتانيث جعل اعرابها كاللام في كلا وانما جى بالف التانيث بعد التاء ولم يكن جمعا بين علامتى
التانيث لان التاء لم يتمحض للتانيث فلهذا جاز توسطها بل فيها رايحة منه لكونها بدلا من اللام في المؤنث كاخت
وبنت وثنتان ولهذا لم تنفتح ما قبلها ولم تنقلب تاء بنت اخت في الوقف ها واجاز يونس اختى وبنتى ولو كا
لمحض التانيث لم يجز هذه الامور والالف ايضا لما كانت تتغير للاعراب صار كانها ليست للتانيث فجاز الجمع
بينهما وعند الجرمى وزنه فعيل ولم يثبت مثله في كلامهم وعند الكوفيين الالف في كلا وكلتا للتثنية ولزم حذف
نونيها للزومهما للاضافة وقالوا اصلهما كل المفيد للاحاطة فخفف بحذف احدى اللامين وزيد الف التثنية حتى يعرف
ان المقصود الاحاطة في المثنى لا في الجمع قالوا ولم يستعمل واحدها اذ لا احاطة في الواحد فلفظهما كلفظ الاثنين
سواء قالوا ويجوز للضرورة استعمال الواحد قال في كلت رجليها سلامى زائدة كلتاهما مقرونة بواحدة وقال
كلت كفيه توالى دائما بجيوش من عقاب ونعم والجواب انهما كانتا مثنيين لم يجز رجوع ضمير المفرد اليهما
قال كلانا اذا ما نال شيئا افاته وقال الله تعالى كلتا الجنتين آتت اكلها ولوجب قلب الفيهما نصبا
وجرا اضيفا الى المضمر او الى المظهر كساير المثانى واما البيتان فالالف حذف فيهما للضرورة بدليل فتح التاء
ولو كانت مفردة لوجب كسر التاء في قوله كلت وضمه في قوله كلت كفيه ولكان معنى المفرد مخالفا لمعنى المثنى
واعلم ان كلا وكلتا لا يضافان الا الى المعارف لان وضعهما للتاكيد ولا يوكد التاكيد المعنوى الا المعارف كما
يجى في بابه والمضاف اليه يجب ان يكون مثنى اما لفظا ومعنى نحو كلا الرجلين او معنى نحو كلانا ولا يجوز تعريق
المثنى الا في الشعر نحو كلا زيد وعمرو والحاق التاء بكلا مضافا الى مؤنث افصح من تجريده نحو كلا المراتين ويجوز
الحمل على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى كما قال الله تعالى كلتا الجنتين آتت اكلها الاية ثم قال وفجرنا خلالهما نهرا
والقسم الثالث مافيه الواو والياء قال انما افردت اولو وعشرون واخواتها بالذكر لان جمع المذكر السالم
كل اسم ثبت مفرده ثم الحق بذاك المفرد واو ونون دلالة على ما فوق الاثنين وليس اولو وعشرون واخواتها
كذلك لان اولو موضوع وضع جمع السلامة وليس به اذ لم يات اول في المفرد وكذا عشرون واخواته وليس
عشر وثلث واربع احاد العشرون وثلثون واربعون وان اوهم ذلك اذ لو كان كذلك لقيل لثلث عشرات
مع كل عشرة يزيد عليها عشرون لان اقل الجمع ثلثة وكذا ثلثون للتسع مع كل ثلثة يزيد عليها واما عليون
وقلون ونحوها فانها جمع علية وقلة ونحوها وان كانت على خلاف [illegible] هذا قوله ولنا ان نحد المثنى
بانه اسم دال على مفردين في اخره الف او ياء ونون مزيدتان فيدخل فيه اثنان وثنايان ومذروان واللذان

في الصحاح هكذا في ... واحدى كلتاهما مقرونة ... في احدى رجليه

وهذان بخلاف كلا فلا يحتاج الى افراد هذه المثنيات بالذكر ويحد جمع المذكر السالم بانه اسم دال على اكثر من اثنين
فى آخره واو او ياء ونون فيدخل فيه اولو وعشرون واخواته وامادو وضو داخل فى حد الجمع المذكور على اى وجه
كان لان واحده ذو قال ولكنى اريد به الذوينا
هنا بيان ان الاعراب المذكور فى اى الاسماء المعربة يكون مقدرا
وفى ايها يكون ظاهرا حصر الاسماء المقدرة الاعراب لامكان ضبطها فبقى ما لم نذكر منها ظاهر الاعراب
فيما تعذر اى فى معرب تعذر اعرابه فحذف المضاف وهو اعراب واقام المضاف اليه اعنى الضمير مقامه فصار
مرفوعا فاستتر فى الفعل اعلم ان تقدير الاعراب لاحد شيئين اما تعذر النطق به واستحالته واما تعسره و
استثقاله فالمتعذر فى بابين يستحيل فى كل واحد منهما على الاطلاق اى رفعا ونصبا وجرا الاول باب عصا
يعنى كل معرب مقصور فانه يتعذر اعرابه لفظا فى الاحوال الثلث لان الالف لو حاولت تحريكه يخرج عن
جوهره وانقلب حرفا آخر اى همزة فلا يمكن تحريك الالف مع بقايه الفا والثانى باب غلامى يعنى كل مفرد
احترازا عن نحو غلامانى ومسلمى مضافا الى ياء المتكلم فانه يتعذر الاعراب اللفظى فيه مطلقا ايضا لان اعراب
المضاف متاخر عن اضافته وذلك لان الاسم انما يستحق الاعراب بعد تركيبه مع عامله كما تقرر ففى قولك
جاء غلام زيد مثلا لم يستحق المضاف الاعراب الا بعد كونه مسندا اليه اى كونه عمدة الكلام اذ المقتضى
لرفع الاسماء وكونه مسندا اليه مسبوق ثبوته اولا فى نفسه والمسند اليه المجى فى مثالنا ليس مطلق الغلام بل
الغلام المتصف بصفة الاضافة الى زيد فالاعراب مسبوق بالاضافة فالاول الاضافة ثم كون المضاف عمدة او
فضلة ثم الاعراب فنقول انهم لما اضافوا الاسم المفرد الى ياء المتكلم التزموا ان يكون حركة ما قبل الياء كسرة
لتوافقها فلما ارادوا الاعراب بعد ذلك وجدوا محل الاعراب مشتغلا بحركة لازمة واحتمال الحرف حركتين متخالفتين
كانتا او متماثلتين مستحيل ضرورة واما المستثقل اعرابه فشيان يستثقل فى احدهما رفعا وجرا وفى الآخر
رفعا فالاول الاسم المنقوص اى الذى حرف اعرابه ياء قبلها كسرة فيستثقل الضم والكسر على الياء المكسور ما قبلها
وذلك محسوس لضعف الياء وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن ما قبلها وما قبل الواو لم
يستثقل الحركتان عليهما نحو ظبى ودلو وكرسى ومغزو واما الفتحة فلخفتها لا يستثقل على الياء مع كسرة ما قبلها
نحو رايت القاضى ويسمى هذا النوع منقوصا لانه نقص حركتين وسمى نحو الفتى والعصا مقصورا لكونه ضد
الممدود او لكونه ممنوعا عن مطلق الحركة والقصر المنع والاول اولى لانه لا يسمى نحو غلامى مقصورا وان كان ممنوعا
من الحركات الاعرابية ايضا هنا مع انه لا يجب اطراد الالقاب وايضا مذهب النحاة ان نحو غلامى مبنى على
ما يجى والمقصور من القاب المعرب والثانى كل جمع مذكر سالم مضاف الى ياء المتكلم فان رفعه بحده مقدر فيه
وسببه ... سلموى اجتمعت الواو والياء مع تماثلهما فى اللين واوليهما ساكنة مستعدة
للادغام فقلب اثقلهما الى اخفهما اعنى الواو الى الياء اذ المراد بالادغام التخفيف وكذا يفعل لو كانت

الثانية واوا نحو سيّد وميت وان كان القياس في ادغام المتقاربين قلب الاول الى الثاني كما يجي في التصريف انشاء الله تعالى وادغم بعد القلب اولاهما في الاخرى وكسر ما قبل الياء لاتمام ما شرعوا فيه من التخفيف ولكون الضمة قريبة من الطرف والطرف محل التغيير فمن ثم لم يكسر الضم في نحو سُبَّل وبيّل لانه لم يسبقه تخفيف اخر حتى تتم به ولم يكن الضم قريبا من الطرف وليست الياء الساكنة المدغمة في امتناع انضمام ما قبلها كالياء الساكنة غير المدغمة فان ذلك لا يجوز فيها ولذا قيل في جمع ابيض بيض وفي فعلى من الطيب طوبى واما المدغمة في المتحركة فكانها متحركة لصيرورتها مع المتحركة كحرف واحد فنحو سيل كهيام وان كان الاسم الذي قلب واوه ياء للادغام في الياء على اخف الاوزان اي ثلاثيا ساكن الاوسط جوزوا ايضا بقاء الضم على حاله فقالوا في جمع الوى لُيّ فثبت ان الواو الذي هو علامة الرفع مقدر في جاني مسلمي واما في حالة الجر والنصب فالياء باقية الا انها ادغمت والمدغم ثابت ولعله انما لم يعد في جاني صالحا القوم وصالحوا القوم ورايت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم من المقدر حرفه لظهوره عوض الحذف من الكلمتين مستقلتين بخلاف نحو مسلمي فان المضاف اليه لكونه ضميرا متصلا كجزء المضاف واما لفظ في في الاحوال الثلث فقد دخلت في باب غلامي فلذا لم تفرد بالذكر وكان عليه ان يعد في قسم المتعذر اعرابه مطلقا المحكي في نحو من زيد ومن زيدا ومن زيدٍ لكونه معربا بمقدر الاعراب وجوبا لاشتغال محله بحركة الحكاية واعلم ان مذهب النحاة ان باب غلامي مبني لاضافته الى المبني وخالفهم المص كما رايت لانه عده من قسم المعرب المقدر اعرابه وهو الحق بدليل اعراب نحو غلامه وغلامك وغلاماني ومن اين لهم ان الاضافة الى المبني مطلقا سبب البناء بل لها شرط كما يجي في الظروف المبنية فاذا عرفت المعرب الذي اعرابه مقدر اما مطلقا او في بعض الاحوال دون بعض فما بقي من المعربات اعرابه ظاهر وهو قوله واللفظي فيما عداه غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما وهي عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب مثل عمر واحمد وحكمه ان لا كسرة ولا تنوين

قوله ما فيه علتان [illegible] قول النحاة ان الشيء الفلاني علة لكذا لا يريدون به انه موجب [illegible] بل المعنى انه اذا حصل ذلك الشيء ينبغي ان يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الحكم والحكم في اصطلاح الاصوليين ما يوجبه العلة اياه عنى المص بقوله وحكمه ان لا كسرة ولا تنوين لان سقوط الكسرة والتنوين في غير المنصرف مقتضى العلتين وتسميتهم ايضا لكل واحد من الفروع في غير المنصرف سببا وعلة مجاز لان كل واحد منها جزء العلة لا علة تامة اذ باجتماع اثنين منها يحصل الحكم فالعلة التامة اذن مجموع علتين او واحدة منها يقوم مقامهما مع شرط كل واحد منها وستعرف الشروط انشاء الله تعالى ويدخل في الحد الذي ذكر المص لغير المنصرف ما دخله الكسرة والتنوين للضرورة او التناسب وكذا المجموع بالالف والتاء علما او المجموع بالواو والنون علما للونث كمسلمات ومسلمون وان لم يحذف منهما الكسرة والتنوين لثبوت العلتين في

بجميع ذلك ففي قوله بعد ويجوز صرفه للضرورة او التناسب نظر لان الصرف على قوله عبارة عن تعري الاسم
عن السببين المعتبرين وعن السبب القايم مقامهما وهو في حال الضرورة وفصل التناسب غير مجرد عنهما فكان
الوجه ان يقول ويزول حكم غير المنصرف للضرورة او التناسب لان حكم غير المنصرف حكم قد يتخلف عن العلة بخلاف
حكم المعرب اعني اختلاف الاخر باختلاف العوامل لفظا او تقديرا فانه لا يتخلف عن علة الاعراب وعلى ما حد النحاة
غير المنصرف اعني قولهم هو ما لا يدخله الكسر والتنوين للسببين يجوز ان يقال يجوز صرفه للضرورة وكذا على ما حد
المص يكون ما دخله اللام او الاضافة مما فيه علتان من التسع غير منصرف وعند غيره هو منصرف سواء
قالوا ان الكسر سقط تبعا للتنوين او قالوا ان الكسر والتنوين سقطا معا وذلك ان اكثرهم قالوا ان الاسم ما شابه
الفعل حذف لاجل مشابهته اياه علامة تمكنه التي هي التنوين اي علامة اعرابه لان اصل الاسم الاعراب واصل
الفعل البناء وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين وقالوا ثم تبعه الكسر بعد صيرورة الاسم
غير منصرف وقووا هذا الطريق بانه لما لم يكن مع اللام والاضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف ثم يسقط
الكسر فظهر ان سقوطه بتبعية التنوين لا بالاصالة فعلى قول هؤلاء نحو الاحمر واحمركم منصرف لان التنوين لم يوجد
فيحذف كما في احمران واجمعون وقال بعضهم انه لما شابه الفعل حذف الكسر والتنوين معا لمنع الصرف ونحو
الاحمر واحمركم عندهم ايضا منصرف لان الكسر والتنوين لم يحذفا ولا احدهما مع اللام والاضافة لمنع الصرف
والاقرب الاول اعني ان الكسر سقط تبعا للتنوين وذلك انه يعود في حال الضرورة مع التنوين تابعا له مع انه
لا حاجة داعية الى اعادة الكسر اذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر حذف ايضا لمنع الصرف
كالتنوين لم يعد للضرورة اليه اذ مع الضرورة لا يرتكب الا قدر الحاجة وانما تبعه الكسر في الحذف لان التنوين
يحذف لا لمنع الصرف ايضا كما في الوقف ومع اللام والاضافة والبناء فارادوا النص من اول الامر على انه
لم يسقط الا لمشابهته الفعل لا للاضافة ولا للبناء ولا لشيء اخر فحذفوا معه صورة الكسر التي لا يدخل الفعل
ولهذا يؤتى بنون العماد في نحو ضربني وتضربني وانما لم يظهر اثر منع الصرف في المثنى وجمع المذكر السالم
مع اجتماع سببين نحو احمران ومسلمون علمين للمؤنث لان النون فيهما ليس للتمكن كما ذكرنا حتى يحذف
فيتبعه الكسر وايضا فان النصب فيهما تابع للجر فلم يتبع الجر النصب بل ان سمي بهما واعربا اعراب المفرد
اي جعل النون معتقب الاعراب وجب منع صرفهما للعلتين لان فيهما ذاك التمكن ولا يتبع نصبهما ...
ثم نقول اصل الاسم الاعراب كما ذكرنا ثم قد يتفوق مشابهته للفعل وهي على ثلثة اضرب احدها وهو اقواها
ان يصير معنى الاسم معنى الفعل سواء كما في اسماء الافعال فيبنى الاسم نظرا الى اصل الفعل الذي هو البناء ويعطى عمل
وثانيها وهو اوسطها ان يوافقه من حيث تركيب الحروف الاصلية ويشابهه في شيء من المعنى كاسم الفاعل والمفعول
والمصدر والصفة المشبهة فيعطى عمل الافعال التي فيه معناها ولا يبنى لضعف امر الفعل الفرعي بتطفل بعضه وهو المضارع
على الاسم في الاعراب فلا يبنى منه الا الاقوى المشابهة للافعال اي الذي معناه معنى الفعل سواء كاسم الفعل وثالثها

هو اضعفها ان لا تشابهه لفظا ولا يتضمن معناها ولكن تشابهه بوجه بعيد ككونه فرعا الاصل كما
ان الافعال فرع الاسماء افادة واشتقاقا اما الافادة فلاحتياج الفعل في كونه كلاما الى الاسم واستغناء
الاسم عنه واما الاشتقاق فيجي في باب المصدر فلا يبنى بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل في البناء
ولا يعطى بها عمل الفعل لان ذلك يتضمن معناه الطالب للفاعل والمفعول وهو خلو منه بل ينزع بهذه المشابهة
علامة الاعراب فيكون اسما معربا بلا علامة اعراب ثم يتبعه الكسر على قول او نزع التنوين والكسر معا كما تقدم
وانما احتيج في هذا الحكم الى كون الاسم فرعا من جهتين ولم يقتنع بكونه فرعا من جهة واحدة لان المشابهة بالفرعية
مشابهة غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصايص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها فيه الى تكلف
كما عنى وكذا اثبات الفرعية في الاسما بسبب هذه الفعل غير ظاهر كما يجي فلم يكف واحدة منها الا اذا قامت
مقام اثنين فان قلت اذا شابه الاسم غير المنصرف الفعل فقد شابهه الفعل ايضا فلم كان اعطا الاسم
حكم الفعل اولى من العكس فالجواب لان الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل وليس ذلك لمطلق المناسبة
بينهما وذلك كما نصير في اسم الفعل يعني الاسم هو معنى الفعل وفي اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة و
المصدر يتضمن الاسم معنى الفعل فيتطفل الاسماء على الافعال في المعنى فيعطى حكم الفعل وذلك بناء اسم الفعل
وعمله معا وعمل البواقي حسب وهذا مطرد في كل ما يعطى حكما لاجل مشابهته لنوع اخر كما اذا اتفق مشابهة
الحرف للفعل يتضمن معناه كان واخواتها وما ولا اعمل عمل الفعل واذا اتفق مشابهة الاسم للحرف باحتياجه
الى غيره كالموصولات والمضمرات والغايات او يتضمن معناه كاسما الشرط والاستفهام ونحو ذلك كما يجي
في باب المبني بني الاسم لتطفله على الحرف فيما يخصها وههنا يكفي ادنى مشابهة لاجل بناء الاسم بخلاف
مشابهته للافعال وذلك لتمكن الحروف ورسوخه في البناء دون الفعل واذا شابه الفعل الحرف بلزوم معنى
الانشاء الذي هو بالاصالة للحرف اعطى حكم الحرف في عدم التصرف كما في عسى وفعل التعجب وان شابه الاسم
كالمضارع اعرب كما يجي في بابه فظهر ان الاسم قد يشابه الفعل والحرف وكذا الفعل قد يشابه الاسم والحرف
واما الحرف فيشابه الفعل فقط قوله والنون زايدة انتصب زايدة على انها حال من النون والعامل معنى
الكلام فان معنى قوله وهي عدل الخ اي يكون علل منع الصرف عدلا ووصفا وكذا وكذا والنون
زايدة وقد الحق بالاسباب المذكورة ما شابه الف التانيث المقصورة وهو كل الف زايدة في اخر الاسم
العلم سوا كانت للالحاق كما في ارطى وذفرى وحبنطى او لا كقبعثرى لانها بالعلمية يمتنع من التا كالف
التانيث واذا عد الالف والنون سببا لمشابهة الف التانيث بالامتناع من التاء فعد الالف المقصورة
الممتنعة من التاء اولى لمشابهتها لها لفظا وامتناعا من التا واما الف الالحاق الممدودة فلم يلحق مع العلمية
بالف التانيث الممدودة وان كانت ايضا ممتنعة من التاء مثل الف التانيث الممدودة لاجتماع شيين
احدهما ضعف ما يشبهه الف الالحاق الممدودة اي الهمزة في نحو حمرا في باب التانيث دون الالف

في نحو سكرى لكون الهمزة في الاصل الفا والثاني كون همزة الالحاق في مقابلة الحرف الاصلي ولذلك اثر الالف والنون في نحو سكران لمشابهة الف التانيث الممدودة لان النون ليست في مقابلة حرف اصلي والف الالحاق المقصورة وان كانت في مقابلة حرف اصلي لكنها تشبه علامة التانيث الاصلية اي الالف المقصورة لا المنقلبة عن علامة التانيث اي الف التانيث الممدودة واما فرعية هذه العلل فان العدل فرع ابقاء الاسم على حاله والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير والتعريف فرع التنكير اذ كل ما نعرفه كان مجهولا في الاصل عندنا والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان اخر فيكون العجمة اذن في كلام العجم فرعا والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون فرع الفي التانيث كما يجيء وزيادة فرع ما زيد عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم اذا كان خاصا بالفعل او اوله زيادة كزيادة الفعل لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع غيره وههنا فروع اخر لم يعتبروها ككون الاسم مصغرا او منسوبا وشاذا او غير ذلك مما لا يحصى وذلك اختيار منهم بلا علة مخصصة وحكمه ان لا كسر ولا تنوين لا جر لانه يدخله الجر عند الجمهور اذ هو عندهم معرب والجر انواع وجر فتح فالفتح الذي في باب احمد عندهم عمل الجر وهو يعمل لا محالة وقال الاخفش والمبرد والزجاج غير المنصرف في حال الجر مبني على الفتح وذلك لان مشابهته للمبني اي الفعل ضعيفة تحذف علامة الاعراب مطلقا اي التنوين وهي في حالة واحدة فقط وانتقص البناء في حالة الجر ليكون كالفعل المشابه في التعري من الجر

قال الاخفش اي صرف ما لا ينصرف مطلقا اي في الشعر وغيره لغة الشعراء وذلك انهم كانوا يضطرون كثيرا لاقامة الوزن الى صرف ما لا ينصرف فتمرنت على ذلك السنتهم فصار الامر الى ان صرفوه في الاختيار ايضا وعليه حمل قوله تعالى سلاسلا واغلالا وقواريرا وقال الكسائي ان صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة قوم الا افعل منك وانكره غيرهما اذ ليس بمشهور عن احد في الاختيار نحو جاءني احمد وابرهيم ونحو ذلك واما للضرورة فلا خلاف في جواز صرفه فلا صرف ما فيه الالف المقصورة لعدم الضرورة ومنع الكوفيون صرف افعل في الضرورة لان من مع مجروره كالمضاف اليه فلا ينون ما هو كالمضاف والاصل الجواز لان الكلام في الضرورة وفرق بين المضاف وما هو كالمضاف وجوز الكوفيون وبعض البصريين للضرورة ترك صرف المنصرف لا مطلقا بل بشرط العلمية دون غيرها من الاسباب لقوتها كما تتبين لك عند الكلام في تفصيل الاسباب وذلك لكونها شرطا لكثير من الاسباب مع كونها سببا واستشهدوا بقوله فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع ومنعه الباقون استدلالا بان الضرورة تجوز رد الاشياء الى اصولها كجواز صرف غير المنصرف ولا يخرج لاجلها الاشياء عن اصولها وقريب من هذا جواز قصر الممدود في الشعر دون مد المقصور الا نادرا فغيروا روايتهم بان قالوا الرواية يفوقان شيخي والانصاف ان الرواية ان ثبتت عن ثقة لم يجز ردها وان ثبت هناك رواية اخرى

١٦

سلاسلا صرف لتناسب المنصرف الذي يليه اي اغلالا فهو كقولهم هنا في الشي وسراني والاصل
قوله قواريرا يعني اذا قري منونا لا اذا اوقف عليه بالالف لان الالف كما يحتمل ان يكون بدلا من التنوين
ان يكون للاطلاق كما في قوله تع الظنونا والرسولا والسبيلا فلا يكون نصا فيما استشهد له من الصرف غير المنصرف
صرف لتناسب اواخر الآي في هذه السورة لان اواخر الآي كالقوافي يعتبر توافقها وتجانسها وكذا
ام مستجمع الاثري الى قوله عليه السلام خير المال سكة مابورة وفرس مامورة اي مومرة بمعنى كثير النتاج
يع والتحريم قال ليسر ويما ل سجا الموافقة قلى قوله وربما تقوم مقامها الجمع ما لفا التانيث
الاكثرين على ان قيام الجمع الاقصى مقام سببين وقوته لكونه لا نظير له في الاحاد العربية اما نحو ثمان
الذي التقى رباعية ورجل شناح اي طويل وحمار خراب اي غليظ قصير فشواذ واما نحو التزامي
تعازي فالاصل فيه الضم ما قبل الاخر لكنه كسر لاجل اليا واما حزارين وشراحيل علمين فمنقول
الجمع وسيجي حكمه واما يمان وشام فالالف فيهما عوض من احدى يائي النسب فهذا الوزن عارض
به وذلك لانهما صارا الى هذا الوزن بسبب احدى يائي النسب والالف الذي هو بدل من الاخرى
النسب عارضة لا يعتد بها في الوزن نحو جمالي وكمالي في المنسوب الى جمال وكمال وكذا تهام بفتح التاء في
منسوب الى التهم بمعنى تهامة قال ارقني الليلة برق بالتهم يا لك برقا من يشقه لا ينم قال سيبويه منهم
من يقول يماني وشامي بتشديد اليا وهو قليل ويجي وجهه في التصريف انشا الله تع واما لم تعتد بالنسب
في قماري وكراسي وعواري وبخاتي ودياسي ونحوها لانها يثبت في احادها وصيغة هذه
على اعتبار تلك اليا آت في الاحاد وليس كذلك اي اعتداد اليا في المفرد وصوغ الجمع عليه بقياس
ترى انك لا تقول في جمع عجمي عجامي وان كان باقيا للوصف كما في يحيى وقد ثمانيا مثل يمان لان الالف
واليا للنسب الى الثمن الذي هو جزء من ثمانية وفيه نظر اذ لا معنى للنسب في ثمان فانه بالاضافة
كالاربع الى الربع والخمس الى الخمس ولا معنى لنسب هذين العددين الى جزئيهما وتقدير النسب في رباعي
فيكون منسوبا الى الرباعية وهي السن ويجوز ان يقال في الثمان انه منسوب الى الثمانية اي مجرد
لان الثماني لا يستعمل الا في المعدود والثمانية في الاصل العدد لا المعدود كما تقول في صريح العدد
ضعف ثلث ويجي تخفيفه في باب العدد فالالف فيهما اذن غير الف المنسوب اليه تقديرا لكونه
بدلا من احدى يائي النسب وكذلك اليا غير اليا كما قيل في هجان وفلك وقد جا ثمان في الشعر غير منصرف
قال يحدو ثماني مولعا بلقاحها وهو على التوهم لما راى فيه معنى الجمع ولفظه يشبه لفظ الجمع ظنه جمعا
واما سراويل فاعجمي وقد قيدنا الاحاد بالعربية او عربي مفرد شاذ او جمع تقديرا كما يجي واما نحو اكلب واجمال
فانهما وان لم يات لهما نظير في الاحاد الا ان كونهما جمعي قلة وحكم جمع القلة حكم الاحاد بدليل تصغيره على
لفظه في عصد جمعيتهما مع انه نسب الى سيبويه ان افعالا مفرد ولنا قال تعالى مما في بطونه والضمير

للانعام وجاز وصف المفرد به نحو برمة اعشار وثوب اسمال ونطفة امشاج ولم يوصف المفرد ب
هذا الوزن من المجموع ولا يصح الاعتذار بمجيء افعل في الواحد نحو ادرج في اسم موضع لكونه منقولا عن الجمع لمدابر
ولا بآجر وآنك لانهما اعجميان ولا بابلم لانها لغة ردية شاذة والفصيح ضم الهمزة ولا باشد لانه جمع شدة
غير القياس او جمع لا واحد له بدليل قوله بلغتها واجتمعت اسدى فانث الفعل وقال بعضهم انما قوي حتى
قام مقام السببين لكونه نهاية جمع التكسير اي يجمع الجمع الى ان ينتهي الى هذا الوزن فيرتدع ولهذا سمي بالاقصى نحو
كلب واكلب واكالب ونعم وانعام واناعيم واما قوله عليه السلام انكن صواحبات يوسف وقول جذب
الصراريين بالكرور جمع طراء جمع صار بمعنى الملاح فهما جمعا سلامة ونحن قلنا نهاية جمع التكسير وقيل لانه ليس
في الاحاد له نظير اشبه الاعجمي الذي لا نظير له في كلام العرب ففيه الجمع وشبه العجمة وعلى هذا ففيه سببان
لا سبب كالسببين وقال الجزولي فيه الجمع وعدم النظير في الاحاد وعدم النظير فيها عدم سبب مستقل
لا يحتاج الى الجمعية كما يأتي في سراويل ففيه عنده ايضا سببان والاسباب عنده اكثر من التسعة وقال الله
منع صرف مثل هذا الجمع لتكرر الجمع حقيقة كاكالب او كونه على وزن جمع الجمع كمساجد فلا اثر عنده لكونه اقصى
جموع التكسير واما قيام الفي التانيث اعني الممدودة والمقصورة مقام سببين فللزومهما الكلمة وبناء الكلمة عليهما
بخلاف تاء التانيث فان بناها على العروض وان اتفق في بعض الاسماء لزومها كعنصوة وقمحدوة وحجارة
وخزانة وغيرها كما يجيء في باب التانيث

العدل اخراج الاسم عن صيغته الاصلية بغير القلب لا للتخفيف و
للالحاق ولا لمعنى فقولنا بغير القلب ليخرج نحو آيس في يئس وقولنا لا للتخفيف احتراز عن نحو مقام و
فخذ وعنق وقولنا ولا للالحاق ليخرج نحو كوثر وقولنا ولا لمعنى ليخرج نحو رجيل ورجال خروجه اي
خروج الاسم ولو قال اخراجه لكان اوفق لمعنى العدل وهو الصرف يقال اسم معدول اي مصروف عن جهته والعدول
الانصراف والخروج عن صيغته الاصلية يخرج عنه اخر قلنا انه معدول عن الاخر وسحر عند من قال
انه معدول غير منصرف وامس عند تميم اذ هما معدولان عن السحر والامس واللام ليست من صيغة الكلمة لان الكلمة
لم توضع عليها الا ان يقول كانها من صيغة الكلمة ولشدة الامتزاج بها تحقيقا نصب على المصدر
لان الخروج اما خروج تحقيقي اي خروج محقق كرجل سوء بمعنى شيء وخروج تقديري اي خروج مقدر
ونعني بالعدل المحقق ما تحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف بحيث لو وجدناه منصرفا
لكان هناك طريق الى معرفة كونه معدولا بخلاف العدل المقدر فانه الذي يصار اليه لضرورة وجدان الاسم
غير منصرف وتعذر سبب اخر غير العدل فان عمر مثلا لو وجدناه منصرفا لم نحكم قط بعدوله عن عامر كالث
كاحاد واثلث ومثلث فقد قام دليل على انهما معدولان عن ثلثة ثلثة وذلك انا وجدنا ثلث مثلثة
بمعنى واحد وفايدتهما تقسيم امر ذي اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ ال

جمع جمعاء وقياس جمع فعلاء افعل فعل كحمراء وحمر وقال ابو علي ليس قياس كل فعلاء ان يجمع على
فعل بل قياس فعلاء مونث افعل المجموع على فعل ايضا واجمع مجموع على اجمعون لا جمع وقوله كلا ابل
اسودين واحمرينا شاذ كما يجي في باب الجمع ولو كان جمع معدولا عن جمع وفعل يصلح لجمع المذكر والمونث
لجاز جاني الرجال جمع قال والحق ان جمعا اسم لا صفة وقياس جمع فعلاء اسما فعالي في التكسير وفعلاوات
في التصحيح كصحارى وصحراوات فجمع معدول عن احدهما ويرد عليه ان جمعا لو كان اسما لكان اجمع ايضا
كذلك فجمعه اذن على اجمعون شاذ اذ لا يجمع بالواو والنون الا العلم او الوصف كما يجي في باب الجمع
واما السبب الاخر فيه وفي جمع فعن الخليل انه تعريف اضافي لان الاصل في جاني القوم اجمعون
اجمعهم اي جميعهم وقرات الكتاب اجمع اي جميعه قيل هو ضعيف لان تعريف الاضافة غير معتبر
في منع الصرف وله ان يقول انما لم يعتبر ذلك مع وجود المضاف اليه لانه حكم منع الصرف لا يبين فيه
كما يجي واما مع حذفه فما المانع من اعتباره وقال بعضهم في [illegible] وضعي كالاعلام اي وضع
تاكيدا للمعارف بلا علامة التعريف فالموكد لا يكون الا معرفة الا ما جوز الكوفيون من نحو قوله قد صرت
البكرة يوما اجمعا مما كان الموكد فيه محدودا ففيهما على هذا القول شبه العلمية ويرد عليه صباحا
مساء وبكرا وضحى وعتمة وضحوه معينات فانهن معارف بلا علامة مخصصة بعد العموم كالاعلا
الغالبة سواء كالنجم والصعق ففيهما العدل عن اللام مع شبه العلمية مع ان جميعها منصرف وايضا
شبه العلم لا يثبت جمعه بالواو والنون بل المجموع هنا الجمع اما العلم واما الوصف قال المصنف فيه
وفي اجمع مع العدل الوصف الاصلي وان صارا بالغلبة في باب التاكيد فهما عنده كاسود وارقم
ونحوهما وهذا قريب لكن بقي الكلام في ان اجمع في الاصل من اي الصفات هو امن باب احمر حمراء
ام من باب الافضل والفضلى لا يجوز ان يكون من باب احمر لجمعه على اجمعون وجمعه بالنظر
الى اصله فعل وبالنظر الى نقله الى الاسماء بالغلبة افاعل كاساود واداهم قال اتاني وعيد الحوص من
الجعفر فيا عبد عمرو لو نهيت الاحاوصا فافعلون لا يجوز فيه لا قبل العلمية ولا بعدها وايضا
افعل فعلاء لا يبنى في الاغلب الا في الالوان والخلق والاولى ان يقال انه في الاصل افعل التفضيل
بشهادة اجمعون وجمع فكان معنى قولنا قرات الكتاب اجمع في الاصل انه ام جمعا في قراتي من كل شي
تفضيل لقولهم جميع كاحمد واشهر في المحمود والمشهور ثم جعل لمعنى جميعه وانمحى عنه معنى التفضيل فهو معدول
في اللفظ من لوازم افعل التفضيل الثلثه اعني اللام والاضافة ومن كما ذكرنا في اخر بعينه فاخر واجمع
فيهما العدل والوصف والوزن واخر وجمع فيهما العدل والوصف ويرد على جعل اجمع من باب
الافضل ان مونثه ج[illegible]فته جمعى كاخرى والجواب عنه انه لما انمحى عنه معنى التفضيل جاز ان
يغير بعض تغيير [illegible] قياسه ولما بقي فيه معنى الصفة مع ان وزنه افعل صار كاحمر الذي هو

على افعل او هو صفة فجاز جمعا كحمراء واذا جاز لك ان تقول حسناء وخشنا وغلبا مع ان مذكراتها احسن
... وغالى لكونها صفات فكيف اذا انضم الى الصفة وزن افعل هنا او كان على المصنف ان يذكر سحر معينا
... المحقق اذ هو غير منصرف في القول المشهور ويذكر ايضا امس رفعا على لغة تميم كما يجي في الظروف
المبنية لقيام الدليل على عدلهما وهو ان لفظ كل جنس اطلق واريد به فرد من افراد معين فلا بد فيه من لام العهد
سواء صار بالغلبة علما نحو النجم والصعق اولا نحو قوله فعصى فرعون الرسول اخذنا من استقراء لغتهم فثبت
عدل سحر وامس محققا واما علميتهما فمقدرة كما يجي في الظروف المبنية قوله او تقديرا اقد مضى التقدير
اعلم ان ما هو على وزن فعل من الاسماء على ثلثة اضرب اما اسم جنس غير صفة وذلك على ضربين
مفرد كصرد وهدى وجمع كغرف وحجر فهذه كلها منصرفة وان سمي بها اذا كان المسمى مذكرا واما صفة
وذلك على ثلثة اقسام احدها مبالغة فاعل غير مختصة بالنداء كحطم وختع في مبالغة حاتم وخاتع فهو
كضروب في مبالغة ضارب وثانيها مبالغة فاعل مختصة بالنداء نحو يا فسق ويا لكع فهو في المذكر
كفعال في المؤنث نحو يا فساق ويا لكاع كما يجي في باب النداء وفعل وفعال المختصان بالنداء
معدولان عند النحاة بخلاف نحو حطم وختع قالوا ولم يكونا معدولين بل كانا كحطم لم يختصا بالنداء
بل ساوقا ما هما المبالغة في شيوع الاستعمال كما ساوق حطم في الاستعمال حاطما ولم يختص بباب
دون باب وانا لا ادري في نقصان بعض الاسماء المشترك في معنى عن بعض في التصرف دليلا على ان
الناقص معدول عن الشائع وسيجي لهذا مزيد بحث في اسماء الافعال ولما كان من مذهبهم ان جميع فعال
مبنية كانت او ممنوعة من الصرف معدولة وكذا فعل المختص بالنداء فرعوا عليه انك اذا سميت
بها ففعل لا ينصرف اتفاقا نحو فسق علما للعدل والعلمية وكذا فعال عند بني تميم نحو تراك وفجار
وفساق اعلاما وهذا الذي قالوه حق لو ثبت لهم ان جميعها معدول ولم يثبت ودونه خرط القتاد
كما يجي في اسماء الافعال وثالث الاقسام جمع فعلى افعل التفضيل ولا عدل فيها الا اخر وجمع واتباع
كما ذكرناهما واما علم وهو ان جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية فهو غير منصرف
كقثم وجحى لانه ثبت قاثم وجاح وعدم قثم وجحى قبل العلمية فحكمنا بكونه معدولا عن فاعل جنسا
وقطعنا بعدم نقله عن فعل الجنس فعلنا هو علم مرتجل اي غير منقول عن شي وهو معدول وانما
حملناه على كونه معدولا ولم نجوز ان يكون مرتجلا غير معدول كعمران وسعاد لكثرة كون فعل الجامع
للشرطين غير منصرف واضطرارنا الى تقدير العدل فيه على ما تقدم لئلا تنخرم القاعدة الممهدة فكل
فعل علم جامع للشرطين يحصل كونه في كلامهم منصرفا او غير منصرف فعلمنا ان نقدر العدل فيه ونمنعه
الصرف الحاقا للاشذ [illegible] فيه بالاغلب اما أدد فانه وان جمع الشرطين لكنه سمع في كلامهم منصرفا
فلا يقدر العدل فيه وان اختل احد الشرطين وذلك بان لا يجي له فاعل قبل العلمية ولا فعل فهو منصرف

على الاطراد في كلام العرب نحو قرات الكتاب جزا جزا وجاني القوم رجلا رجلا وابصرت العراق
بلدا بلدا فكان القياس في باب العدد ايضا التكرير عملا بالاستقراء والحاقا للفرد المتنازع فيه بالاعم
فلما وجد ثلث غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر ولم يات لفظ مكرر بمعنى ثلث الا ثلثة ثلثة فقيل انه اصله
وقد جا فعال ومفعل في باب العدد من واحد الى اربعة اتفاقا وقد جا فعال من عشرة في قول الكميت
ولم يستريثوك حتى رميت فوق الرجال خصالا عشارا والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى
التسعة نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس والسماع مفقود بل يستعمل على وزن فاعل من
واحد الى عشرة مع ياء النسب نحو الخماسي والسداسي والسباعي والثماني والتساعي وعند سيبويه
منع الصرف في هذا للعدل والوصف فان قيل الوصف في هذا المكرر عارض كعروضه في اربع في نحو
نسوة اربع فكيف اثر فيه ولم يوثر في اربع قلت هذا التركيب المعدول لم يوضع الا وصفا ولا يستعمل
الا مع اعتبار معنى الوصف فيه ووضع المعدول غير وضع المعدول عنه والفرق يجيز صرف هذا المعدول
اذا لم يجر على الموصوف وليس بوجه اذ الموضوع على الوصفية كاحمر يوثر فيه الوصف وان لم يتبع
الموصوف وقال ابن السراج وانما لم ينصرف لكون مثنى مثلا معدولا عن لفظ اثنين وعن معناه ايضا
لانه عدل عن معناه مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين ففيه عدل لفظي وعدل معنوي وقيل ان فيه عدلا
مكررا من حيث اللفظ لان اصله كان اثنين مرتين فجعل مرة واحدة ثم غير لفظ اثنين الى مثنى وقال
الكوفيون وابن كيسان ان فيه العدل والتعريف كما في عمر اذ لا يدخله اللام واذا جرى على النكرة يحمل
على البدل ولا دليل على ما قالوا ولو كان معرفة ولا شك ان فيه معنى الوصف يجري على المعارف
وكيف يكون معرفة وهو يقع حالا نحو جاني القوم مثنى واما اخر فانه جمع اخرى التي هي مونث آخر
وهو افعل التفضيل بشهادة الصرف نحو اخر اخران اخرون واواخر واخرى اخريان اخريات
واخر مثل الافضل الافضلان الافضلون والافاضل والفضلى والفضليان والفضليات والفضل
فمعنى اخر في الاصل اشد تاخرا وكان في الاصل معنى جاني زيد ورجل اخر رجل اشد تاخرا من زيد
في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى غير فمعنى رجل اخر رجل غير زيد ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور
اولا فلا يقال جاني زيد وحمار اخر ولا وامراة اخرى ويستعمل اخريان في المعنى الاول فلا يستعمل الا
مع اللام او الاضافة كما هو حقها نحو جاني فلان في اخريات الناس اي في الجماعات المتاخرة وكذا
الاواخر فلما خرج اخر وساير تصاريفه عن معنى التفضيل استعملت من دون لوازم افعل التفضيل
اعني من والاضافة واللام وطوبق بمجرد عن اللام والاضافة ما هو له نحو رجلان اخران ورجال
اخرون وامراة اخرى وامراتان اخريان ونسوة اخر فقيل الدليل على عدل اخر انه لو كان مع من المقدرة
كما في الله اكبر للزم ان يقال بنسوة اخر على وزن افعل لان افعل التفضيل ما دام بمن ظاهرة او مقدرة

هنا معنى ما يقال ... كان في الاصل ...
للاختلاف في الصفة ...
فاذا قيل جاني زيد ...
ان المراد رجل ...
جاني زيد ...

لا يجوز مطابقته لمن هو له بل يجب افراده ولا يجوز ان يكون بتقدير الاضافة لان المضاف اليه لا يحذف
الا مع بناء المضاف كما في الغايات او مع ساد مسد المضاف اليه وهو التنوين كما في ح وكلا ايتناه او مع دلالة
ما اضيف اليه تابع ذاك المضاف عليه نحو قوله الا علالة او بداهة سابح اخذنا من استقرا كلامهم فلم يبق الا
ان يكون اصله اللام ولمانع ان يمنع الحصر فيما ذكر من الوجوه بما ذهب اليه الخليل في اجمع واخواته
من كونها معرفات بتقدير الاضافة مع خروجها من تلك الوجوه فالاولى ان يقال في امتناع كون اخر بتقدير
الاضافة ان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز اظهاره هنا ومنع ابو علي من
من كون اخر معدولا عن اللام استدلالا بانه لو كان كذلك لوجب كونه معرفة كامس وسحر المعدولين
عن ذي اللام وكان لا يقع صفة للنكرات كما في قوله تع من ايام اخر واجيب بانه معدول عن ذي اللام
لفظا ومعنى اي عدل عن التعريف الى التنكير ومن اين له انه لا يجوز تخالف المعدول والمعدول عنه
تعريفا وتنكيرا ولو كان معنى اللام في المعدول عن ذي اللام واجبا لوجب بناء سحر كما ذهب اليه بعضهم
لتضمنه معنى الحرف فتعريف سحر ليس لكونه معدولا عن ذي اللام بل لكونه علما وذهب ابن جني الى ان
القياس في اخر لما تجرد عن اللام والاضافة ان يستعمل بمن ويفرد لفظه في جميع الاحوال فاخر في مررت
بنسوة اخر معدول عن اخر من ويلزم على هذا القول ان يكون اخران واخرون واواخر واخرى و
اخريان معدولات ايضا عن لفظ اخر الا ان اخرى واواخر عنا عن اعتبار العدل بالف التانيث
والجمعية والمثنى والمجموع بالواو والنون لا يتبين فيهما حكم منع الصرف في موضع نحو احمرات واجمعون
كما مر واما اخريات فاستعمالها باللام والاضافة كما هو الاصل ولو لم يكن ايضا لم يبن فيها اثر منع الصرف
لكونه كعرفات هنا وفي ادعاء كون ظواهر الفاظ المؤنث والمثنى والمجموع معدولة عن لفظ الواحد
المنكر بعد فالاولى ان لا تدعى كون اخر ونظايره معدولة عن احد لوازم افعل التفضيل على التعيين
بل يقول هي معدولة عما كان حقها ولازمها في الاصل اعني احد الاشيا الثلثة مطلقا وانما عدل
عنه لتغيره عن معنى افعل التفضيل الذي هو المستلزم لاحدها كما يجي في باب افعل التفضيل وذلك
لانه صار بمعنى غير كما ذكرنا فعلى هذا لا تفسر العدل بما فسره المصنف اعني خروجه عن صيغته الاصلية
بل يقول العدل اخراج اللفظ كما ذكرنا عما الاصل ان يكون معه من الصيغة او استلزام كلمة اخرى
فيدخل فيه سحر وامس ونحو ضحى وعتمة ومساء وبكرا مغيات لان الاصل في تخصيص اللفظ
المطلق لشي معين مما كان يقع عليه وضعا ان يكون باللام والاضافة ويدخل فيه الغايات ايضا
نحو قبل وبعد لقطعها عن المضاف اليه الذي كان يقتضيه وضعها فعلى هذا اذا كان المعدول معربا
وانضم الى عدله سبب اخر امتنع صرفه فلم يمتنع ضحى واخواته لعدم اعتبار العلمية فيها كما اعتبرت في
سحر على ما يجي واما اجمع ومثله اخواته من كتع وبصع وبتع فالاكثرون على انه معدول عن جمع لانه

[illegible] ذلك في كلامهم ولا اعرف وكذا ان جاء له فاعل قبل العلمية مع ثبوت فعل ايضا
[illegible] صرف كحطم وختع عليين لجواز نقله عن فعل جنسا وان لا يكون معدولا [illegible]
[illegible] ن النقل في الاعلام اكثر واغلب من العدل اما عمر وزفر عليين فكان الواجب على هذا الاصل صرفهما
كا جاء لها فاعل قبل العلمية جاء فعل ايضا نحو عمر جمع عمرة والزفر السيد قال الاعشى يا بى الظلامة منه
النوفل الزفر لكنهما لما سمعا غير منصرفين حكمنا بانهما حال العلمية غير منقولين عن فعل الجنسي بل هما
معدولان عن فاعل وان اختل الشرطان كلاهما فلا كلام في كونه منصرفا لو اتفق مجيئه فان قيل هلا حكم
في المرتجلة التي هي نحو موهب وسكونه ومحيب وحيوه ايضا انها معدولة عن موهب بكسر الهاء
وسكان ومحب وحيه قلت لانها وان كانت خارجة عن القياس الا ان هذه التغيرات رجوع الى
الاصل من وجه فكانها ليست بمعدولة اذ العدل خروج عن الاصل وهذا رجوع اليه اما في محيب
وسكونه فظاهر واما موهب فانه وان كان قياس معتل الفاء بالواو ان يصاغ منه مفعل بكسر العين
لكن الاصل في يفعل بفتح العين ان يبنى منه مفعل بالفتح فالعدول الى الكسر في نحو موضع وموحل
مخالفة للاصل وانما خولف حملا على الاكثر وذلك لان معتل الفاء الواوي اكثر من باب يفعل بكسر العين
والموضع مبني على المضارع وقد حكى الكوفيون موضع بفتح الضاد على الاصل واما مورق في اسم رجل
فانما صرف اما بناء على انه فوعل او على انه مفعل لكن كونه اكثر من مفعل كما يجي في التصريف اوهم
انه غير معدول عن مفعل بالكسر وكذلك موكل علما واما شمس بن مالك بضم الشين فلما لم يلزم لم يعتبر
في العدل ولو سلمنا لزومه قلنا انه منقول عن جمع شموس والا لزم جواز صرفه وترك صرفه كما في هند
لان امر العدل ظاهر وليس كالعجمة في نوح ولوط حتى يقال انه لا يؤثر في الثلاثي الساكن الاوسط واما
حيوه فان الصيغة لم يتغير والعدل خروج عن الصيغة الاصلية فوزن حيه وحيوه جميعا فعله وباب
وقطام في تميم اي في لغة تميم اما في لغة اهل الحجاز ففيها ايضا عدل مقدر عند النحاة لكنها مبنية وكلامه
في المعربات غير المنصرفة ويعني بباب قطام ما هو على وزن فعال من علم الاعيان المؤنثة وذلك ان
فعال على اربعة اقسام كما يجي اسم فعل كنزال وبناؤه ظاهر وعلم للمصادر على راي النحاة كفجار للفجرة
[illegible] نة للمؤنث كفساق بمعنى فاسقة وهما ايضا مبنيان باتفاق قالوا لمشابهته باب نزال عدلا
او لم يكتفوا في المشابهة بالوزن ليلا يرد نحو سحاب وجهام وكلام فانها معربة فقالوا كما
[illegible] معدول عن انزل ففساق وفجار في التقدير معدولتان عن فاسقة والفجرة والقسم الرابع
[illegible] ن المؤنثة فلغة الحجازيين بناؤه كله لمشابهته ايضا لنزال وزنا وعدلا مقدرا او
[illegible] قوافقه [illegible] اكثرهم على ان ذات الراء من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل
وانما قدروا العدل فيها تحصيلا للكسر اللازم بسبب البناء اذ كسر الراء مصحح للامالة

المطلوبة المستحسنة وغير ذات كقطام معرفة غير منصرف للعلمية والعدل ولم يحتاجوا هٰهنا الى تقدير العدل كما احتيج اليه في عمر اذ ان بعض النحاة يقدرونه فيه من غير ضرورة لانه من الذي وجب تقدير العدل فيه لعرض البناء الذي هو سبب الامالة فقدروه ... ايضا طرد للباب واقلهم على ان جميع هذا القسم غير منصرف من ذوات الراء كان اولا وسيجي الكلام على تقدير العدل في مثله في اسماء الافعال قوله الوصف شرطه ان يكون في الاصل فلا تضره الغلبة ولذلك صرف مررت بنسوة اربع وامتنع اسود وارقم للحية وادهم للقيد وضعف منع افعى واجدل تقدير الكلام شرطه ان يكون في الاصل فلذلك صرف مررت بنسوة اربع فلا تضره الغلبة فلذلك امتنع اسود وارقم وانا الى الان لم يقم لي دليل قاطع على ان الوصف العارض غير معتد به في منع الصرف واما قولهم مررت بنسوة اربع مصروفا فيجوز ان يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل على ما يذكر وهو عدم قبوله للتاء فانه يقبلها لقولهم اربعة لا لعدم شرط الوصف وليس قولهم ان التاء في اربعة ليست بطارية على اربع لان اربعة للمذكر واربعا للمؤنث والمذكر في الرتبة قبل المؤنث بخلاف يعمل ويعملة فان يعملة للمؤنث فالتاء طارية بشيء وان وقفوا فيه النظر لانه اذا جاز ان لا تعتد بالوزن الاصلي في يعمل لكونه قد يعرض له بعد ما يخرجه عن الاعتبار وهو التاء في المؤنث فكيف تعتد بالوزن العارض في اربع مع كونه قبل على حاله خرج بها عن شرط اعتبار الوزن وهي اتصاله بالهاء فاذا كان الوزن في الحال حاصلا فيهما والمخرج عن اعتباره في حالة اخرى فسواء كان تلك الحالة قبل او بعد بل الاول ينبغي ان يكون اضعف لانه عارض غير لازم اذ قد يجوز في اربع للمؤنث استعمال الاصل اعني اربعة للمذكر وفي الثاني اعني يعملا وزن الفعل اصل لكنه غير لازم لانه يقال للمؤنث يعملة فالوزنان متساويان في عدم اللزوم واربع تزيد ضعفا بعروض الوزن على يعمل فلا تضر الغلبة معنى الغلبة ان يكون اللفظ في اصل الوضع عاما في اشياء ثم يصير بكثرة الاستعمال في احدها اشهر به بحيث لا يحتاج لذلك الشي الى قرينة بخلاف ساير ما كان واقعا عليه كابن عباس فانه كان عاما يقع على كل واحد من بني العباس ثم صار اشهر في عبد الله فلا يحتاج له الى قرينة بخلاف ساير اخوته وكذا النجم في الثريا والبيت في الكعبة وكذا اسود كان عاما في كل ما فيه سواد فكثر استعماله في الحية السودا حتى لا يحتاج فيها الى قرينة من الموصوف او غيره اذا عنيت به ذلك النوع من الحيات ساير السود فانه لا بد لكل منها اذا قصد به من قرينة اما الموصوف نحو بعير اسود او غيره نحو عندي اسود وبهذا الشرح تبين لك انه لا يخرج الاوصاف العامة بالغلبة عن معنى الوصفية ... نصرا علاما بالغلبة فان اعتبار الوصف مع العلمية فيه نظر كما يجي وكيف يخرج عن ... الغلبة تخصيص اللفظ ببعض ما وضع له فلا يخرج عن مطلق الوصف بل انما يخرج اي لا يطلق على كل ما وضع له بل يخرج الوصف لفظا عن كونه وصفا اي لا يتبع الـ

قيد اوهم لكن المقصود في باب ما لا ينصرف الوصف من حيث المعنى لا من حيث اللفظ فان ههنا ضعف
قول المص في شرح قوله بعدُ وخالف سيبويه الاخفش وهو قوله ومذهب سيبويه اولى لما ثبت مقدما
من اعتبار الوصفية الاصلية وان زال تحقيقها [illegible] بل لا استدلال له في باب احمر اذا نكر بعد العلمية
بباب اسود الغالب لان معنى الوصف في احمر اذا زال بالعلمية تحققا لم يعد بعد التنكير لان معنى
رب احمر اذن رب مسمى باحمر كان فيه الحمرة او لا حتى يجوز في السودان المسمى كل واحد منهم باحمر رب
احمر لقيته فاذا لم يعد تحقيقا لم يعتبر في منع الصرف ويجوز مع العلمية ايضا بقاء معنى الوصف
كما يجي فيجوز ان يعتبر بعدها فليس اعتبار الوصف بعد العلمية بلازم وهو في الوصف الغالب من
دون العلمية كاسود لازم لبقائه بحاله قطعا ويعضد بقاء معنى الوصف في مثله عندهم قول ابي علي
في كتاب الشعر الابرق والابطح وان استعملا استعمال الاسماء وكسرا تكسيرها لم يخلع عنهما معنى
الوصف بدلالة انهم لم يصرفوهما ولا نحوهما في النكرة فعلمت ان معنى الوصف معتبر فيهما واذا اقر فيهما معنى
الوصف علقت الحال والظرف بهما هذا لفظه ونحن نعلم ان معنى اسود الغالب حية سوداء ومعنى ارقم
حية فيها سواد وبياض ومعنى ادهم قيد فيه دهمة اي سواد اي قيد من حديد لان الحديد اسود فلم
يثبت بنحو اسودان الوصفية الاصلية تعتبر بعد زوالها فلا حجة اذن لسيبويه في منع صرف احمر
المنكر بعد العلمية كما انه لم يثبت باربع ان الوصفية العارضة لا تعتبر وقال بعضهم ربما لم يعتبر الصفة الغالبة
نحو ابطح فيصرف وذلك لنقصانها عن ساير الصفات لفظا لعدم جريها على الموصوف وان كان معنى
الوصف باقيا قوله وضعف منع افعى معطوف على قوله صرف اي ولكون الوصف الاصلي معتبرا
ضعف منع افعى لانه لم يتحقق كونه وصفا في اصل الوضع ولا ثبت ايضا في الاستعمال الجرائم افعى
بل يوهم انها موضوعة للوصفية لما راوا انها للحية الخبيثة الشديدة من قولهم فوعة السم اي شدته وكذا
توهم في الاجدل الذي هو الصقر انه موضوع في الاصل للوصف اي طاير ذو جدل وهو الاحكام وقد قيل
للدرع جدلا فكانها مؤنث الاجدل وكذا توهم في اخيل ان معناه الاصلي طاير ذو خيلان ولم يثبت
ما توهموه تحققا ولنا ان نقول صرف هذه الكلمات ونحوها لان مستعملها لا يقصد معنى الوصف
مطلقا لا عارضا ولا اصليا فافعى وان كانت في نفسها خبيثة واجدل طاير اذا قوة واخيل طاير اذا خيلان
الا انك اذا قلت مثلا لقيت اجدلا فمعناه هذا الجنس من الطير من غير ان تقصد معنى القوة كما تقول
رايت عقابا لا يقصد فيها معنى الوصف بالشدة وان كانت اقوى من الصقر وليس صرفها لكونها
غير موضوعة للوصف تحقيقا كما اشار اليه المصنف واما منع صرف مثله فغلط ووهم قوله التانيث
بالتا شرطه العلمية والمعنوي كذلك وشرط تحتم تاثيره زيادة على الثلث او تحرك الاوسط او العجمة
فهند يجوز صرفه وزينب وسقر وماه وجور ممتنع فان سمي به مذكر فشرطه الزيادة فقدم منصرف وعقرب
اعلم ان للتانيث على ضربين تانيث بالالف وتانيث بالتاء فما هو بالالف متحتم التاثير بلا شرط للزوم
الالف وضعا على ما مر ولذا قام مقام سببين ونريد بتاء التانيث تاء زايدة في اخر الاسم مفتوحا
ما قبلها ينقلب في الوقف هاء فنحو اخت وبنت ليس مؤنثا بالتاء بل التاء بدل من اللام لكنه

اسم امراة لكن اذا سميت به مذكرا انصرف لان الرباب قبل تسمية المونث كان مذكرا بمعنى الغيم وكذا
لو سميت بنحو حايض وطالق مذكرا انصرف لانه فى الاصل لفظ مذكر وصف به المونث لان الاصل
المطرد فى الصفات ان يكون المجرد من التاء منها صيغة المذكر وذو التاء موضوعا للمونث فكل نعت لمونث
بغير التاء فهو صيغة موضوعة للمذكر استعملت وثانيها ان لا يكون تانيث المونث الذى سمى به المذكر تانيثا
يحتاج الى تاويل غير لازم فان نساء ورجالا وكل جمع مكسر خال عن علامة التانيث لو سميت بها مذكرا
انصرفت لان تانيثها لاجل تاويلها بجماعة ولا يلزم هذا التاويل بل يجوز لنا ان ناولها بالجمع فيكون مذكرا
ولم يبق التانيث الحقيقى الذى كان فى المفرد ولا التذكير الحقيقى فى نحو نساء ورجال بل تانيثهما باعتبار
التاويل بالجماعة وهذا تاويل غير لازم كما ذكرنا وثالثها ان لا يغلب استعماله فى تسمية المذكر وذلك
لان الاسماء المونثة السماعية كذراع وعناق وشمال وجنوب على اربعة اضرب قسمة عقلية
اما ان يتساوى استعمالها مذكرة ومونثة واذا سمى بها مذكر جاز فيها الصرف وتركه او يغلب استعمالها
مذكرة فلا يجوز بعد تسمية المذكر بها الا الصرف او يغلب استعمالها مونثة فالوجه ترك الصرف اذا
سمى بها مذكر وجاز الصرف ايضا او لا يستعمل الا مونثة فليس فيها بعد تسمية المذكر بها الا
منع الصرف اما ان علمت الامر اعنى سميت المونث باسم المذكر حقيقيين كانا او لا فان كان
الاسم ثلاثيا متحرك الاوسط كرجل وحسن او زايدا على الثلثه كجعفر فلا كلام فى منع صرفهما
لظهور امر التانيث بالطريان مع ساد مسد التاء او ساد مسد الساد وان كان ثلاثيا ساكن الاوسط
كزيد وعمرو سمى بمثلها امراة فالخليل وسيبويه وابو عمرو يمنعونه الصرف حتما كماه وجور لظهور
امر التانيث بالطريان وابو زيد وعيسى والجرمى يجعلونه مثل هند فى جواز الامرين ويرجحون
صرفه على صرف هند نظرا الى اصله قوله وشرط تحتم تاثيره اى تاثير المعنوى والمراد به تانيث
بالتاء مقدرة فيه سواء كان حقيقيا كزينب او لا كعقرب قوله زيادة على الثلثه او تحرك الاوسط او العجمة
اى اذا سمى به للمونث وذلك كما ذكرنا ان الحرف الزايد على الثلثه يقوم مقام التاء وتحرك الاوسط
يقوم مقام ذلك الساد مسد التاء واما العجمة فانها وان لم يسد مسد التاء ولا مسد الساد المذكور
وليست ايضا سببا فى الثلاثى الساكن الاوسط كما يجى لكنها مقوية للتانيث الضعيف تاثيره
لكون علامته مقدرة بلا نايب فالضعف من قبله لا من قبل العلمية فهو المحتاج الى التقوية لا العلمية
فلهذا قال وشرط تحتم تاثيره اى تاثير التانيث المعنوى قوله فهند يجوز صرفه لخلوه من جميع شرايط
التحتم الثلث وزينب ممتنع للزيادة وسقر لتحرك الاوسط وماه وجور للعجمة قوله فان سمى به مذكرا اي
بالمونث المقدر تاؤه فشرطه الزيادة اى الزيادة على الثلثه ولا يفيد تحرك الاوسط ولا العجمة لضعف
امر التانيث فى الاصل بسبب تقدير علامته فيزيل تذكير الطارى فى الوضع العلمى ذلك الامر الضعيف

مع نحو لوط في كلام فصيح او غير فصيح ويتبين بما تقدم علة وجوب صرف نحو لوط وجواز منع نحو هند

ع ان كل واحد منهما ثلاثي ساكن الاوسط وذلك ان خفة الاول الحقته بالعربي وايضا فالتانيث له معنى

سوني في الاصل وله علامة مقدرة فظهر في بعض التصرفات وهو التصغير بخلاف العجمة فانه لا معنى لها سوى

معناه امر عدمي وهو ان الكلمة ليست من اوضاع العرب ولا علامة لها مقدرة فالتانيث اقوى منها

وشتر وهو حصن باران ويجوز ان يقال ان امتناعه من الصرف لاجل تاويله بالبقعة او القلعة الا ان

قول انه لا يستعمل الا مذكرا فلا يرجع اليه الا الضمير المذكر لكن ذلك مما لم يثبت فالمثال الصحيح لملك الا انه اسم

في بوح حضاة اللام قوله الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغيرها كمساجد ومصابيح واما [illegible]

وحضاجر علما للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع [illegible] اذا لم ينصرف وهو الاكثر فقد قيل

[illegible] على [illegible] وقيل [illegible] جمع [illegible] فلا اشكال [illegible] جوار [illegible]

له صيغة منتهى الجموع اي وزن غاية جموع التكسير لانه يجمع الاسم جمع التكسير جمعا بعد جمع فاذا وصل

هنا الوزن امتنع جمعه جمع التكسير كجمع كلب على اكلب وجمع اكلب على اكالب وكجمع نعم على انعام وجمع

نعام على اناعيم وانما قيدنا بغاية جموع التكسير لانه لا يمتنع جمعه جمع السلامة وان لم يكن قياسا مطردا

لى ما يجي في التصريف في باب الجمع نحو قوله صلى الله عليه وعلى اله انكن صواحبات يوسف وقوله خدب

مدارس بالكرور وقوله واذا الرجال راوا يزيد رايتهم خضع الرقاب نواكسي الابصار كما ذكر ابو علي في

بحر وضابط هذه الصيغة ان يكون اولها مفتوحا وثالثها الفا بعدها حرفان ادغم احدهما في الاخر او لا

بابحل ودواب او ثلثة ساكنة الوسط فلو فات هذه الصيغة لم يوثر الجمعية كما في حمر وحسان مع ان في

ل واحد منهما الجمعية والصفة وانما شرط في هذه الصيغة ان يكون بغير هاء احترازا عن نحو ملايكة لان

تاء تقرب اللفظ من وزن المفرد نحو كراهية وطواعيه وعلانيه فيكسر من قوة جمعيته فلا تقوم مقام

ببين ولا سيما على مذهب من قال ان قيامه مقامهما لكونه لا نظير له في الاحاد كما ذكرنا قبل ولا يلزم

نع ثمان ورباع وخراب وان حصلت فيها صيغة منتهى الجموع لان هذه الصيغة شرط السبب والموثر

و المشروط مع الشرط قوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف قوله علما حال من الضمير الذي في غير منصرف

ي لا ينصرف في حال كونه علما للضبع والضبع لا يطلق الا على المونث والذكر ضبعان وذلك لانه لا يبقى

ن فيه معنى الجمع اذ يقع على كل واحدة منها وهي علم للجنس لا لواحدة معينة فهي كاسامة للاسد على ما يجي

في باب الاعلام ففيه اذن الشرط وحده وهو الصيغة من دون معنى الجمع فكان ينبغي ان يكون منصرفا

سان ورباع والجواب عنه عند المصنف ان الجمع الاقصى اذا سمي به لا ينصرف لان المعتبر في الجمع عنده

يكون في الاصل كما ذكرنا في الوصف فلا يضر زوال الجمع بالعلمية لعروض الزوال فلا اثر على هذا القول

للعلمية في منع مساجد مسمى بل الموثر الجمعية الاصلية القايمة مقام سببين فان قيل اليس ان الجمعية والعلمية

النبي صلى الله عليه وسلم [illegible] على [illegible] والنكسر [illegible] الاسم
جمع [illegible] نواكسي الابصار [illegible] في الصحاح [illegible]
قال الفراء [illegible]
كما ذكر ابو علي [illegible] ذلك

تضاد كما يذكر المصنف بعد من تضاد الوصف والعلمية فالجواب ليستا بمتضادتين ويصح اعتبار حقيقة
الجمعية مع العلمية كما يسمى جماعة معينة من الرجال بكرام مثلا فيكون معناه هذه الجماعة المسماة بهذا اللفظ
فيكون معنى الجمعية باقيا وهنا كما سمي بابانين جبلان فروعي مع العلمية معنى التثنية فهما وان جعلا
كشيء واحد سمي بلفظ المثنى لكنه يفهم من لفظ ابانين معنى التثنية اذ معناه هذان الجبلان المعينان فلا تنافي
بين العلمية والجمعية والتثنية والاولى عندي ان لا تنافي ايضا بين الوصف والعلمية واما قول المصنف
بعد في الشرح ان العلمية تفيد الخصوص والصفة تفيد الاطلاق فتنافيا فنقول الاطلاق قيد كما
يقال الوصف لا بد فيه ان لا يكون عاما ولا خاصا بل لا بد فيه من الاطلاق ولا نسلم ان هذا تقييد شرط
في الصفة لانك تقول هذا العالم وكل عالم والاول خاص والثاني عام وكلاهما وصفان وان اراد
المصنف بالاطلاق العموم قلنا لا نم ان ماهية الوصف لا بد فيها من معنى العموم بل الصفة المرادة في
باب منع الصرف ان يكون الاسم وضع دالا على معنى غير الشمول وصاحبه صحيح التبعية لما تخصص
ذلك الصاحب كما يجيء في باب الوصف فاذا ثبت في اسم ان دلالته على ما ذكرنا وصحة تبعيته لذلك
المخصص وضعيتان فلا تضرهم في منع الصرف عروض ما يمنع جريه على ذلك المخصص وتبعيته له الا ترى
ان نحو اسود وارقم عرض فيه ما يمنع الجري وهو الغلبة لكن لما كان المعنى الموضوع له الوصف وهو
العرض وصاحبه باقيا لم يضره ذلك العارض على ان لي في اعتبار كون دلالة الاسم على المعنى وصاحبه
وضعية في باب منع الصرف نظر كما ذكرنا في اربع فنقول يمكن ان يعتبر في حاتم معنى الحتم فيكون دالا
على معنى وصاحبه لكن عرض له المانع من الجري وهو العلمية كما عرض في نحو اسود وارقم الغلبة
المانعة من الجري فالعلمية ههنا كالغلبة هناك لا فرق بينهما الا ان الكلمة بالعلمية تصير اخص منها
بالغلبة وحدها لان العلمية تخصصها بذات واحدة والغلبة بنوع واحد وان الغلبة لا ينفك عن مراعاة
معنى الوصف كما في اسود وارقم والاكثر في العلمية عدم مراعاته والدليل على امكان لمح الوصف
مع العلمية قولهم انما سميت هانيا لتهنا، وقول حسان وشق له من اسمه ليجله فذو العرش محمود
وهذا محمد وايضا فنحن نعلم ان اللقب كالمظفر وقفة من الاعلام واللقب هو الذي يعتبر فيه المدح
او الذم فيمكن فيه معنى الوصف الاصلي ويؤكد هذا قول النحاة انما يدخل اللام على الاعلام التي اصلها
المصادر والصفات كالفضل والعباس للمح الوصفية الاصلية فلو لم يجتمع الوصف مع العلمية كيف كانت
تلمح ولو كانت الصفة من حيث هي هي يقتضي العموم وينافي الخصوص لم يجز نحو هذا العالم فانه خاص
بالضرورة مع اعتبار معنى الوصف فيه فان قلت فاذا لم يكن بينهما تناف فلم لم يمتنع صرف هاني
ومحمد في المثل والبيت المذكورين وكذا كل علم يلمح فيه الوصف الاصلي قلت لنا كان يجب
الا ان المقصود الاهم الاعم في وضع الاعلام لما كان تخصيص المسمى سواء لمح فيها المعنى الاصلي كما في اللقب

كتسميتهم الاحمر بالاسود وبالعكس وكان المعنى الاصلى انما يلمح لحاخفا وبوما اليه ايما تخلسا فى
الاعلام لم يعتد بذلك الوصف الاصلى لكونه كالمنسوخ مع لمحه وكذا نقول فى الجمعية فى نحو مساجد علما
معتبرون ان لم ينافها العلمية وامكن لمحها فى بعض الاعلام لان المقصود الاهم فى وضع العلم غير معنى الجمعية
ان معنى الوصف والجمعية لا يعتبران فى الموضع الذى يصح لمحها فيه فكيف بالاعتبار فى نحو مساجد
الذى لم يلمح فيه معنى الجمع وفى حاتم اذا لم يلمح معنى الوصف فالاولى الاذن فى منع صرف مساجد علما
بو على وهو ان فيه العلمية وشبه العجمة وحيث لم يكن له فى الآحاد نظير كما ان الاعجمى ليس يشبه العربى
فى الاسباب شبه العجمة وعند الجزولى فيه سببان تاما ان غير مبنى احدهما على سبب اخر كما قال
ان فيه شبه العجمة وذلك ان الجزولى يعد عدم النظير فى الآحاد سببا من الاسباب كالعلمية والوصفية
فلم يعده شرط السبب كما فعل غيره وكان سعيد الاخفش يصرف نحو مساجد علما لزوال السبب
الجمع وهو خلاف المستعمل عندهم قوله وسراويل الاكثرون على انه غير منصرف قال فتى فارسى فى
رامح واختلف فى تعليله فعند سيبويه وتبعه ابو على انه اسم اعجمى مفرد عرب كما عرب الآجر لكنه اشبه
ما لا ينصرف قطعا نحو قناديل فحمل على ما ناسبه فمنع الصرف ولم يمنع الآجر مخففا لان جميع ما وازنه
نوعا من الصرف الا ترى الى نحو اكلب وابحر فعلى قوله ليس فيه من الاسباب شى لان العجمة شرطها
وفيه التانيث المعنوى وشرطه ايضا العلمية واما الصيغة فليست سببا بل هى شرط لسبب الجمعية الا عند
فسيبويه منعه الصرف لا لسبب بل لموازنته غير المنصرف وقال الجزولى فيه عدم النظير والعجمة الجنسية
النظير عنده سبب كما مر لكن الكلام فى العجمة الجنسية ويجوز له ان يعتبرها فى هذا الوزن خاصة لا غير لاطراد
فى جميع ما على هذا الوزن وقال المبرد هو عربى جمع سروالة والسروالة قطعة خرقة قال عليه من اللوم سروالة
يرق لمستعطف ويشكل عليه بان اطلاق لفظ الجمع على الواحد لم يجى فى الاجناس فلا يقال الرجل
بل جاء ذلك فى الاعلام كمدائن فى مدينة معينة وجوابه ان الجمع فيه مقدر لا محقق كعدل عمر وذلك انا لما
ان ما على هذا الوزن لا ينصرف الا للجمعية ولم يتحقق فيه لكونه لا لا مفردة فقدرناها لئلا
القاعدة وايضا اذا اشتمل الشى على الاقطاع جاز ان يطلق اسم تلك الاقطاع على المجتمع منها كبرمة
وليس للخصم ان يقول ان مثله مختص بوزن افعال لانه قد جا نحو قوله جاء الشتا وقميصى اخلاق شراذم
منه التواق وشراذم لفظ جمع بلا خلاف والتواق ابنه وقد نسب الى سيبويه ان افعالا مفرد وقال
ان من العرب من يصرف سراويل لكونه مفردا ونسب بعضهم الى سيبويه انه يقول بانصرافه ايضا
الى قوله كما عرب الآجر وهو غلط لان تشبيه سيبويه له بالآجر لاجل التعريب فقط لا لكونه منصرفا مثله
الى قوله بعد الا انه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف قوله واذا صرف فلا اشكال لان السبب اعنى
غير حاصل فلا بد الشرط وصرح هنا ويمكن تقدير الجمع فى سراويل مطلقا صرف او لم يصرف وذلك

فان الباعث على جعل السببين هنا سببا على سبب اخر هو العجمة ٥ س

الشراذم كالبضة من الشى والقطعة من الشى وثوب شراذم اى قطع ٥ ص

لاختصاص هذا الوزن بالجمع حملا من لم يصرفه نظرا الى ذلك المقدر ومن صرف فلزواله بوقوعه على الواحد
وكذا يجوز في نحو حمار خراب ان يقدر الجمع وذلك لتجويز بعضهم فيه الصرف وتركه نحو ان حمار اخرابي
فنقول هو جمع خرباء اي الارض الغليظة والجمع الخرابي كالصحاري بالتخفيف ونحو جوار اي المنقوص من
هذا الجمع اعلم ان الاكثر على ان جوار في اللفظ كقاض رفعا وجرا وقد جاء عن بعض العرب في الجر جواري
قال الفرزدق فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا وقال الاخر سماء الاله فوق سبع
سمائنا وهي قليلة واختارها الكسائي وابو زيد وعيسى بن عمر لا خلاف في النصب انه جواري وانه غير منصرف
ثم اختلفوا في كون جوار رفعا وجرا منصرفا او غير منصرف فقال الزجاج ان تنوينه للصرف وذلك لان
الاعلال مقدم على منع الصرف لان الاعلال سببه قوي وهو الاستثقال الظاهر المحسوس في الكلام وان
منع الصرف سببه ضعيف اذ هو مشابهة غير ظاهرة من الاسم والفعل على ما تبين قبل فالواجب الاعلال
بعد الاعلال عن اوزان اقصى الجموع الذي هو الشرط فصار منصرفا والاعتراض عليه ان اليا الساقط
في حكم الثابت بدليل كسرة الرا في جاءني جوار وكسر الرا حكم لفظي كمنع الصرف فاعتبار احدهما دون الاخر
تحكم وكل ما حذف لاعلال موجب فهو بمنزلة الباقي كعم وشج والا كان كالمعدوم كيد ودم ومن ثم
جندل وذلذل مقصوري جنادل وذلاذل وقال المبرد التنوين عوض من حركة الياء ومنع الصرف مقدم على
الاعلال واصله جواري بالتنوين ثم جواري بحذفها ثم جواري بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بتعويض التنوين
من الحركة لتخف الثقل بحذف اليا للساكنين وقال سيبويه والخليل ان التنوين عوض من الياء ففسر بعضهم
هذا القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله جواري بالتنوين ثم جواري بحذفها ثم جواري بحذف
الحركة للاستثقال ثم جوار بحذف الياء لاستثقال اليا المكسور ما قبلها في غير المنصرف الثقيل بسبب
الفرعية وانما ابدل التنوين من اليا ليقطع التنوين الحاصل طمع اليا الساقط في الرجوع اذ يلزم اجتماع
الساكنين لو رجعت والاعتراض عليه وعلى مذهب المبرد انه لو كان منع الصرف مقدما على الاعلال
لوجب الفتح في قولك مررت بجواري كما في اللغة القليلة الخبيثة وذلك لان منع الصرف
التنوين وتبعيه الكسر له في السقوط وصيرورته فتحا وايضا يلزم ان يقال جاءني الجواري ومررت بالجوار عند
سيبويه بحذف اليا لان الكلمة لا تخف بالالف واللام ونقل الفرعية باق معهما وفسر السيرافي وهو الحق
قول سيبويه بان اصله جواري بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا فحذف اليا للساكنين
ثم وجد بعد الاعلال صيغة الجمع الاقصى حاصلة تقديرا لان المحذوف للاعلال كالثابت بخلاف المحذوف
نسيا كما ذكرنا فحذف تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل
لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين من الياء بخلاف نحو اعوى واشقى فانه قدم الاعلال
في مثلهما ايضا ووجد علة منع الصرف بعد الاعلال حاصلة لان الف احوى لمنون ثابت تقديرا فهو

٢٦ ~~٩١~~

على وزن افعل فحذف تنوين الصرف لكن لم يعوض التنوين من الالف المحذوفة ولا من حركة اللام كما فعل
في جوار لان احوى بالالف اخف منه بالتنوين واما جوار فهو بالتنوين اخف منه بالياء والحركة اللفظية
مقصودة في غير المنصرف بقدر ما يمكن تنبيها بذلك على ثقله المعنوي بكونه متصفا بالفرعين الا ترى انك تقول
خطايا وبرايا واداوى بلا تنوين اتفاقا لما انقلبت الياء الفا في الجمع الاقصى وكل غير منصرف منقوص حكمه
حكم جوار فيما ذكرنا ويجي فيه الخلاف المذكور نحو قاض اسم امراة واعيل تصغير اعلى واذا جعل هذا النوع
اعني جوار واعيل علما فيونس يجعل حاله مخالفا لحاله في التنكير وذلك بانه يقدم منع الصرف على الاعلال
فيبقى الياء ساكنة في الرفع ومفتوحة في النصب والجر نحو جاءني جواري وقاضي واعيلي ساكنة ورايت
جواري وقاضي واعيلي ومررت بجواري وقاضي واعيلي بيا مفتوحة في الحالين وانما قدم منع الصرف لان
العلمية سبب قوي في باب منع الصرف حتى منع الكوفيون الصرف لها وحدها في نحو قوله يفوقان مرداس في
مجمع كما تقدم واما عند سيبويه والخليل فحال نحو جوار واعيل علما كان او نكرة سواء واعلم انك اذا صغرت
نحو احوى قلت احي بحذف الياء الاخيرة نسيا لكونها متطرفة بعد ياء مكسورة مشددة في غير فعل او جار مجراه
كاحي والمحيي وقياس مثلها الحذف نسيا كما يجي في التصريف ان شاء الله تعالى فسيبويه بعد حذفها نسيا
منع الصرف لانه بقي في اوله زيادة دالة على وزن الفعل وعيسى بن عمرو صرفه لنقصانه عن الوزن نسيا
بخلاف نحو جوار فان الياء كالثابت بدليل كسرة الراء كما ذكرنا فلم يسقط عن وزن اقصى الجموع والاولى قول
سيبويه الا ترى انك لا تصرف نحو يعد ويضع علما وان كان قد سقط حرف من وزن الفعل وابو عمرو بن العلا
لا يحذف الياء الثالثة من نحو احي نسيا بل يعله اعلال اعيل وذلك لان في اول الكلمة الزيادة التي في الفعل
وهي الهمزة بخلاف عطي تصغير عطاء فجعله كالجاري مجرى الفعل اعني المحيي في الاعلال فاحي عنده كاعيل
سواء في الاعلال ومنع الصرف وتعويض التنوين من الياء كما ذكرنا وبعضهم يقول احيو في تصغير احوى كاسيود
في تصغير اسود كما يجي في التصريف ويكون في التصريف وتركه كاعيل على الخلاف المذكور قوله التركيب شرطه
العلمية وان لا يكون باضافة ولا اسناد مثل بعلبك انما كان شرط التركيب العلمية لان الكلمتين معا تدخلان في وضع
العلم فهو من حيث احدهما اذ العلمية كما قلنا نوع من النقصان ولولاها لكان التركيب عرضة للانفكاك و
الزوال وان لا يكون باضافة ولا اسناد لانه لو كان باحدهما وجب ابقاء الجزئين على حالهما قبل العلمية
لما يجي في باب المبنيات وكان عليه ان يقول ولا معربا جزؤه الاخير قبل العلمية ليخرج نحو ان يزيد علما
وكذلك نحو يا زيد ويقول ايضا وان لا يكون الثاني مما بني قبل العلمية ليخرج نحو سيبويه في خمسة عشر علما
فان الافصح اذن مراعاة البناء الاول على ما يجي في باب المبنيات قوله الالف والنون ان كانا في اسم
فشرطه العلمية كعمران او صفة فانتفاء فعلانة وقيل وجود فعلى ومن ثم اختلف في رحمن دون سكران وندمان
اعلم ان الالف والنون انما يؤثران لمشابهتهما الفي التانيث الممدودة من جهة امتناع دخول تاء التانيث

ويجعل التنوين عوضا عن الياء كما في جوار ومن ذهب الى صرف جوار يعزل هنا هذا قاضي بانا ... ورايت قاضي ... بابنائها وفتحها فظهر الاختلاف هنا لفظا اذا اختلاف في وجود ما يمنع الصرف فلا يتصور تنوين الصرف بخلاف جوار حيث اختلف في وجودها يمنع صرفه ٥ سر

فسيبويه يقول هذا قاضي ... ورايت قاضي

عليهما معا وبفوات هذه الجهة تسقط الالف والنون عن التاثير وتشابههما ايضا بوجوه اخر لا يضر فواتها نحو
تساوي الصدرين وزنا فسكرى من سكران كحمرا من احمر وكون الزايدين في نحو سكران مختص بالمذكر كما ان
الزايدين في نحو حمراء مختصان بالمونث وكون المونث في نحو سكران صيغة اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكر في نحو
حمرا كذلك وهذه الاوجه الثلثة موجودة في فعلان فعلى غير حاصلة في عمران وعثمان وعطفان ونحوها
وتشابههما ايضا بوجهين اخرين لا يفيدان من دون الامتناع من اليا وهما زيادة الالف والنون معا كزيادة
زايدي حمرا معا وكون الزايد الاول في الموضعين الفا فانه اجتمع الوجهان في ندمان وعريان مع انصرافهما
فالاصل على هذا هو الامتناع من تا التانيث وقال المبرد جهة الشبه ان النون كانت في الاصل همزة
بدليل قلبها اليه في صنعاني وبهراني في النسب الى صنعا وبهرا وليس بوجيه اذ لا مناسبة بين الهمزة والنون
حتى يقال ان النون ابدل منها واما صنعاني وبهراني فالقياس صنعاوي وبهراوي كحمراوي فابدلوا النون
من الواو شاذا وذلك للمناسبة التي بينهما الا ترى الى ادغام النون في الواو وجراهم على هذا الابدال قولهم
في النسب الى اللحية والرقبة لحياني ورقباني بزيادة النون من غير ان تبدل من حرف فزيادتها مع كونها مبدلة
من حرف تناسبها اولى ثم انهم بعد اتفاقهم على ان تاثير الالف والنون لاجل مشابهة الف التانيث اختلفوا
فقال الاكثرون يحتاج الى سبب اخر ولا تقوم بنفسها مقام سببين كالالف لنقصان المشبه عن المشبه به
وذلك الاخر اما العلمية كعمران واما الصفة كما في سكران وذهب بعضهم الى انها كالالف غير محتاج الى سبب
اخر فالعلمية عنده في نحو عمران ليست سببا بل شرط الالف والنون اذ بها يمتنع عن زيادة التا والوصف
عنده في نحو سكران لا سبب ولا شرط والاول اولى لضعفها فلا تقوم مقام علتين قوله ان كان اسما اي
غير صفة وانما شرط فيه العلمية ليؤمن بها عن دخول التا كما ذكرنا في التانيث باليا قوله او صفة فانتفاء
فعلانة عطف باو على عاملين مختلفين عطف صفة على كان وقوله فانتفاء على ان لان التقدير او ان كان
صفة فشرطه انتفاء فعلانة وليس هذا مما جوز المصنف مثله كما يجي في باب العطف وقوله وقيل
وجود فعلى والاول اولى لان وجود فعلى ليس مقصودا بذاته بل المطلوب منه انتفاء التا لان كل ما يجي منه فعلى
لا يجي منه فعلانة في لغتهم الا عند بعض بني اسد فانهم يقولون في كل فعلان جاء منه فعلى فعلانة ايضا
نحو غضبانة وسكرانة فيصرفون اذن فعلى فعلا وهذا دليل قوي على ان المعتبر في تاثير الالف والنون
انتفاء التا لا وجود فعلى فاذا كان المقصود من وجود فعلى انتفاء التا وقد حصل هنا المقصود في رحمن لا بواسطة
وجود رحمى لانهم خصصوا هذه اللفظة بالباري تعالى فلم يطلقوه على غيره ولم يضعوا له مونثا لا من لفظه بالتا
ولا من غير لفظه اعني فعلى فيجب ان يكون غير منصرف فان قلت لا نم ان وجود فعلى ما يستطرف به الى
انتفاء فعلانة بل هو مقصود بذاته لانه قد يحصل بوجودها مشابهة بين الالف والنون وبين الف التانيث
لكون مونث هذا على غير لفظه كما ان مذكر ذاك على غير لفظه قلت هذا الوجه وان كان يحصل به بينهما

مشابهة الا انه ليس وجها للمشابهة ضروريا بحيث لا يؤثر الالف والنون بدونه بل الوجه الضروري كما ذكرنا
ومن ثم اشتراط انتفاء التاء الا يرى الى عدم انصراف مروان وعثمان بمجرد انتفاء التاء من دون وجود فعلى ثم
نقول منع صرف رحمن اولى لان الممنوع من الصرف مما على هذا الوزن وضعا في كلام العرب اكثر من المصروف
فثبت بهذا ايضا ان اشتراط انتفاء التاء اولى من اشتراط وجود فعلى وللخصم ان يقول بل الصرف فيما يشك
فيه هل صرفته العرب اولا اولى لانه الاصل وهكذا الخلاف بينهم قايم في فعلان صفة لم يعلم هل اشتق منه فعلانة
اولا وهل يجد له فعلى اولا فبعضهم يصرفه لان الصرف هو الاصل وبعضهم يمنعه الصرف لانه الغالب في فعلان
وقد جاء عريان في ضرورة الشعر ممنوع الصرف تشبيها بباب سكران قال كردون بيشة من حزن ومن علم
كانه لا شعر بان مسلوب وقد جاءت الفاظ يحتمل نونها الاصالة فيكون مصروفة اذا سميت بها ويحتمل
الزيادة فلا تصرف نحو حشان وقبان فهما اما من الحسن والقبن فيصرفان واما من الحس والقب فلا يصرفان
وكذا نحو شيطان ورمان قال الاخفش اذا سميت ما صلا لا نعت الصرف لان اللام بدل من النون كما لا يصرف
اذا سميت بهراق اذ الهاء بدل من الهمزة قوله ومن ثم اختلف في رحمن يعني ومن اجل الاختلاف في الشرط
فمن قال الشرط انتفاء فعلانة لم يصرفه في قولك الله رحمن رحيم لحصول الشرط اذ لم يجئ رحمانة ومن قال الشرط
وجود فعلى صرفه اذ لم يجئ رحمى ولم يختلف في منع سكران لحصول الشرط على المذهبين ولا في صرف ندمان
لانتفاء الشرطين على المذهبين قوله وزن الفعل شرطه ان يختص به كشمر وضرب او يكون في اوله زيادة كزيادته
غير قابل للتاء ومن ثم امتنع احمر وانصرف يعمل فعل مختص بالفعل ولم يات في الاسما الا اعجميا نحو بقم و
نحو شلم لبيت المقدس وكلاما في كلام العرب او منقولا عن الفعل نحو شمر لفرس وبذر لماء وعثر لموضع و
خضم لرجل فاضل هذه كلها افعال فعلى هذا نحو يزيد ويشكر ونرجس خواص لعدم هذه الاوزان في اجناس
اسماء العربية فيزيد ويشكر في الاسما منقولان ونرجس اعجمي ونحو تنضب ويرمع واعصر واصبع
تندر واثمد من الغالب في الفعل واما فعل من الخواص اذ لم يات فعل في اسماء الاجناس الا دئل لدويبة
وقيل ان العرب قد تنقل الفعل الى اسماء الاجناس وان كان قليلا كقوله صلى الله عليه وسلم ان الله نهاكم
عن قيل وقال وقولهم لطاير تنشر والاخر تنوط لتنويط عشه فيجوز في دئل بمعنى دويبة ان يكون منقولا
من فعل ما لم يسم فاعله من قولهم دئل فيه اي اسرع والدألان مشي سريع واما دئل علما فيجوز ان يكون منقولا
من دئل والتغير ح لاله النقل الى العلم كما نقل شمس بن مالك فيكون في دئل علما الوزن والعدل مع العلمية
لكن صح ما نقل ان الوعل لغة في الوعل والرئم بمعنى الاست فهما شاذان قوله او يكون اوله زيادة كزيادته
اي اول وزن الفعل الذي في الاسم زيادة كزيادة الفعل من حروف اتين وغيرها فلو الملحق منه
بالواو اذا سمي به انصرف لان الهمزة اصلية وكذا الفق علما لكونه ملحقا بجعفر كمهدد فالهمزة اصلية ولو كان
افعل لوجب الادغام كما شد واحب واما البب علما فممنوع من الصرف لكونه منقولا من جمع لب والفك

شاذ ولزيادت في الكلام فصلل حتى يكون ملحقا به ونون نهشل اصلية لصرفه مع العلمية والنحاة قالوا في موضع
قول المصنف او يكون اوله زيادة كزيادته او يغلب عليه اي يكون ذلك الوزن في الافعال اكثر منه في الاسماء حتى
يصح ان يقال وزن الفعل فيضاف الى الفعل اذ لو غلب الوزن في الاسماء او ساوى فيه الاسم والفعل لم يقل
انه وزن الفعل والذي حمل المصنف على مخالفتهم شيان احدهما انه راى فاعل في الافعال اغلب ولو سميت
بحاتم لانصرف اتفاقا فلو كان الغلبة في الافعال معتبرة لم ينصرف والدليل على غلبته في الافعال ان باب المفاعلة
اكثر من ان يحصى والماضي منه فاعل وفاعل الاسمي اقل قليل كحاتم وعالم وساسم والثاني انه راى نحو احمد
واحمر لا ينصرف وعنده ان هذا الوزن في الاسم اكثر منه في الفعل قال لان كل فعل ثلاثي ليس من الالوان
والعيوب يجي منه افعل التفضيل ومن الالوان والعيوب يجي افعل فعلا كاحمر واعور وكلاهما الاسمان واما
افعل الفعلي فلم يجي منه الا ماضيا للافعال من بعض الافعال الثلاثة كاخرج واذهب لا من كلها فلم يسمع نحو
اقبل وانصر ولذا يرد على الاخفش قياس احسب واخال واظن واوجد واوعم على اعلم واري قال ولم يجي
افعل ماضيا للافعال من غير ما جاء فيه فعل ثلاثي قليلا كاشحم واكم واثمر ويقابله في الاسماء من غير الفعل
الثلاثي ايضا في القلة نحو ابدع وافكل وارنب ولقايل ان يقول على قوله افعل فعلا لم يجي من جميع الافعال
الثلاثة بل جا على ما اخترت انت من مذهب البصريين ان افعل التعجب فعل من كل ما يجي منه افعل التفضيل
الاسمي وافعل التعجب الفعلي والذي جا في فعل يفعل مفتوحي العين وفي فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها
في المضارع من حكاية النفس في المضارع نحو اذهب واحمد يزيد على افعل فعلا اذ لا يجي من غير باب
فعل يفعل الا قليلا كاشيب على ما يجي في التصريف انشاء الله تع لكن الانصاف ان الغلبة في افعل
ليست بظاهرة وقال المص معرفة غلبة الوزن في احد القبيلين لا يمكن الا بعد الاحاطة بجميع اوزان
وهو اما متعذر او متعسر ولاسيما على المبتدي فلا يصح ان يجعل الغلبة شرط وزن الفعل وفيه نظر
يمكن معرفة ذلك بمجرد كون ذلك الوزن قياسا في احدهما دون الاخر كما يعرف مثلا ان افعل في الفعل
في الامر من يفعل الكثير الغالب كاذهب واحمد وليس في الاسم قياسا في شي كاصبع وايضا معرفة
الوزن خاصا باحد القبيلين وهو قائل به في نحو شمر وضرب لا يمكن الا بالاحاطة بجميع اوزان القبيل الاخر
وهو متعذر او متعسر وانما اشترط في وزن الفعل تصديره بالزيادة المذكورة لكون هذه الزيادة قياسية في جميع
الافعال المتصرفة دون الاسماء اذ لا فعل متصرف الا وله مضارع ولا يخلو المضارع من الزيادة في اوله
اما غير المتصرف كنعم وبيس وعسى فاقل قليل فصارت هذه الزيادة لاطرادها في جميع الافعال دون
الاسماء اشد اختصاصا بالفعل فجرب الوزن وان كان مشتركا كالفعل الى جانب الفعل حتى صح ان يقال
هو وزن الفعل وايضا فان هذه الزوائد في الفعل لا يكون الا لمعنى واما في الاسماء فقد يكون لمعنى كاحمر
وافضل منك وقد لا يكون كارنب وافكل وابدع فكانها لم تزد فيها فصارت بالفعل اشهر واخص

لان اصل الزيادات ان يكون لمعنى وانما اشترط ان لا يكون الوزن مما يلحقه تاء التانيث ولا يكون له
عرضة لان الوزن بهذه التاء مع هذا الشرط يخرج من اوزان الفعل اذ الفعل لا يلحقه هذه التا فكما
تجر الزيادة المصدرة الوزن الى جانب الفعل تجره التاء الى جانب الاسم لاختصاصه بالاسم ويترجح التا في الجر
اذ الوزن في الاسم فانصرف وارمل ويعمل مع الوصف الاصلي السليم من الخلل والوزن المشروط بتصدر الزيادة
لجواز لحاق التا نحو ارملة ويعمل اما لحاق التا باسودة في الحية فلا يضر لان هذا اللحاق عارض بسبب
غلبة هذا اللفظ في الاسماء والاصل ان يقال في مؤنثه سوداء هذا والاوزان الخاصة بالفعل كثيرة نحو استفعل
واستفعل واستفعل واستبرق اعجمي ومنها تفاعل وتفوعل ودحرج ودحرج وافتعل وافتعل وافعل
وكذا انفعل وانفعل وانفعل وغير ذلك واذا سميت بنرجس بكسر النون وترتب بضم التاء الاولى فالصرف
واجب لعدم الوزن والزيادة المذكورة شرط الوزن فلا يؤثر من دون المشروط ولم يصرفهما الزجاج نظرا الى
وزنيهما المشهورين اعني نرجس على وزن نضرب وترتب على وزن تقتل واذا غير وزن الفعل عما كان عليه
فان كان بابدال الزيادة المعتبرة في اول الوزن حرفا اخر كهراق وهرق فانه لا يضر ذلك لوزن الفعل و
ان كان الهاء لا اختصاص له بالفعل كالهمزة وذلك لعدم لزوم ذلك الابدال لكن الاكثر في الاستعمال
اراق وارق وان كان التغير بغير ذلك فان كان بعد التغير الزيادة المصدرة المعتبرة حاصلة فلا يضر
ذلك التغير ايضا لانها من حروف الفعل ويدل عليه نحو يعد ويهب وكذا المحذوف العين كتقل وتبع و
تخف من قولك ولم يقل ولم تبع ولم تخف وكذا المحذوف اللام نحو يخش ويرم ويغز وكذا اخش و
ارم واغز لان همزة الوصل بالفعل ايضا اخص لانها مطردة في الفعل اذ لا فعل ثلاثي منصرف الا وفيه
اس ان يكون بهمزة الوصل ونحو عد وقل اصله الهمزة لو لم يتحرك في المضارع ما بعد حرف المضارعة
فاذا سميت بفعل محذوف العين او اللام لاجل الجزم او الوقف رددت المحذوف لان سقوطه
انما كان للجزم او الوقف الجاري مجراه او الجزم لا يكون في الاسماء فتقول في المسمى بقل واخش جاءني
يقول واخشى وكذا في المسمى بقل وبع جاءني قول وبيع وان لم يكن في المغير الزيادة المعتبرة المصدرة
وكان التغير لازما كالمسمى بقل وبع وعد ونصل وسع لم يعتبر الوزن الغائب الاصلي يقول جاءني
قل وبيع وفي قل وبع وخف جاءني قول وبيع وخاف وان لم يكن التغير لازما كما يقال في علم علم فهو عند
سيبويه نص ايضا بالوزن كما في رد وبيع وقال المبرد ان كان التغيير قبل النقل اخل بالوزن لانه لا
يجامع اذن العلمية واما ان كان بعد النقل والتسمية كما اذا سمي بعلم ثم خفف فالوزن معتبر لانه جامع
[illegible] العلمية وزوال الوزن فيه يكون عارضا غير لازم واما التغير في الاول فهو في العلمية لازم اذ لم
[illegible] فيه الوزن العلمي الا مخففا هذا واعلم ان الوزن المشترك فيه بين الاسم والفعل بحيث لا اختصاص
له بالفعل بوجه لا يؤثر مطلقا خلافا ليونس فانه اعتبر وزن الفعل مطلقا سواء غلب على الفعل او لم يغلب

ايضا لا بترتيب بضم التا الاولى [illegible] على تغير وزن الفعل مع [illegible] التانيث [illegible]

منع الصرف من نحو جبل وعضد وكتف وجعفر وحاتم اعلاما واعتبره عيسى بن عمر بشرط كونه منقولا
عن الفعل نحو كعسب واستدل بقوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني والجواب انه ان
كان علما فمحكي لكون الفعل سمي به مع الضمير فيكون جملة كيزيد في قوله نبئت اخوالي بني يزيد ظلما
علينا لهم فديد وان لم يكن علما فهو صفة موصوف مقدر اي انا ابن رجل جلا امره اي انكشف او جلا
الامور اي كشف وفيه ضعف لان الموصوف بالجملة لا يقدر الا بشرط يذكر في باب الصفة واما بغير ذلك
فقليل نادر ولا سيما اذا لزم منه اضافة غير الظرف الى الجملة [illegible]
لما تبين من انها لا تجامع مؤثرة الا ما هي شرطه الا العدل ووزن الفعل وما سيأتي [illegible] فلا يكون الا احدهما
فاذا نكر بقي بلا سبب او على سبب واحد يعني يكون العلمية مؤثرة ان يكون منع صرف الاسم موقوفا
عليها وذلك على ثلثة اضرب لانها اما ان يكون سببا لا غير او شرطا لا غير او شرطا وسببا معا فالاول
في موضعين اتفاقا احدهما ان يكون مع العدل في اسم لم يوضع الا علما كعمر والثاني ان يكون مع الوزن
اذا كان الاسم ممنوع الصرف قبل العلمية كاحمر او لا كاصبع واثمد ويزيد وتشكر وفي موضعين على الخلاف
الاول باب مساجد علما فان العلمية سبب فيه عند ابي علي والجزولي والسبب الثاني عند ابي علي شبه العجمة
وعند الجزولي عدم النظير في الاحاد وليست سببا عند المص لاعتبار الجمع الاصلي فيكون اذن نحو
ثمان ورباع علمين منصرفا عند المص غير منصرف عند غيره واما سراويل علما فعند سيبويه فيه العلمية
والتانيث المعنوي وقد يذكر لكن التانيث اغلب فلذلك اعتبر كما مر في التانيث فقال سراويل كعقرب
اذا سمي به وعند الجزولي فيه العلمية والتانيث والعجمة وعدم النظير وكان القياس يقتضي ان لا يؤثر العلمية
عنده لحصول الاكتفاء بالعجمة الجنسية عنده وعدم النظير لكن عادته ان لا يلغي سببا فنقول في حرا علما
سبعان الثاني من الموضعين كل عدل كان قبل العلمية ممنوع الصرف نحو مثنى وثلاث فالاخفش وابو علي
واكثر النحاة يصرفونه لزوال الوصف بالعلمية وزوال العدل يبطلان معنى العدد وذهب الجرمي وابن بابشاذ
الى منع صرفه اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية وهو قياس قول سيبويه في احمر المنكر بعد العلمية ولا ينافي
بين العدل والعلمية بدليل عمر وهو الاقوى واما اخر جمع علمين فغير منصرف عند سيبويه اعتبارا للعدل
الاصلي مع العلمية وكذا كلع لان فيه العدل كما ذكرنا عندهم واما ان سميت بفضل من قولك الفضل فانه منصرف
اذ لا عدل في الاصل والاخفش والكوفيون يصرفون اخر جمع وكلع اعلاما اذ العلمية وضع اخر
سيبويه اقرب لان العدل امر لفظي وبالعلمية لم يتغير اللفظ وعكس سيبويه الامر في سحر اذا سمي به غير ما وضع
له اولا من ظرف زمان او ظرف مكان او رجل او غيره فجعله منصرفا ولعل ذلك لظهور فعل في باب
العدل نحو عمر وزفر وكلع عندهم بخلاف فعل والثاني اعني كون العلمية شرطا لا غير في موضع واحد على
الخلاف وهو الالف والنون فان العلمية شرطها عند بعضهم في الاسم نحو عمران وعثمان لانها يمتنع

بها من التاء فتشابه الف التانيث فيقوم مثلها مقام سببين وعند الباقين العلميه سبب معها كما مر
في الثالث اعني ان يكون العلميه شرطا وسببا معا في اربعه مواضع اتفاقا في المونث بالتا لفظا او تقديرا
وفي الاعجمي وفي المركب وفي ذي الالف والنون الزايدة المقصورة وحال العلميه غير الموثرة على ضربين اما ان لا تجامع
السبب وذلك مع الوصف على ما ذكر المص وقد ذكرنا انها تجامعه لكن الوصف لا يعتبر معها واما ان
تجامع ولا يوثر وهذا اذا كان مع الف التانيث نحو صحرا او بشرى خلافا للجزولي فانه لا يلغي شيا من احوال
العلميه في جميع باب لا ينصرف رجعنا الى شرح كلام المص فنقول انما انصرف كل ما فيه علميه موثرة اذا نكر
لان جميع ما العلمية الموثرة شرط فيه فقط او شرط وسبب معا خمسة اشيا التانيث بالتا والعجمه والتركيب
والالف المقصورة الزايدة والالف والنون في الاسم فلو فرضنا اجتماعها في اسم مع استحالة مجامعه
الالف المقصورة للالف والنون واقصى ما يمكن اجتماعه من هذه العلمية والتانيث والعجمه والتركيب
والالف والنون كما في اذربيجان لكان يزول اثر الجميع بزوال العلميه لان المشروط لا يوثر بدون الشرط و
جميع ما العلميه الموثرة سبب فيه ثلثة اشيا العدل والوزن وشبه العجمه او عدم النظير في الاحاد في باب
مساجد على الخلاف المذكور ولا يجتمع اثنان منها مع العلمية الموثرة لوجهين الاول ان كل واحد منها تضاد
الاخرين لان اوزان العدل اما فعال او مفعل او فعل او فعل او فعال كثلث ومثلث واخر وسحر
وامس عند بني تميم وقطام عندهم ايضا وليس شي منها وزن الفعل ولا اوزان الجمع الاقصى وليس الجمع
ايضا من اوزان الفعل الثاني انه لو لم تتضاد الثلثه ايضا لم يجتمع مع العلمية الموثرة اثنان منها اذ العلم يكون
اذن منقولا مما اجتمع فيه اثنان منها فلم تكن العلميه الطارية موثرة لاستقلالهما بمنع الصرف قبل ورود العلمية
فاذا ثبت انه لا يجتمع مع العلميه الموثرة اثنان منها ثبت انه لا يكون معها الا احدهما فاذا نكر ذلك الاسم بقي على
سبب واحد فصرف ايضا هذا غاية ما امكن ان يتمحل لتمشيه قول المص ويمكن ان يركب عدم التضاد
من العدل والوزن كما قلنا في دئل وكما يمكن ان يقال في اصمت علم المكان القفر اذ اصله اصمت بضمتين
فعدل الى اصمت في حال العلميه ولم يطرا العلميه فيه على وزن الفعل والعدل حتى يقال ليسا بموثرين لاستقلالهما
بالتاثير دونها لانه انما عدل علما كما قلنا في شمس بن مالك فاذا نكر مثله بقي فيه الوزن والعدل فلا ينصرف
لان العدل وان حصل فيه لاجل العلميه لكن لا يخرج العلم اذا نكر عن صيغته ومن اين له ان صيغة العدل
محصورة فيما ذكر من الاوزان هذا كله ان قلنا ان العلم بعد التنكير لا يعتبر اصله كما هو مذهب الاخفش
وان اعتبرنا كما هو مذهب سيبويه السبب الاصلي الذي الغيناه لاجل العلميه قلنا في ثلث ومثلث
وبابهما انها لا ينصرف لاعتبار الوصف الاصلي مع العدل كما في احمر وفرق بعضهم بين هذا الباب
وبين باب احمر بان قال الوصف ههنا لا يثبت من دون العدد وقد زال العدد بالتسميه ولا يرجع
بعد التنكير اذ معنى رب ثلث رب مسمى بهذا اللفظ بخلاف احمر المنكر فانه لا يمتنع ان يكون معنى

ربّ احمر رُبّ سمّي بهذا اللفظ فيه الحمرة والذي يقوى عندي ان الزايل بالكلية لا يعتبر وصفا كان او غيره
في باب احمر كان او في غيره وسياتي تمام الكلام عليه في موضعه وقياس قول سيبويه في احمران سُمّي
اُخر وجمع بعد التنكير لانهما من باب افعل التفضيل كما ذكرنا وسياتي ان افعل التفضيل لا يعتبر فيه الوصف
بعد التنكير واذا انكر سحر بعد التسمية به فالواجب الصرف لانه لا علمية فيه اذن ولا عدل اذ العدل انما ثبت
قبل التسمية به لكون المراد به سحر يومك وكذا امس رفعا عند بني تميم واذا انكرت نحو مساجد بعد التسمية
به فهو غير منصرف عند الاكثرين اما عند المص فلانه يعتبر الجمع الاصلي مع العلمية التي ظاهرها
مناقض له فكيف لا يعتبره بعد التنكير واما عند الجزولي فلسبب واحد وهو عدم النظير في الاحاد وفيه
سبب اخر يعني الجمع اذ لفظه لفظه ونسب ابو علي الى الاخفش انه لا يصرفه بعد التنكير ايضا ويفرق بينه
وبين احمر بان علامة الجمع باقية فيه بعد التنكير بخلاف احمر اذ مثل هذا الوزن قد يكون غير صفة
كارنب وافكل وقال العبدي لا فرق بينه وبين احمر ولا معنى للاخفش في ترك صرفه واذا انكرت سراويل
بعد التسمية فهو عند المبرد كمساجد اذ هو جمع سرواله وقياس قول سيبويه ايضا ترك الصرف لانه اعجمي
يحمل على موازنه كما كان قبل التسمية وكذا قياس قول الجزولي يعتبر فيه عدم النظير والعجمة الجنسية كما اعتبرها
قبل العلمية ومن صرفه قبل التسمية يصرفه ايضا بعدها واما الكلام في احمر بعد التنكير فسيجيء ومثله فعلان الصفة
اذا سمي به ثم نكر سواء يصرفه الاخفش خلافا لسيبويه وقال الاخفش ان سميت باسم مركب اخر جزئيه ذو الف
التانيث او الجمع الاقصى نحو معدي صحراء او معدي مساجد ثم نكرته صرفته لان الاسم الاخير صار جزء الكلمة
فليس مجموع الكلمة اذن ذا الف التانيث ولا الجمع الاقصى حتى يمتنعا عن الصرف بعد التنكير والاخرون
لم يصرفوها بعد التنكير نظرا الى افرادها وقول الاخفش ان مجموع الكلمة ليس ذا الف التانيث مع جعل
الجزء الاخير كجزء الكلمة ممنوع واما قوله مجموع الكلمة ليس الجمع الاقصى فمسلم   مؤثرة حال وضعه اجتماع
ما وهي بما هي شرط فيه التانيث بالتاء والعجمة والتركيب والالف والنون في الموضوع اسما   الا العدل
مستثنى مما نفي من المستثنى منه المقدر والذي استثني منه لفظه ما بعد استثنائها اي لا يجامع سببا غير السبب
الذي هي شرط فيه الا العدل فكلا المستثنين من ذلك المقدر نحو قولك ما ضربت احدا الا زيدا الا عمرا
اي ما ضربت احدا غير زيد الا عمرا فالعلمية المؤثرة يجامع الاربعة الاشياء هي شرط فيها ويجامع العدل
والوزن وليست شرطا فيهما بل هي سبب معهما فان كانت في اسم واحد مع الاربعة الاول كاذربيجان
فاذا انكر بقي بلا سبب لزوال شرط الاربعة الاسباب وكذا ان كانت مع اثنين او ثلثة من الاربعة
وان كانت مع العدل او الوزن قال ولا يمكن ان يكون معهما لتضادهما فلا يكون الا مع احدهما كما في نحو عمر
واحمد فاذا انكر الاسم بقي على سبب واحد قال وانما قلت هما متضادان ليصح حكمي الكلي بكون كل ما فيه
علمية مؤثرة منصرفا بعد التنكير اذ لو لم يتضادا وجاز اجتماعهما مع العلمية المؤثرة في اسم لكان ذلك الاسم

غير منصرف بعد التنكير لبقاء السببين المستغنيين عن العلمية المؤثرة واما بيان تضادهما فمما تقدم
واعترض على قوله بان قيل لم يكن محتاجا الى هذا الاحتراز اذ لو لم يتضادا ايضا واجتمعا في اسم لم يكن العلمية
مؤثرة معهما اذ كانت العلمية اذن طارئة عليهما بعد استقلالهما بالتاثير والجواب عن الاعتراض منع وجوب
طريان العلمية على العدل والوزن اذن كما ذكرنا في اصمت الخ والاعتراض الحق ان يمنع التضاد بينهما وذلك
يمنع حصرا وزان العدل فيما ذكر قبل على ما بيّنا قوله وخالف سيبويه الاخفش في مثل احمر علما اذا نكر
اعتبار الصفة بعد التنكر ولا يلزمه باب حاتم لما يلزم من اعتبار متضادين في حكم واحد
قوله اعتبارا منصوب على انه حال من سيبويه اي خالف سيبويه معتبرا او مصدر لقوله خالف سيبويه
اذ معناه اعتبر سيبويه دون الاخفش قوله ولا يلزمه باب حاتم هذا جواب عن الزام الاخفش لسيبويه
في اعتبار الصفة بعد زوالها وتقريره ان الوصف الاصلي لو جاز اعتباره بعد زوالها لكان حاتم غير منصرف
اذ فيه العلمية الحالية والوصف الاصلي فاجاب المص عن سيبويه بان هذا الالزام لا يلزمه لان في
حاتم ما يمنع من اعتبار ذلك الوصف الزايل بخلاف احمر المنكر وذلك المانع اجتماع وهما الوصف و
العلمية اذ الوصف يقتضي العموم والعلمية الخصوص وبين العموم والخصوص تناف قوله في حكم واحد يعني
بالحكم منع الصرف لانك تحتاج في هذا الحكم الى اجتماع شيئين فيكون جمعت المتضادين في حالة واحدة
ولو لم يكن اعتبار المتضادين في حكم واحد جاز اذ لا يلزم اجتماعهما في حالة واحدة كما اذا حكمنا بجمع احمر
على حمر لان اصله صفة وعلى احامر لاجل العلمية فقد حصل في هذه اللفظة متضادان لكن في حكمين
فلم يجتمعا في حالة فاذا انكر احمر فانه يصح اعتبار الوصف وليس معنى الاعتبار انه يرجع معنى الصفة الاصلية
حتى يكون معنى رب احمر رب شخص فيه معنى الحمرة بل معنى رب احمر رب شخص سمي بهذا اللفظ سواء كان اسود
او ابيض او احمر فمعنى اعتبار الوصف الاصلي بعد التنكر انه كالثابت مع زواله لكونه اصليا وزوال
ما يضاده وهو العلمية فصار اللفظ بحيث لو اراد مريد اثبات معنى الوصف الاصلي لجاز بالنظر الى زوال
المانع هنا والحق ان اعتبار ما زال بالكلية ولم يبق منه شيء خلاف الاصل اذ المعدوم من كل وجه لا يؤثر
بمجرد كونه موجودا قبل فالاولى ان يقال ان اعتبر معنى الوصف الاصلي في حال التسمية كما لو سمي مثلا باحمر
من فيه حمرة وقصد ذلك ثم نكر جاز اعتبار الوصف بعد التنكير لبقائه في حال العلمية ايضا لكنه لم يعتبر فيها
لان المقصود الاهم في وضع الاعلام المنقولة غير ما وضعت له لغة ولذلك تراها في الاغلب مجردة
عن المعنى الاصلي كزيد وعمرو وقليلا ما يلمح ذلك وان كان لم يعتبر في وضع الوصف الاصلي بل قطع
النظر عنه بالكلية كما لو سمي باحمر اسود او اشقر لم يعتبر بعد التنكر ايضا وقال الاخفش في كتاب الاوسط
ان خلافه في نحو احمر انما هو في مقتضى القياس واما السماع فهو على منع الصرف هنا كله في افعل فعلاء
وكذا فعلان فعلى فاما افعل التفضيل نحو اعلم فانك اذا سميت به ثم نكرته فان كان مجردا من التفضيلية

وبذلك يظهر اعتبار الوصف الاصلي خلاف القياس عنده وعلى القياس عنده فلا نزاع بينهما في الحكم

انصرف اجماعًا ولا يعتبر فيه سيبويه الوصف الاصلي كما اعتبر في نحو احمر وان كان مع من لم يصرف
اجماعًا بلا خلاف من الاخفش كما كان في احمر اما الاول فلضعف افعل التفضيل في معنى الوصف ولذا لا
في الظاهر كما يعمل افعل فعلا فاذا تجرد من من التبس بافعل الاسمي الذي لا معنى للوصف فيه كافكل و
اسع ولا يظهر فيه معنى الوصف واما افعل فعلا فلثبوت علمه في الظاهر قبل العلمية واشعار لفظه بالالوان
والخلق الظاهرة في الوصف يكفي في بيان كونه موضوعا صفة فاذا اتصل افعل بمن تميز عن نحو افكل و ظهر
فيه معنى التفضيل الذي هو وصف واما الثاني فانما وافق الاخفش سيبويه في منع الصرف مع من لظهور وصفه
اذن بسبب وجود علامة للوصف اعني من بخلاف احمر لعريه عن العلامة الدالة على الوصف ولو
سميت رجلا باجمع الذي يوكد به ثم نكرته صرفته البتة اجماعًا لكونه في منع الصرف لخفي من افعل الذي يجل
لانه كان بمعنى كل قبل العلمية وانمحى عنه معنى الوصف على ما تقدم في جمع هذا حكم ما لا ينصرف في حال العلمية
وبعدها ثم اعلم ان التصغير يحل من اسباب منع الصرف بالعدل عن وزن الى اخر لانه يزول الوزن المعدول اليه
بالتصغير وذلك الوزن يراعى في العدل اذ العدل امر لفظي وكذا الجمع الاقصى يحل بالتصغير لوجوب رده
الى واحده فيقال في رباع ومساجد ربيع ومسيجد ولو سميت بالجمع المذكر ثم صغرته انصرف ايضا لزوال
علامة الجمع ووزنه المعتبر واذا صغرت سراويل علما لم ينصرف لان التصغير لا يذهب بالتانيث المعنوي الذي
فيه فيكون كعناق اذا صغر بعد التسمية به ويحل بالتصغير وزن الفعل ايضا ان لم يكن اوله زيادة كزيادة
الفعل كخضيضم ودحيرج في خضم ودحرج واما ان كان اوله زيادة كزيادته فان التصغير لا يزيله كما تقول
في تصغير احمد ونرجس وتشكر وتغلب احيمد ونريجس وتشيكر وتغيلب لانه على وزن مضارع فيعل
نحو بيطر يبيطر واما ان عرض الوزن في المصغر ولم يكن في المكبر كما تقول في تضارب علما تضيريب وفي تحلي
تحيلي فبعضهم لا يعتبره لعروضه والاكثرون يعتبرونه لان التصغير وضع مستانف قال بعضهم يعتبر الوصف
العارض في التصغير لكونه بناء مستانفا كما اعتد بالوصف العارض في نحو مثنى وثلاث لكونه وضعا
مستانفا فلا تصرف أُدَيْر تصغير ادور للوزن والوصف العارض في التصغير والدليل على عروض الوصف
في التصغير قولهم غليمون ورجيلون في جمع مصغر غلام ورجل قال وكان القياس ان تصرف العلم في نحو حميرة
تصغير حرة لعروض الوصف المنافي للعلمية الا انه لما لم يكن ظاهرا في التصغير لم يعتد به والدليل على خفاء
معنى الوصف في المصغر علم جريه صفة فلا يقال شخص رجيل وفيما قال نظر اذ لو لم يكن ظاهرا لم يعتد
في ادير والاولى ان يقال لا تنافي بين الوصف والعلمية كما ذكرنا الا ان الوصف المعتبر في باب منع الصرف
هو الذي وضع صحيح التبعية لما يخصص الذات المبهمة المدلول عليها كما ذكرنا قبل وذلك لان الفرعية
انما تبين في مثل هذا الوصف وهي المطلوبة في غير المنصرف واما الالف والنون فيقول ان بقي الالف
في التصغير كما كان فلا يخل التصغير بهما نحو سكيران وعثيمان في سكران وعثمان وان انقلب يا كما تقول

سلطان علما سليطين فانه يخل بهما ومعرفة ما تقلب الفه ومما لا تقلب تبين في التصريف
باب التصغير فعلى هذا التصغير يخل بالعدل عن وزن وبالجمع مطلقا وبالالف والنون والوزن من
جه دون وجه ولا يخل بالوصف والعلمية والتانيث والتركيب والعجمة قوله وجميع الباب باللام والاضافة
يجر بالكسر اى كان بدونهما يجر بالفتح فصار بسببهما يجر بالكسر اعلم ان من ذهب في منع غير المنصرف الكسر
الى انه لاجل تبعيته التنوين المحذوف لمنع الصرف قال لم يحذف الكسر مع اللام والاضافة لانه لم يحذف
التنوين معهما لمنع الصرف حتى يتبعه الكسر بل حذفت لانها لا يجامعها اذ التنوين دليل تمام الاسم و
الاضافة مشعرة بعدم تمامه فتنافرا واما تنافر اللام والتنوين فقد مر في بيان نوني المثنى والمجموع
ومن ان يقال لما عاقبت اللام والاضافة التنوين صارتا كالعوض منه فكانه ثابت فلم يحذف الكسر
ومن لم يقل بتبعية الكسر للتنوين قال لم يحذف مع اللام والاضافة لانهما من خواص الاسما ويرجح بهما
جانب الاسمية فضعف شبه الفعل فكانه لا سبب في الاسم وقد ذكرنا هل يكون الاسم بهما منصرفا
او باقيا على عدم الانصراف في اول باب ما لا ينصرف ويرد على الثاني ان كون الاسم فاعلا او مفعولا
او مضافا اليه بحرف جر ظاهر او مقدر من خواص الاسم ايضا ولا يعود الكسر فالاول اولى قوله المرفوعات
هو ما اشتمل على علم الفاعلية قدم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات لان المرفوع عمدة
الكلام كالفاعل والمبتدا والخبر والمنصوب في الاصل فضلة لكن تشبه بها بعض العمد كاسم ان وخبر كان
واخواتها وخبر ما ولا والمجرور في الاصل منصوب المحل كما تقدم تحقيقه قوله هو ما اشتمل ذكر الضمير مع
رجوعه الى المونث اى المرفوعات نظرا الى الخبر الضمير اعني ما لان المبتدا هو الخبر فيجوز مطابقة المبتدا لم
مطابقته للعود اليه ومثله قولهم من كانت امك ويعني باشتماله على علم الفاعلية تضمنه اياه بحيث يكون
علم الفاعلية احد اجزائه ويعني بعلم الفاعلية الضم والالف والواو اذ ادل كل واحد منها على كون الاسم
الذي هو فيه احد عمدة الكلام فكل ما فيه احد هذه الاشياء مرفوع والاولى ما اخترناه قبل ان يقال
المرفوعات ما اشتمل على علم العمدة لان الرفع في المبتدا والخبر وغيرهما من العمد ليس محمولا على رفع الفاعل
كما بينا بل هو اصل في جميع العمد على ما تقرر قبل قوله فمنه الفاعل وهو ما اسند اليه الفعل او شبهه
وقدم عليه على جهة قيامه به مثل قام زيد قوله فمنه الفاعل اى مما اشتمل على علم الفاعلية وقال بعد ومنها المبتدا
والخبر حملا على معنى ما انما قدم الفاعل على ساير المرفوعات بناء منه على انه اصل المرفوعات ولهذا
سمي الرفع علامة الفاعلية وقد ذكرنا ما عليه قوله ما اسند قد عرفت في حد الكلام معنى الاسناد
ولم يقل ما اخبر بالفعل عنه ليدخل فيه فاعل الفعل الانشائي نحو بعت وهل ضرب زيد قوله او شبهه
يعني به اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل ولم يقل او معناه ليدخل فيه الظرف
والجار والمجرور المرتفع بهما الضمير في نحو زيد قدامك او في الدار والظاهر نحو زيد قدامك غلامه لكون

اعني هذا الضم والالف والواو الدالة على اعلم
وما يجري مجراها كالابتدا والخبرية
فكل ما فيه ...

الرفع في الحقيقة عند الفعل او اسم الفاعل المقدر خلافا لمن قال انه الظرف والجار والمجرور على ما يجي في
باب المبتدا قوله وقدم الضمير فيه للفعل او شبهه وفي عليه لما واحترز بقوله وقدم عليه عن المبتدا لان نحو
زيد في قولك زيد قام مسند اليه قام لان قام خبر عنه والمسند اليه هو المخبر عنه في الحال او الاصل كما مر في حد
الكلام فكل خبر رفع ضمير المبتدا يجوز ان يقال هو مسند الى المبتدا وان يقال هو مسند الى ذلك الضمير والمجموع
الى المبتدا وكل خبر رافع لغير ضمير المبتدا فهو مع مرفوعه مسند الى المبتدا وكل خبر غير رافع لشي كالجوامد فهو وحده
مسند الى المبتدا نحو انت زيد فان قيل فالمبتدا في قولك قام زيد يدخل في حد الفاعل لان المسند قدم عليه
قلت هو مؤخر تقديرا وتقديمه كلا تقديم قوله على جهة قيامه اي قيام الفعل او شبهه والضمير في به لما اي على
طريقة قيامه به وشكله سواء كان قائما به او لا يقال عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اي على
طرزه وطريقته والجار في قوله على جهة متعلق باسند او صفة لمصدر اي اسنادا على طريقة اسناد القيام
ويعني بتلك الجهة ان لا تغير صيغة الفعل الى فُعل ويُفعل واشباههما وذلك ان طريقة اسناد الفعل القائم
مصدره بالفاعل حقيقة نحو طرُف زيد عدم التغير فكل ما اسند الفعل اليه على هذا النمط من الاسناد
فاعل عند النحاة وان لم يكن الفعل قائما به على الحقيقة كالامور النسبية نحو قرب وبعد زيد وكذا
الافعال المتعدية نحو ضرب وقيل لان المضروب نسبة بين الضارب والمضروب لا تقوم باحدهما
دون الاخر بل بهما الصدور عن احدهما ووقوعه على الاخر وبقوله على جهة قيامه به يخرج مفعول ما لم يسم
فاعله وهو عند عبد القاهر والزمخشري فاعل اصطلاحا فلا احتراز عنه ليدخل في الحد وعند من حد
بهذا الحد ليس بفاعل وخلافهم لفظي راجع الى انه هل يقال له في اصطلاح النحاة فاعل او لا وليس خلافهم
معنويا وتمثيله بزيد قايم ابوه لرفع شبه الفعل للفاعل ليس نصا فيما قصد لاحتمال كون قايم خبرا مقدما
على ابوه ولو قال ابواه لكان نصا والعامل في الفاعل المسند خلافا لخلف فانه قال هو الاسناد وقد ذكر
في حد الاعراب علة وجوب تقدم الفعل على الفاعل قوله والاصل ان يلي الفعل فلذلك جاز ضرب غلامه
زيد وامتنع ضرب غلامه زيدا يلي فعله اي يكون بعده بلا فصل من قولهم وليك الشي اي قرب منك قوله فلذلك
جاز اي جواز هذه المسئلة معلل بكون الاصل في الفاعل ان يلي الفعل وذلك انه يقال انما جاز ضرب غلامه
زيد مع ان ما يرجع اليه الضمير مؤخر عنه لان زيد فاعل واصله ان يلي الفعل فهو مقدم على الضمير تقديرا و
كذلك عدم جواز ضرب غلامه زيدا معلل بما ذكر وذلك انه يقال انما لم يجز ضرب غلامه زيدا لان غلامه
فاعل واصل الفاعل ان يلي الفعل فهو مقدم على زيدا لفظا واصلا فيكون الضمير قبل الذكر ولا يجوز ذكر
ضمير مفسره بعده الا في ضمير الشان لغرض تفخيم الشان بذكره اولا مبهما ثم مفسرا ليكون اوقع في
النفس كما يجي وليس هذا الغرض مقصودا فيما نحن فيه او في الضمير الذي يجي مفسره فيما بعده منصوبا
على التمييز لان ذلك المنصوب لا يجاء به الا لغرض رفع الابهام عن الضمير فلا يلبس بخلاف زيدا في مسئلتنا

ان ربه لكونه مفعولا لا لكونه للتميز فقط وانت اذا احت بعد المبهم بشي الغرض من مجيئك به بفسره
فقط لم يبق الابهام فاما اذا احت بعده بشي الغرض الاصلي منه غير التفسير كالمفعول ههنا فلا يكون في
تفسير لانه يحمل على ما هو المراد الاصلي منه ويبقى الابهام بحاله فمن ثم منع الفرا والكسائي في باب التنازع
عمال الثاني اذا توجه الاول الى المتنازع فيه بالفاعلية كما يجي خلافا للبصريه وقد جوز الاخفش وتبعه
ابن جني نحو ضرب غلامه زيدا اي اتصال الضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضا الفعل للمفعول
كاقتضايه للفاعل واستشهد بقوله جزا ربه عني عدي بن حاتم جزا الكلاب العاويات وقد فعل وبقوله
ا عصى اصحابه مصعبا ادى اليه الكيل صاعا بصاع وتجوز التاويل برب الجزا واصحاب العصيان في
قوله الا ليت شعري هل يلومن قومه زهيرا على ما جر من كل جانب والاولى تجويز ما ذهب اليه
ن على قلة وليس للبصريه منعه مع قولهم في باب التنازع بما قالوا وكذا نقول يحسن اعطيت درهمه زيدا
لان مرتبه المفعول الاول قبل الثاني وان تاخر عنه لكونه فاعلا معنى كما يجي في مفعول ما لم يسم فاعله
مثل نحو اعطيت صاحبه الدرهم وقد ضرب غلامه زيدا وكذا اذا كان لفعل مفعول يتعدى اليه الفعل بنفسه
رتبته اقدم مما يتعدى اليه الفعل بحرف الجر ظاهرا نحو ملت باحه زيدا او مقدرا نحو اخترت قومه
الرجال اي من قومه فمن ثم حسن رجوع الضمير الى المتاخر عنه في المسئلتين قوله واذا انتفى الاعراب فيهما
لفظا والقرينه او كان مضمرا متصلا او وقع مفعوله بعد الا او معناها وجب تقديمه هذا بيان لما تعرض
تقديم الفاعل على المفعول بعد ان كان جايز التاخير عنه قوله لفظا منصوب على التميز اي انتفى
... لا تقدير قوله فيهما اي في الفاعل والمفعول به الذي دل عليه سياق الكلام اي اذا انتفى
الاعراب اللفظي في الفاعل والمفعول معا مع انتفا القرينه الداله على تميز احدهما عن الاخر وجب
تقديمه ... لانه اذا انتفت العلامة الموضوعه للتميز بينهما اي الاعراب لمانع والقراين اللفظية
والمعنويه التي قد توجد في بعض المواضع داله على تعيين احدهما من الاخر كما يجي فيلزم كل واحد مركزه
عرفا بالمكان الاصلي والقرينه اللفظيه كالاعراب الظاهر في تابع احدهما او كليهما نحو ضرب موسى
عيسى الظريف واتصال علامة الفاعل بالفعل نحو ضربت موسى حبلى او اتصال ضمير الثاني بالاول نحو
ضرب فتاه موسى والمعنويه نحو اكل الكمثرى موسى واستخلف المرتضى المصطفى صلى الله عليهما ونحو
ذلك وكذا ان كان الفاعل ضميرا متصلا وجب تقديمه على المفعول سوا كان المفعول اسما ظاهرا
نحو ضربت زيدا او مضمرا منفصلا كما ضربت الا اياك او مضمرا متصلا كضربتك ليلا يصير المتصل
منفصلا فان قيل ففي المثال الذي اوردته اخيرا اعني ضربتك صار الذي هو ضمير متصل منفصلا
عن عامله قلت لما كان التا فاعلا وضميرا متصلا وكلا الامرين موجب للاتصال بالعامل صار
كبعض حروف الفعل الا ترى الى اسكان لام ضربت بخلاف ضربك وذلك انهم لا يجمعون

توالى اربع حركات فى كلمة واحدة فلما صار هذه المركب كالكلمة الواحدة عاملوه معاملتها لخلاف
ضربك فان المفعول فضلة بمعنى انه ليس من تمام الكلمة فصار ضمير المفعول فى ضربتك كانه اتصل بالعامل انا ولو تقدم
المفعول على الفاعل مع اتصالهما لكان الفاعل المتصل غير متصل بعامله ولا بما هو كالجزء من عامله لان المفعول وان
كان من حيث كونه ضميرا متصلا كالجزء لكنه من حيث كونه مفعولا فضلة او وقع مفعوله بعد الا اى
مفعول الفاعل نحو قولك ما ضرب زيد الا عمروا وينبغى ان تعرف اولا انك اذا ذكرت قبل اداة الاستثناء معمولا
خاصا للعامل فيما بعدها وجب ان يكون ما لذلك المقدم من الفاعلية او المفعولية او الحالية او غير ذلك
محصورا فى المتاخر وما لذلك المتاخر من تلك المعانى باقيا على الاحتمال لم يدخله الخصوص ولا العموم كما اذا قلت
مثلا ما ضرب زيد الا عمروا فضاربية زيد محصورة فى عمرو اى ليس ضاربا الا حدا الا العمرو واما مضروبية عمرو
فعلى الاحتمال اى يجوز ان يكون مضروبا لغير زيد ايضا وبالعكس لو قلت ما ضرب عمروا الا زيد مضروبية عمرو
مقصورة على زيد اى لم يضربه الا زيد وضاربية زيد باقية على الاحتمال اى يصح ان يكون ضاربا لغير عمرو ايضا
وكذا فى نحو ما جاء زيد الا راكبا يجوز ان يكون حالة الركوب لغير زيد ايضا بخلاف ما جاء راكبا الا زيد فاذا تقرر
هذا تبين ان ضرب زيد فى قولك ما ضرب زيد الا عمروا مقصور على زيد ومضروبية عمرو على الاحتمال فلو قدمت
عمروا على زيد فاما ان تقدمه عليه من دون الا نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفيه انعكاس المعنى اذ تصير المضروبية
خاصة والضاربية باقية على الاحتمال فلا يجوز واما ان تقدمه عليه مع الا نحو ما ضرب الا عمروا زيد فعنده
هنا نقول ان اردت ان عمروا وزيدا مستثنيان معا والمراد ما ضرب احدا احدا الا عمرا زيدا اختل ايضا لان
عمروا فى اصل المسئلة اعنى ما ضرب زيد الا عمرا كانت على الاحتمال وبالتقدير المذكور الان ضاربية
مختصة بزيد لان الاحتمال المذكور فيما بعد الا انما يكون فى الفاعل اذا ذكرت مفعولا خاصا نحو ما ضرب
الا زيد وكذا يكون فى المفعول اذا ذكرت فاعلا خاصا نحو ما ضربت الا زيدا اما اذا لم يذكرهما او ذكرتهما
عامين فليس فيما بعد الا الاحتمال المذكور فاعلا كان او مفعولا نحو ما ضرب الا زيد وما ضرب احدا
الا زيد فى الفاعل وما ضرب الا زيدا وما ضرب احد الا زيدا فى المفعول وكذا اذا ذكرت فاعلا ومفعولا
عامين نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمروا او قدرتهما عامين ولم يذكرهما نحو ما ضرب الا زيد عمروا اى
احد احدا الا زيد عمرا بقى المستثنيان غير محتملين وانما كان كذا اذ ليس هناك غير ذلك المفعول العام
شى يتعلق به الفاعل المستثنى وكذا ليس غير ذلك الفاعل العام شى يتعلق به المفعول المستثنى كما كان حين
ذكرتهما خاصين فيكون فى ما ضرب الا عمرا زيد المضروبية المطلقة مقصورة على عمرو والضاربية المطلقة
مقصورة على زيد ويختص مضروبية عمرو بزيد وذلك عكس المعنى هنا مع ان استثناء شيئين باداة واحدة
بلا عطف غير جائز مطلقا عند الاكثرين لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيه الا وهى حرف فلا
يستثنى بها شيئان لا على وجه البدل ولا على غيره فلا تقول ما اعطى احد شيئا الا عمرو بدرهم ولا تقول فى

لا ضارب الا زيد ولا مضروب الا عمرو
فضاربيه هنا مقصورة على
هنا ومضروبيه هنا مقصورة على
هنا مع ان

فى البدل

يتقول في غير البدل ما سخا احد بشيء الا عمرو الدينار ويجوز مطلقا عند جماعة وبعضهم فصلوا فقالوا ا
ن كان المستثنى منهما مذكورين والمستثنيان بدلين فيهما جاز نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا وذلك
ن الاسمين يكونهما بدلين مما قبل الا كانهما واقعان موقع ما ابدلا منهما اي كانهما وقعا قبل الا وليسا بمستثنيين
كانك قلت ضرب زيد عمرا ومثل هذا عند الاولين بدل ومعمول عامل يضمر من جنس الاول لا بدلان و
لمقدر ما ضرب احد احدا الا زيد ضرب عمرا وان كان المستثنى منهما مقدرين نحو ما ضرب الا زيد عمرا او كان
حدهما مذكورا دون الاخر نحو ما ضرب القوم الا بعضهم بعضا او كلاهما مذكورين لكن المستثنيين لم يبدلا
منهما نحو ما ضرب احد بشيء الا زيدا او الا زيدا سوطا لم يجز لان المستثنيين اذن ليسا كالواقعين قبل الا وهي
ضعفت عن استثناء شيئين الا على الوجه المذكور فان استدل من اجاز مطلقا بقوله وما نريك اتبعك الا
الذين هم اراذلنا بادي الراي فانه لم يذكر المستثنى منهما والمقدر وما نريك اتبعك احد في حالة الا اراذلنا في
بادي الراي اي بلا روية قوية فلغيرهم ان يعتذروا بانه منصوب بفعل مقدر اي اتبعوا في بادي الراي او بان
الظرف يكفيه رائحة الفعل فيجوز فيه ما لا يجوز في غيره وان اردت في اصل المسئلة اعني ما ضرب الا عمرا زيد
ان زيد مقدم معنى وليس بمستثنى وان المراد ما ضرب زيد الا عمرا فالمعنى لا ينعكس ولا يلزم استثناء شيئين باداة
الا ان اكثر النحاة منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون معموله الواقع بعد المستثنى هو
مستثنى منه نحو ما جاءني الا زيدا احد او تابعا للمستثنى نحو ما جاءني الا زيد الظريف او معمولا لغير العامل في المستثنى
نحو قولك رايتك لو لم تسق الا الموت ضاحكا وذلك ان ما بعد الا من حيث المعنى من جملة مستانفة غير الجملة
الاولى لان قولك ما جاءني الا زيد بمعنى ما جاءني غير زيد وجاءني زيد فاختصر الكلام وجعلت الجملتان واحدة
فالاولى ان لا يتوغل المعمول في الخبر الاجنبي عن عامله اما المستثنى فانه على طرف ذلك الخبر غير متوغل فيه
وانما جاز وقوع المستثنى منه وتابع المستثنى بعد المستثنى لان المستثنى لم تعلق بهما من وجه فكانه وكل واحد
منهما كالشيء الواحد واما نحو ضاحكا فليس في الخبر الاجنبي عن عامله اذ قولك اذ لم تسق الا الموت معمول
ليتك وضاحكا معمول الاخر فاذا ثبت هذا فان وقع معمول اخر لما قبل الا بعد المستثنى غير الثلاثة
المذكورة اما مرفوع او منصوب ولا يكون الا في الشعر كقوله كان لم يمت حي سواك ولم يقم على احد الا
عليك النوائح وكقوله لا اشتهي يا قوم الا كارها باب الامير ولا دفاع الحاجب اضمر واله عاملا اخر
من جنس الاول اي قامت النوائح واشتهي باب الامير كارها والكسائي جوز مطلقا عمل ما قبل الا فيما بعد
المستثنى بها سواء كان العمل رفعا او نصبا صريحا كان النصب كما ذكرنا او لا كما في قولك ما مررت الا راكبا
بزيد في الشعر او في غيره بلا تقدير لناصب ولا رافع وابن الانباري جوز رفع ما بعد المستثنى فقط دون النصب
فتبين لك على هذا ان ما قبل الا لا يعمل فيما بعد المستثنى على الاصح سواء كان ذلك ايضا مستثنى او لا
معنى فلا يجوز فيما ضرب زيد الا عمرا واما ضرب الا عمرا زيد وانما قلت في اول باب المسئلة معمولا خاصا

قوله انما قلت الخ ... بالحاق في بعض ...

لانه اذا كان المعمول عاما نحو ما ضرب احد الا زيدا فلا يقال ان مضروبيه زيد باقيه على الاحتمال لانه ان تبع احد شي يمكن ان يضرب زيدا كما كان في ما ضرب زيدا الا عمرا امكن ان يضرب عمرا غير زيد ايضا او معناها يعني ما في انما من معنى الحصر وذلك ان المشهور عند النحاة والاصوليين ان معنى انما ضرب زيد عمرا ما ضرب زيد الا عمرا فان قدمت المفعول على هذا انعكس الحصر كما ذكرنا فيما ضرب زيدا الا عمرا وقد خالف بعض الاصوليين في افادته الحصر استدلالا بنحو قوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وانما الولاء للمعتق واجيب بان المراد في الخبرين التاكيد فكانه ليس عمل الا بنية وليس الولاء الا بالعتق كقوله عليه السلام لا صلوة لجار المسجد الا في المسجد قوله واذا اتصل به ضمير مفعول او وقع الفاعل بعد الا او معناها او اتصل مفعوله وهو غير متصل وجب تاخيره بيان لما تعرض فوجب مخالفة الاصل اي تاخير الفاعل عن المفعول قوله اتصل به اي بالفاعل ضمير مفعول اي ضمير راجع الى مفعول ومثاله ضرب زيدا غلامه اذ لو قدمته لكان اضمارا قبل الذكر لفظا واصلا كما مر وينبغي ان يجوز عند الاخفش وابن جني كما تقدم وكذا الحكم لو اتصل ضمير المفعول بصلة الفاعل او صفته نحو ضرب زيدا الذي ضرب غلامه واكرم هندا رجل ضربها هكذا قيل ولو قيل بجواز اكرم رجل هندا ضربها لجاز لان الفصل بين الوصف والموصوف بالاجنبي غير ممتنع بخلاف الصلة والموصول اذ الاتصال الذي بين الاولين اقل مما بين الاخيرين قوله او وقع بعد الا اي وقع الفاعل نحو ما ضرب عمرا الا زيد او معناها نحو انما ضرب عمرا زيد وانما وجب تاخير الفاعل كما ذكرنا بعينه في وجوب تقديمه في ما ضرب زيد الا عمرا فان مضروبيه ما قبل الا محصورة فيما بعدها والضاربيه محتمله فلو قدمت الفاعل بلا الا لانعكس المعنى ولو قدمته معها لجاء المحذور المذكور قوله او اتصل مفعوله اي كان مفعول الفاعل ضميرا متصلا وهو غير متصل اي الفاعل غير الضمير المتصل وغير الضمير المتصل اما ضمير منفصل نحو ما ضربك الا انا او مظهر نحو ضربك زيد وانما قيد بقوله وهو غير متصل لانهما لو كانا معا متصلين نحو ضربتك لوجب تقديم الفاعل كما ذكرنا قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا في مثل زيد لمن قال من قام وليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح ووجوبا في مثل وان احد من المشركين استجارك وقد يحذفان معا مثل نعم لمن قال اقام زيد قوله لقيام قرينة جوازا لا يحذف شي من الاشيا الا لقيام قرينة سوا كان الحذف جايزا او واجبا قوله زيد لمن قال من قام الظاهر ان زيد مبتدا لا فاعل لان مطابقة الجواب للسوال اولى ومن ثم قالوا في جواب ماذا اذا كان ذا بمعنى الذي انه رفع لان السوال جملة اسمية بخلاف ما اذا كان ذا زايدا فان الاولى نصب الجواب كما يجي في باب الموصولات وايضا فالسوال عن الفاعل لا عن الفعل والاهم تقديم المسيول عنه فالاولى ان يقدر زيد قام بلى قولهم الا تعطيه فلا اليه رفع خطيه من باب حذف الفعل بلا خلاف اي ان لا تعطيه الخطية من النساء فانا لا اليه اي غير مقصر فيما يحظى به النسوان عند ازواجهن من الخدمة والتصنع وروي النصب فيهما

وجب تاخير الفاعل عند الاكثرين

على يقدر ان لا اكن خطية فلا اكون اليه قوله وليبك يزيد ضارع هذا ايضا من جنس الاولى اى ومما القرينة
فيه السوال الا ان السؤال ايضا ههنا مقدر مدلول عليه بلفظ الفعل المبني للمفعول لانه يلتبس بالفاعل اذن
على السامع فيسال عنه فكانه لما قال ليبك يزيد سال سايل من يبكيه فقيل ضارع اى يبكيه ضارع والسؤال
في الاول مصرح به والبيت للحارث بن نهيك تمامه ومختبط مما تطيح الطوايح يقال بكيته اى بكيت عليه
بحذف حرف الجر لكثرة الاستعمال وليس بقياس كما يجي في باب المتعدي من قسم الافعال والضارع
الذليل من قولهم ضرع ضراعة قوله لخصومة متعلق بضارع وان لم يعتمد على شي لان الجار يكتفي برايحة الفعل
اى يبكيه من يضرع ويذل لاجل الخصومة فان يزيد كان ملجا وظهيرا للاذلاء والضعفاء وتعليقه بيبكي المقدر
ليس بسوى في المعنى والمختبط الذي ياتيك للمعروف من غير وسيلة يقال اختبطني فلان واصله من خبطت الشجرة
اذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها مما تطيح اى تذهب وتهلك والطوايح بمعنى المطيحات يقال طوحته الطوايح
واطاحته الطوايح اى ذهبت به ورمت به ولا يقال المطوحات ولا المطيحات وهو اما على حذف الزوائد
مثل اورس فهو وارس واعشب فهو عاشب او على النسب مثل ماء دافق اى ذو دفق يقال طاح يطوح
مثل قال يقول وطاح يطيح وهو واوي من باب فعل يفعل بكسر العين فيهما عند الخليل وقوله مما تطيح متعلق
بمختبط اى يسال من اجل اذهاب الوقايع ماله وما مصدرية او بيبكي المقدر اى يبكي لاجل اهلاك المنايا يزيد
ويجوز ان يكون ما بمعنى التي اى لاجل خلال الكرم التي طوحته الطوايح ويطيح على كل تقدير حكاية حال ماضية
بورود الماضي بصورة الحال اذا كان لامرها بالا التصوير للمخاطب نحو قولك لقيت الاسد فاضربه فاقتله
قوله ووجوبا في مثل وان احد من المشركين استجارك انتصاب جوازا ووجوبا على انهما مصدر لقوله يحذف اى
يحذف حذفا جايزا او وجوبا انما كان الحذف واجبا مع وجود المفسر نحو استجارك الظاهر لان الغرض بالاتيان
بهذا الظاهر تفسير المقدر فلو اظهرته لم يحتج الى تفسير لان الابهام المحوج الى التفسير انما كان لاجل التقدير ومع
الاظهار لا ابهام والغرض من الابهام ثم التفسير احداث وقع في النفوس لذلك المبهم لان النفوس تتشوق
اذا سمعت المبهم الى العلم المقصود منه وايضا في ذكر الشي مرتين مبهما ثم مفسرا توكيد للشي في ذكر مرتين وانما
الحكم بكون احد مبتدا واستجارك خبره لعلمهم بالاستقراء باختصاص حرف الشرط بالفعلية على انه نسب الى
الاخفش جواز وقوع الاسمية بعدها بشرط كون الخبر فعلا فمثالنا على مذهبه اذن ليس من قبيل ما نحن فيه
ويبطل ما نسب اليه بوجوب النصب في ان زيدا ضربته الا على ما اجاز بعض الكوفيين من نحو لا تجزعي
ان منفس اهلكته ومع ذلك ما اولوه الا باضمار فعل رافع لمنفس اى ان هلك او ان اهلك منفس وهو مع ذلك
مردود على ما يجي الكلام عليه بعد وجميع ما ذكرنا من الوفاق والخلاف يطرد في نحو لو ذات سوار
لطمتني وهلا زيد قام اعني كل حرف لا يليه الا الفعل ويفسر الفعل المقدر اما فعل صريح كما مر او حرف يؤدي
معنى الفعل مثل ان الموضوعة للثبوت والتحقيق فهي اذن دالة على ثبت وتحقق والتزم ان يكون خبرها

طاح اى هلك وسقط وكذلك اذا تاه في الارض ٥ مر

مثال لفعلان منفس النفس اى مال كثير ٥ مر

فعلا كما يجي في قسم الحروف لكون ان مشعرا بمعنى الفعل المقدر وخبرها في صورة ذلك الفعل اعني الفعل الماضي
فيكونا معا كالفعل الصريح المفسر وذلك بعد لو خاصة نحو قوله نعم لو ان الله هداني اي لو ثبت وتحقق ان الله
هداني لجانب مع ما في خبره فاعل ذلك المقدر قوله وقد يحذفان معا مثل نعم اي يحذف الفعل والفاعل اما حذف
الفاعل وحده فلم يثبت الا عند الكسائي كما يجي في التنازع وانما حكم بعد نعم بحذف الفعل والفاعل
معا لان نعم لا تفيد معناه الافرادي ايضا الا بانضمامه الى غيره كما سبق في حد الاسم وههنا افاد المعنى الكلامي
المستقل فلابد من تقدير الكلام المدلول عليه بقرينة الكلام الذي صدقته لفظ نعم وذلك الكلام في مثالنا جملة فعلية
فيقدر بعد نعم جملة فعلية واذا كان السوال بجملة اسمية كان المقدر بعد نعم اسمية كما يقال ازيد قايم فيقول نعم
اي نعم زيد قايم وحذف الجملتين بعد حرف التصديق جايز لا واجب ولذا قال وقد يحذفان قوله فان كان
الفعلان ظاهرا بعدهما فقد يكون في الفاعلية نحو ضربني واكرمني زيد وفي المفعولية نحو ضربت واكرمت زيدا
وفي الفاعلية والمفعولية مختلفين نحو ضربني لو قال الفعلان فصاعدا او شبههما ليشمل اسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة نحو انا قائل وضارب زيدا وليشمل ايضا اكثر من عاملين نحو ضربت واهنت واكرمت زيدا لكان اعم
لكنه اقتصر على الاصل في العمل وهو الفعل وعلى اول المتعددات وهو الاثنان قوله ظاهرا بعدهما انما قال
ذلك لان بعض المضمرات لا يصح تنازعه وذلك لان المضمر المتنازع فيه لا يخلو من ان يكون متصلا او منفصلا
ويستحيل التنازع في المضمر المتصل بالعامل الاخر مرفوعا ومنصوبا لان التنازع انما يكون حيث يمكن ان يعمل
في المتنازع فيه وهو في مكانه كل واحد من المتنازعين لو خلاه الاخر والعامل الاول يستحيل عمله في المضمر المتصل
بالعامل الاخر لان المتصل يجب اتصاله بعامله او بما هو كجزئه ولا يتصل بعامل اخر واما المنفصل فان كان مرفوعا
نحو ما ضرب وما اكرم الا انا وكذا الظاهر الواقع هذا الموقع نحو ما قام وما قعد الا زيد فلا يجوز ايضا ان يكون من
باب التنازع على الوجه الذي التزمه البصريون وهو ان الاول اذا توجه الى المتنازع بالفاعلية والغير فلابد ان
يكون فيه ضمير موافق للمتنازع وانما لم يجز ان يكون منه لان الملغى ان كان هو الاول واضمرت فيه ضميرا مطابقا
للمتنازع فان كان بعد الا صار هكذا ما ضربت وما اكرم الا انا وما قام اي هو اعني زيدا وما قعد الا زيد
فيكون الا انا مستثنى من المتعدد المقدر في ما اكرم وكذا الا زيد مستثنى من المتعدد المقدر في ما قعد ولا يجوز ان يكونا
مستثنيين من ما ضربت وما قام لانه لا متعدد فيهما لا ظاهرا ولا مقدرا فيصير الضرب والقيام منفيين عن المتنازع
بعدما كانا مثبتين له وشرط باب التنازع ان لا يختلف المعنى بالاضمار في الملغى وان كان الاضمار في الملغى مع
الا قلت في الاول ما ضرب الا انا وما اكرم الا انا اذ لا يمكن اتصال الضمير مع الفصل بالا فلا يكون من باب التنازع
لان الملغى في التنازع يجب ان يكون خاليا من العمل في المتنازع وفي بابه اعني الضمير كضربت واكرمني زيد
وكذا ضرب واكرمت هند عند الكسائي او يكون فيه عن المتنازع اعني الضمير في نحو ضرباني واكرمت الزيدين
ليظهر كونه ملغى وكون الاخر هو المعمل ولا يظهر في الا انا الذي بعد ما ضرب نيابة عن الا انا الذي بعد ما اكرم

كرمت زيدا

نحو
اصل وهو الفعل

نايب ه

كما ظهرت فى الف ضربا نيابة عن الزيدين فى قولك ضربا واكرمت الزيدين فلا يظهر كون ما ضرب
ملغى وكون ما اكرم معملا اذ لكل منهما من الفاعل مثل ما للاخر على السواء وكذا يجب ان يقول فى الثانى ما قام
الا هو وما قعد الا زيد لا يستعمل مثله فى كلامهم بل المستعمل ما قام وما قعد الا زيد ويجوز ان يكون هذا من باب
التنازع عند الكسائى ويكون الفاعل محذوفا من الاول مع اعماله للثانى كما هو مذهبه على ما يجى
ويلزم البصريين ايضا فى هذا المقام متابعة الكسائى فى مذهبه لانهم يوافقونه ههنا فى انه من باب الحذف
لا الاضمار حذفوا الفاعل مع الدلالة الثانى عليه لانه هو وكل ما ذكرنا على اعمال الثانى فى المنفصل المرفوع
يجى مثله فى اعمال الاول فيه وان كان المتنازع فيه منفصلا منصوبا نحو ما ضربت وما اكرمت الا اياك
جاز ان يكون من باب التنازع ويكون قد حذفت المفعول مع الامن الاول مع اعمال الثانى او من الثانى
مع اعمال الاول اذ المفعول يجوز حذفه بخلاف الفاعل وكذا المجرور والمنصوب المحل نحو مت وقعدت
بك فعلى هذا يجوز التنازع فى المضمر المنفصل المنصوب والمجرور ولا سيما اذا تقدم ذلك الضمير على العاملين
نحو اياك ضربت واكرمت وبك قمت وقعدت فقول المص ظاهرا غير وارد مورده وكذا قوله بعدهما
لا حاجة اليه اذ قد يتنازعان ما هو قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت واياك
ضربت واكرمت قوله فقد يكون اى التنازع اعلم ان العاملين فى التنازع على ضربين لانهما اما متفقان
او مختلفان والمتفقان على ثلثة اضرب لانهما اما ان يتفقا فى التنازع فى الفاعلية حسب نحو ضربنى
واكرمنى زيد او فى المفعولية حسب نحو ضربت واكرمت زيدا او فى الفاعلية والمفعولية معا نحو ضربنى
واكرم زيد عمرا ولم يذكر المص هذا الثالث لانه يعلم بالقسمين الاولين لانهما اذا تنازعا فى الفاعلية و
المفعولية معا قد تنازعا فى الفاعلية وتنازعا ايضا فى المفعولية والمختلفان على ضربين لانه اما ان يطلب الاول
للفاعلية والثانى للمفعولية نحو ضربنى واكرمت زيدا او بالعكس نحو ضربت واكرمنى زيد فقوله مختلفين
حال من الفعلين لان معنى قوله فقد يكون اى التنازع فقد يتنازعان اى فقد يتنازع الفعلان فى
الفاعلية والمفعولية مختلفين واحترز بقوله مختلفين عن القسم الثالث من اقسام المتفقين لانهما
تنازعا فى ذلك القسم فى الفاعلية والمفعولية ايضا لكن متفقين فى التنازع وانما احترز عنه لان هذا القسم
كما ذكرنا يعلم من القسمين الاولين حتى لا يتكرر بعض الاقسام قوله ويختار البصريون اعمال الثانى و
الكوفيون الاول اى البصريون يقولون المختار اعمال الثانى مع تجويز اعمال الاول ايضا وكذا الكوفيون
يقولون المختار اعمال الاول مع تجويز اعمال الثانى وانما اختار البصريون اعمال الثانى لانه اقرب
الطالبين الى المطلوب فالاولى ان يستبد به دون الابعد وايضا لو اعملت الاول فى العطف فى نحو قام
وقعد زيد لفصلت بين العامل ومعموله باجنبى بلا ضرورة ولعطفت على الشى وقد بقيت منه بقية
وكلاهما خلاف الاصل ولا يجى هذه العلة فى غير العطف نحو جاءنى لاكرمه زيد وكاد يخرج زيد وقال

قيل عليه بحث لان الاختلاف فى الاختيار انما يتاتى فى التنازع
لا فى المتقدم لان الاول اقرب [illegible] ولا فى المتوسط لان العامل
الاول قد يسلط عليه ولا تخالف العلة للاصل [illegible]
فى القرب واستبان ان الاول [illegible]

اى يطلب الاول [illegible] التنازع يكون فاعلا له [illegible]

الكوفيون اعمال الاول اولى لانه اول الطالبين واحتياجه الى ذلك المط اقدم من احتياج الثاني ولا شك
مع الاستقراء ان اعمال الثاني اكثر في كلامهم قوله الاول اى اعمال الاول قوله وان اعملت الثاني نحو الفاعل
في الاول على وفق الظاهر دون الحذف خلافا للكسائي وجاز خلافا للفراء وحذفت المفعول ان استغني
عنه والا اظهرت هذا بيان انه اذا اعملت الثاني على ما هو اختيار البصريين فكيف يكون حال الاول فقال الاول
اذن اما ان يطلب المتنازع للفاعلية او للمفعولية فان كان الاول نحو ضربني واكرمت زيدا فالبصريون
يضمرون في الاول فاعلا مطابقا للاسم المتنازع في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فيقول ضربني
واكرمت زيدا ضرباني واكرمت الزيدين ضربوني واكرمت الزيدين ضربتني واكرمت هندا ضربتاني و
اكرمت الهندين ضربنني واكرمت الهندات ويلزمهم الاضمار قبل الذكر كما ذكرنا قبل والكسائي يحذف
الفاعل من الاول حذرا من الاضمار قبل الذكر فحاله كما قيل شعر فكنت كالساعي الى مثعب موائلا من
سبل الراعد وذلك لان حذف الفاعل اشنع من الاضمار قبل الذكر لانه قد جاء بعده ما يفسره على انه وان لم
يجئ لمحض التفسير كما جاء في نحو ربه رجلا ونعم رجلا فيقول ضربني واكرمت زيدا او الزيدين او الزيدين او هندا او الهندين
او الهندات ونقل المص عن الفراء انه في هذه المسئلة اى اعمال الثاني اذا طلب الاول للفاعلية وقال ابن يوجب
اعمال الاول في مثل هذا والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا ان الثاني ان طلب ايضا للفاعلية نحو ضرب واكرم
زيد جاز ان تعمل العاملين في المتنازع فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين لكن اجتماع المؤثرين التامين على اثر
واحد مدلول على فساده في الاصول وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية قال وجاز ان ياتي بفاعل الاول
ضميرا بعد المتنازع نحو ضربني واكرمني زيد هو جئت بالمنفصل لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر وان طلب
الثاني للمفعولية مع طلب الاول له لاجل الفاعلية نحو ضربني واكرمت زيدا هو يعين عنده الاتيان بالضمير
بعد المتنازع كما رايت كل هذا حذرا مما لزم البصريين والكسائي من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل
وحذفت المفعول ان استغنيت عنه والا اظهرت يعني اذا اعملت الثاني وطلب الاول للمفعولية فالواجب
حذف المفعول ووافق البصريون ههنا الكسائي في حذف المفعول بخلاف الفاعل لان الحذف هناك
ايضا كان الوجه للزوم الاضمار قبل الذكر الا انه تعذر لان الفاعل لا يحذف وفي المفعول هذا المانع مرتفع
لانه فضلة يحذف في السعة فكيف مع مثل هذا المحوج اعني الاضمار قبل الذكر قوله ان استغنيت عنه في
مثل ضربت واكرمني زيد لا تقول ضربته واكرمني زيد وقال المالكي يجوز ذلك على قلة قوله والا اظهرت يعني
ان لم يستغن عن المفعول اظهرت وذلك لكونه احد مفعولي باب علمت مع ذكر الاخير فانه لا يجوز حذفه
على ما هو المشهور عندهم وذلك لكون مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقي لان المعلوم في قولك علمت
زيدا قائما مصدر المفعول الثاني مضافا الى الاول اى علمت قيام زيد بخلاف مفعولي اعطيت فان كل واحد
منهما مفعول اذ زيد في قولك اعطيت زيدا درهما معطى وكذا الدرهم ولا يجوز ايضا اضماره لكونه اضمارا

قبل الذكر في المفعول لا في الفاعل فلم يبق بعد تعذر الحذف والاضمار الا الاظهار واعترض على هذا بانه يجوز
في السعة وان كان قليلا حذف احدى مفعولي باب علمت عند قيام القرينة لان كل واحد منهما في الظاهر منصوب
براسه ظاهر في المفعولية كمفعولي باب اعطيت وقد جاء ذلك في القرآن والشعر قال الله تع ولا يحسبن الذين
يبخلون بما اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم اي بخلهم هو خيرا لهم بحذف اولهما وقال الشاعر لا تخلنا على غرايك انا
طالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا اذلاء بحذف ثانيهما سلمنا انه امتنع الحذف لم امتنع الاضمار نحو حسبنيه
وحسبت زيدا قايما قوله لكونه اضمارا قبل الذكر في المفعول قلنا ان جاز الحذف في هذا المفعول فاحذف وان لم
يجز فهو كالفاعل فليجز فيه ايضا الاضمار قبل الذكر لمشاركته الفاعل في علة جواز الاضمار قبل الذكر وهو امتناع
جواز حذفه سلمنا انه يمتنع الاضمار قبل الذكر في المفعول المطلق لم لا يجوز اضمار بعد الذكر كما هو مذهب الفراء
في ضربني واكرمت زيدا هو فنقول ههنا حسبني وحسبت زيدا قايما اياه كما ذكر السيرافي هنا والحق ان يقال
في هذا الاخير ان الفصل بين المبتدا والخبر بالاجنبي قبيح ولا سيما اذا صارا في تقدير اسم مفرد بسبب كون مضمونهما
معمولا حقيقيا للعلمت وبابه قوله وان اعملت الاول اضمرت الفاعل في الثاني والمفعول على المختار الا ان يمنع
مانع فتظهر هذا بيان انه اذا اعملت الاول على ما هو اختيار الكوفيين فكيف يكون حال الثاني فقال
لا يخلو اما ان يطلب للفاعلية او للمفعولية فنقول في الاول ضربت وضربني زيدا وضربت وضرباني الزيدين وضربت
وضربوني الزيدين وضربت وضربتني هندا وضربت وضربتاني الهندين وضربت وضربنني الهندات تضمر الفاعل
في الثاني على وفق الظاهر بلا خلاف من احد لانه ليس اضمارا قبل الذكر لكون المتنازع من حيث كونه معمولا للاول
مقدما على العامل الثاني تقديرا وان كان موخرا لفظا قوله والمفعول على المختار اي واضمرت المفعول ايضا في الثاني
كالفاعل على الوجه المختار فيكون ضميرا بارزا ولا تحذفه نحو ضربني وضربته زيد ويجوز حذفه ايضا لكونه فضلة اما
اما اختيار الاضمار فلان الثاني اقرب الطالبين فالاولى اذا لم يحط بمطلوبه مع الامكان ان يشغل بما يقوم مقام
المط ويخلفه حتى يترك ذلك المط للابعد الذي حقه ان لا يعمل مع وجود الاقرب وحتى لا يظن بسبب عدم
تاثيره فيه مع القرب انه ليس مطلوبه وانه موجه الى غيره فلما اتفق البصريون والكوفيون في مثل هذه المسئلة
يعني اذا اعملت الاول والثاني طالب للمفعول على ان المختار اضمار المفعول في الثاني كان خلو الثاني من الضمير في
قوله تع هاؤم اقرؤا كتابيه وقوله اتوني افرغ عليه قطرا دليلا للبصرية على ان المختار اعمال الثاني والا كان
فصيح الكلام اي القرآن على غير المختار اي على حذف المفعول من الثاني عند اعمال الاول قوله الا ان يمنع مانع
من الاضمار فتظهر وذلك اذا كان المفعول احد مفعولي باب علمت ويلزم من اضماره مطابقا للمعود اليه
مخالفة بينه وبين المفعول الاول في الافراد او التثنية او الجمع او التذكير او التانيث نحو حسبني وحسبتهما
منطلقين الزيدان منطلقا قال المص لم يجز حذف منطلقين لكونه ثاني مفعولي حسبت ولا اضماره لانك
واضمرته مثنى ليطابق المفعول الاول اذ هما مبتدا وخبر في الاصل وتطابقهما في الافراد والتثنية والجمع و

التذكير والتانيث واجب لخالف المعود اليه وهو منطلقا ولو اضمرته مفردا لطابق المرجوع اليه لا الى
المفعول الاول فلما امتنع الحذف والاضمار وجب اظهاره هذا كلامه والكلام على عدم جواز حذف احد مفعولي
حسبت قد سبق ولو سلم لم يسلم وجوب المطابقة بين الضمير والمعود اليه اذا لم تلبس المخالفة منهما قال تع فان
كانت واحدة وقبله فان كن نسا والضمير للاولاد فالاضمار قد ياتي على المعنى المقصود فيجوز حسبني وحسبتهما
اياهما الزيدان منطلقا وان كان المعود اليه مفردا مراعاة للمسند اليه وكذا تقول حسبت وحسبتاني اياه الزيدين
قايمين وحسبت وحسبتني اياه هندا قايمة وحسبتني وحسبتهما اياها هند قايما وفي كل هذا القبح حاصل
بفصل الاجنبي بين العامل والمعمول وفي بعضها بين المبتدا والخبر في الاصل قول امرئ القيس كفاني ولم اطلب
قليل من المال البيت منه لفساد المعنى هذا جواب عن استدلال الكوفية بهذا البيت في كون اعمال الاول هو المختار
وذلك انهم قالوا الشاعر فصيح وقد اعمل الاول بلا ضرورة اذ لو اعمل الثاني لم ينكسر عليه الوزن وايضا لو اعمل
الثاني لم يلزمه محذور اذ كان يكون الفاعل مضمرا في كفاني فاختار اعمال الاول مع انه لزمه شي غير مختار بالاتفاق
وهو حذف المفعول من الثاني كما مر وفيه دليل على ان اعمال الاول مختار عند الفصحاء اذ العاقل لا يختار احد
الامرين مع لزوم مشقة ومكروه له في ذلك الامر دون الامر الاخر الا لزيادة ذلك الذي اختاره في الحسن على
الاخر اجاب البصرية بان هذا الاستدلال انما يصح اذا كان البيت من باب التنازع وليس منه لفساد المعنى
وبيانه مبني على مقدمة وهي ان لو سوى شرطها وجزاها سواء كانا مثبتين او منفيين فان كانا مثبتين وجب
انتفاوهما نحو لو كان لي مال لحججت فالحج ووجود المال منفيان وان كانا منفيين وجب ثبوتهما لان نفي النفي اثبات
نحو لو لم تزرني لم اكرمك فالزيارة والاكرام مثبتان وان كان احدهما مثبتا دون الاخر وجب ثبوت المنفي وانتفاء
المثبت نحو لو لم تشتمني اكرمتك ولو شتمتني لم اكرمك رجعنا الى فساد معنى البيت لو كان من باب التنازع
وذلك ان قوله ان ما اسعى لادنى معيشة شرط لو فيكون منفيا فيكون المعنى لم يثبت ان سعيي لادنى معيشة اي ان طلبي
لقليل من المال وقوله كفاني جزاء لو وقوله لم اطلب قليل من المال عطف عليه فيكون حكمه حكم الجواب فيكون
عدم طلب قليل من المال منفيا اي ثبت ان طلبي لقليل من الاثبات وهو اثبات لما نفاه بعينه في المصراع الاول
فيكون تناقضا فيفسد المعنى فان قال الكوفي ان التناقض انما جا لجعلك الواو في ولم اطلب للعطف ونحن نقول
ان الواو للحال فالجواب انك يكون اذن مستشهدا بما يحتمل العطف الراجح والحال المرجوح اذ واو العطف اكثر
من واو الحال والاستشهاد ينبغي ان يكون بالراجح او بما هو نص في المقصود لا بما يحتمله وغيره على السوا
فكيف اذا كان غير المقصود راجحا والمقصود مرجوحا فان قلت فالام توجه قوله ولم اطلب اذا لم يكن موجها
الى قليل قلنا قيل الى المجد المحذوف المدلول عليه بقوله بعد ولكنما اسعى لمجد موثل وقد يدرك المجد الموثل امثالي
والمعنى لو كان سعيي لتحصيل اقل ما يعاش به من المال لكنت اكتفي بذاك لانه قد يحصل لي ذلك ولم اكن اطلب
المجد والاظهر ان مفعول لم اطلب محذوف ... كما في قوله تع يقبض ويبسط اي القبض والبسط ... فكذا ههنا

معنى البيت لو كان سعيي لقليل من المال المغني ما وجدته منه عن السعي ولم يكن مني طلب مع ذلك الوجدان
لكنت استقر واطمئن ولكني سعي لتحصيل مجد مؤثل اى مؤثل مدخر لنفسي ولعقبي يرجع اليه عند التفاخر
واعلم انه قد تتنازع الفعلان المتعديان الى ثلثه خلافا للجرمي نحو اعلمت واعلمني زيد عمرا قائما على اعمال الثاني
وحذف مفاعيل الاول واعلمني واعلمته اياه اياه زيد عمرا قائما على اعمال الاول واضمار مفاعيل الثاني
والاولى ان يقال واعلمته ذلك قصدا للاختصار اذ مفعول اعلمت في الحقيقة كما ذكرنا هو مضمون المفعولين
فيكون ذلك اشارة اليه وانما منعه الجرمي لعدم السماع وكذا تتنازع فعلا التعجب خلافا لبعضهم نظرا الى قلة
تصرف فعل التعجب تقول ما احسن وما اكرم زيدا على اعمال الثاني وحذف مفعول الاول وما احسن واكرمه
زيدا على اعمال الاول قوله مفعول ما لم يسم فاعله كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه وشرطه ان تغير
صيغة الفعل الى فعل ويفعل ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت والثالث من باب اعلمت والمفعول له
والمفعول معه كذلك واذا وجد المفعول به تعين له تقول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره
وان لم يكن فالجميع سواء قوله مفعول ما لم يسم فاعله اى مفعول الفعل الذى لم يسم فاعله وقولهم فعل ما لم يسم فاعله
اى فعل المفعول الذى لم يسم فاعله اضيف الفعل الى المفعول لانه صيغ له [illegible] الى فعل ويفعل اى الى فعل ويفعل
ونظايرهما مما يضم اوله في الماضي ويكسر ما قبل اخره حتى يعم افعل وافتعل واستفعل وفعل وفوعل و
فعلل وتفعلل وامثالها ويضم اوله في المضارع ويفتح ما قبل اخره حتى يعم يفعل ويستفعل ويفعلل وامثالها
لكنه اقتصر على الثلاثي لكونه اصلا للرباعي وذي الزيادة [illegible] ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت ولا الثالث من
باب اعلمت اعلم ان الثالث من باب اعلمت هو الثاني من باب علمت كما يجي في بابه والذى زاد بسبب الهمزة هو
المفعول الاول اذ معنى اعلمت زيدا عمرا فاضلا صيرت زيدا يعلم عمرا فاضلا فالثاني والثالث مفعولا علمت فكل
ما ثبت للمفعول الثاني من باب علمت ثبت لثالث مفاعيل اعلمت قوله اذا كان ثاني مفعولي علمت ظرفا
غير متصرف او جارا ومجرورا او جملة نحو علمت زيدا عندك او ابوه منطلق او في الدار لم يقم مقام الفاعل اذ
معنى الظرف الذى لا يتصرف لزوم نصبه على الظرفية او انجراره بمن نحو من قبلك والجار لا ينوب مع المفعول
الصريح كما يجي والجملة كما لا يقع فاعلا لا يقع موقعه ايضا بلى اذا كانت محكية جاز قيامها مقامه لكونه بمعنى
المفرد اى اللفظ نحو قوله تع قيل يا ارض ابلعي ماءك اى قيل هذا القول وهذا اللفظ وكذا قد يجي الجملة في مقام
الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله وهي في الحقيقة ماولة بالاسم الذى يتضمنه كقوله تع وتبين لكم كيف فعلنا بهم
وقوله اولم يهد لهم كم اهلكنا اى تبين لكم فعلنا بهم واولم يهد لهم اهلاكنا فصح نحو يبين لكم كيف فعلنا وما اجاز
الكسائي والفراء من قيام الجملة التى هي خبر لكان وجعل مقام الفاعل نحو كين يقام وجعل يفعل فبعيد
لوجهين احدهما ان هذين الفعلين من عوامل المبتدا والخبر وما حذف في هذا الباب من الفاعل ليس بمنوى

اجازه الفراء دون الكسائي والثاني ان الجملة لا يقوم مقام الفاعل الا محكية او مؤولة بالمصدر المضمون كما
معنى لكين القيام والمتقدمون منعوا من قيام ثاني مفعولي ظننت مطلقا مقام الفاعل قالوا لانه مسند اسند الى المفعول الاول الفاعل
فلو قام مقام الفاعل والمفعول مسند اليه صار في حالة واحدة مسندا ومسندا اليه فلا يجوز وفيما قالوا نظر لان
كون الشيء مسندا الى شيء ومسندا اليه شيء آخر في حالة لا يضر كما في قولنا اعجبني ضرب زيد عمرا فاعجب مسند الى
وضرب مسند الى زيد ولو كان لفظ مسندا الى شيء اسند ذلك الشيء الى ذلك اللفظ بعينه لم يجز وهنا كما يكون
الشيء مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى شيئين كغلام في قولك فرس غلام زيد واما المتأخرون فقالوا يجوز نيابته
عن الفاعل اذا لم يلتبس كما اذا كان نكرة واول المفعولين معرفة نحو ظن زيدا قائم لان التنكير يرشد الى انه هو الخبر
في الاصل والذي ارى انه يجوز نيابته عن الفاعل معرفة كان او نكرة واللبس يرتفع مع الزام كل من
المفعولين مركزه وذلك بان يكون ما كان خبرا في الاصل بعد ما كان خبرا في الاصل بعد ما كان مبتدأ فلا يجوز
في نحو علمت زيدا اباك مع اللبس تقديم الثاني على الاول وهذا كما قلنا في نحو ضرب موسى عيسى وكذا في نحو
اعلمت زيدا اباك فاذا الزم كل واحد مركزه لم يلتبس اذا قام مقام الفاعل وهو في مكانه وليس معنى قيام المفعول
مقام الفاعل ان يلي الفعل بلا فصل بل معناه ان يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل فمعنى علم زيدا ابوك والمرفوع
ثاني المفعولين واعلمت زيدا ابوك والمرفوع ثالث المفاعيل وكذا يجب حفظ المراتب في باب اعطيت اذا
التبست مخالفته نحو اعطيت زيدا اخاك فان لم تلتبس لقرينة جاز العدول كقوله تع افرايت من اتخذ الهه هويه
هذا الذي قلنا من حيث القياس ولا شك ان السماع لم يأت الا بقيام اول مفعولي علمت لكون مرتبته بعد
الفاعل بلا فصل والجار احق بصفته وكذا لم يسمع الا قيام اول مفاعيل اعلمت كقوله نبئت عمرا غير شاكر نعمتي
لانه في الحقيقة فاعل علم اذ معنى اعلم زيد عمرا منطلقا علم زيد عمرا منطلقا وقيام ثاني مفاعيل اعلمت مقام الفاعل
اولى من حيث القياس من قيام ثالثها كما كان قيام اول مفعولي علمت اولى مفعولي علمت زيدا اباك ولا يلتبس
مع لزوم كل مركزه والمفعول له والمفعول معه كذلك انما لا يقومان مقام الفاعل لان النائب مناب ينبغي
ان يكون مثله في كونه من ضروريات الفعل من حيث المعنى وان جاز ان لا يذكر لفظا كما ان الفاعل من ضروريات الفعل
ولا شك ان الفعل لا بد له من مصدر اذ هو جزؤه وكذا لا بد له من زمان ومكان يقع فيهما ولا بد للمتعدي من حيث
المعنى من مفعول به يقع عليه وكذا المجرور مفعول به لكن بواسطة حرف الجر ولهذا كان كل مجرور ليس من ضروريات
الفعل لم يقم مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل نحو جئتك للسمن فلا يقال جيء للسمن اذ رب فعل بلا غرض لكونه
عبثا ومن ثم لم يقم المفعول له مقام الفاعل وانما لم يقم المفعول معه مقامه اذ هو مصاحب ورب فعل يفعل
بلا مصاحب مع ان معه الواو التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال والفاعل كجزء الفعل ولو حذفتها لم يعرف
كونه مفعولا معه وكذا التمييز والمستثنى ليسا من ضرورياته واجاز الكسائي نيابة التمييز لكونه في الاصل فاعلا
فقال في طاب زيد نفسا طيبت نفس واما الحال فانها وان كانت من ضروريات الفعل لكن قلة مجيئها في الكلام

منعتها من النيابة عن الفاعل الذي لا بد لكل فعل منه واذا وجد المفعول به تعين له اى للقيام مقام الفاعل
وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل اشد منه لساير المنصوبات هذا مذهب البصريين واما الكوفيون
ووافقهم بعض المتاخرين فذهبوا الى ان قيام المفعول به مقام الفاعل اولى لا انه واجب استدلالا بالقراءة الشاذة
ليجزى قوما بما كانوا يكسبون حيث قرء بنيابة الجار عن الفاعل مع وجود المفعول به المنصوب بالنصب
لولا نزل عليه القران بالنصب وبقول الشاعر ولو ولدت فقيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو الكلابا واشاله
ومنع الجزولى نيابة المنصوب بسقوط الجار مع وجود المفعول به المنصوب من غير حذف الجار كما فى امرتك الخير
والوجه الجواز لا لتحاقه بالمفعول به الصريح والاخفش اجاز نيابة الظرف والمصدر مع وجود المفعول به بشرط
تقدمهما على المفعول به ووصفهما والشرط فى المفعول المطلق القائم مقام الفاعل ان يكون ملفوظا به وقد اجاز
سيبويه اضمار المصدر المعهود فقال لمن ينتظر القعود قد قعد او الخروج قد خرج بناء على قرينة التوقع اى قعد
القعود المتوقع ويجوز نيابة المصدر المدلول عليه بغير لفظ العامل اذا كان المصدر مفعولا به نحو قولك قمت
فاستحسن اى استحسن قيامى ويشترط فى المفعول المطلق ايضا ان لا يكون لمجرد التوكيد اذ النائب عن الفاعل
يجب ان يكون مثله فى افادة ما لم يفده الفعل حتى تتبين احتياج الفعل اليه ليصيرا معا كلاما فلو قلت ضرب
ضرب لم يجز لان ضرب مستغن عن دلالته على ضرب عن قولك ضرب بل يقال ضرب ضربة او الضرب الفلانى
ولذلك قال المص ضرب شديد وكذا يشترط الفائدة المتجددة فى كل ما ينوب عن الفاعل فلا تقال ضرب شئ
ولا جلس مكان او زمان او فى موضع لان هذه الاشياء معلومة من الفعل ولا فائدة متجددة فى ذكرها ويشترط
فى الظرف النائب ان يكون متصرفا ملفوظا به وقد اجاز بعضهم فى غير الملفوظ به مع القرينة نحو انت فى دار
ضرب اى ضرب فيها وقوله تعالى كل اولئك كان عنه مسئولا عنه مرفوع المحل بمسئولا المقدر المفسر بمسئولا
الظاهر كما فى قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك لكن ليس فى مسئولا المفسر ضمير كما كان فى استجارك
المفسر وذلك لاصالة الفعل فى رفع المسند اليه فلا يجوز خلوه منه بخلاف اسمى الفاعل والمفعول والاكثرون
على انه اذا فقد المفعول به تساوت البواقى فى النيابة ولم تفضل بعضها بعضا ورجح بعضهم الجار والمجرور
منها لانه مفعول به لكن بواسطة حرف ورجح بعضهم الظرفين والمصدر لانها مفاعيل بلا واسطة وبعضهم المفعول
المطلق لان دلالة الفعل عليه اكثر والاولى ان يقال كل ما كان ادخل فى عناية المتكلم واهتمامه بذكره و
تخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة وذلك اذن الى اختيار والاول من باب اعطيت اى ما له مفعولان
اولهما ليس بمثله وانما كان اولى لان فيه معنى الفاعلية دون الثانى ففى اعطيت زيدا درهما زيد عاط
اى اخذ والدرهم معطو وفى كسوت عمرا جبة عمرو مكتس والجبة مكتساة وكذا فى غيره قوله ومنها المبتدا
والخبر فالمبتدا هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه او الصفة الواقعة بعد حرف النفى والف الاستفهام
رافعة لظاهر مثل زيد عالم وما قائم الزيدان وما قائم الزيدان فان طابقت مفردا جاز الامران والخبر هو المجرد المسند
المغاير للصفة المذكورة اعلم ان المبتدا اسم مشترك بين ماهيتين فلا يمكن جمعهما فى حد لان الحد مبين للماهية بجميع

ريقرأ ليجزى قوما بما كانوا يكسبون ٥ مر
ويتطبق قول الاخر
انيح لدنين العلى كلاليا
به ورثنيت الى

وفيما جاز بعضهم فى غير النصرف نحو قعد
عندك وليس لى معه
اى مسئولا عنه مسئولا فى كل

ابن حسين فى صح التسهيل انما يفيد
ولا اعتماد على ذو الامران كالصفة

مس

اجزائها فاذا اختلف الشيآن في الماهية لم يجتمعا في حد فافرد المص لكل واحد منهما حدا وقدم منهما ما هو
الاكثر في كلامهم وفسر الزمخشري والمصنف العوامل اللفظية في حد المبتدا بنواسخ المبتدا وهي كان وان وظن
اخواتها وما ولا والاولى ان يطلق ولا يخص عاملا دون عامل صونا للحد عن اللفظ المجمل ونجيب عن قولهم بحسبك
زيد وما في الدار من احد بزيادة البا ومن فكانهما معدومان وعن قولهم في نحو ان زيدا منطلق وعمرو وان عمرو معطوف
على محل اسم ان لكونه مرفوع بالابتدا بجواب قريب عن الاول وذلك ان ان لفظا لم تغير معنى الجملة صارت
كالحروف الزائدة التي لا فائدة فيها الا التاكيد لكنه يشكل بقولهم لا رجل ظريف في الدار حملا الرفع هذه الصفة على
محل الاسم الذي هو المبتدا ان اخترنا مذهب الاخفش والمبرد وهو ان لا هذه عاملة وخبرها مرفوع بها كان
اسمها منصوب الموضع ووجه الاشكال هو ان لا ليس زائدا ولا جاريا مجرى الزايد فاسمها اذن ليس بمجرد عن
العامل اللفظي وهو المبتدا والامر يجرا الحمل على موضعه بالرفع ولا يشكل ان اخترنا مذهب سيبويه وهو ان لا ليست
بعاملة والخبر مرفوع لكنه خبر المبتدا فان قيل نحن لا نحمل الصفة المرفوعة على اسمها وحده بل على محل المركب الذي
هو لا مع اسمها وهذا المركب مجرد عن العوامل فالجواب انه قد خرج اذن هذا المركب عن حد المبتدا لقولهم هو الاسم
المجرد وليس هذا المركب باسم بل هو حرف مع اسم الا ان يقال انه بالتركيب صار كاسم ولكن الاعتراض وارد على كل حال
على مذهب من اجاز رفع صفة لا التبرية اذا كان مضافا نحو لا غلام رجل ظريف في الدار فانه لا يصح فيه دعوى التركيب
وصيرورتها كاسم واحد قوله الاسم المجرد لا يرد عليه نحو تسمع بالمعيدي لان تراه وقوله سوا عليهم انذرتهم
عند من قال ان انذرتهم مبتدا لتاويلهما بالاسم اي سماعك بالمعيدي وسوا عليهم انذارك وتركه ولو قال المبتدا
الاسم المسند اليه لدخل فيه الفاعل ولو اقتصر على قوله الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لدخل فيه الاسما التي
لم تركب مع عاملها نحو واحد واثنان والخبر والمبتدا الثاني فقوله مسندا اليه خرجت الثلثة قوله والصفة الواقعة
الخ هذا هو حد المبتدا الثاني والنحاة تكلفوا ادخال هذا ايضا في حد المبتدا الاول فقالوا ان خبره محذوف
لسد فاعله مسد الخبر وليس بشي بل لم يكن لهذا المبتدا اصلا من خبر حتى يحذف ويسد غيره مسده ولو تكلفت
له تقدير خبر لم يتات اذ هو في المعنى كالفعل والفعل لا خبر له فمن ثم تم بفاعله كلاما من بين جميع اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة ولهذا ايضا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع الا على لغة اكلوني البراغيث
ونعني بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة قوله رافعة لظاهر احتراز عن نحو اقايمان الزيدان
واقايمون الزيدون فانه خبر ونريد بالظاهر ما كان بارزا غير مستكن سوا كان ظاهرا نحو اقايم الزيدان او
مضمرا كقولك بعد ذكر الزيدين اقايم هما فان قولك هما فاعل مع انه ضمير قوله بعد حرف النفي والف
الاستفهام كذا بعد هل الاستفهامية نحو ما قايم الزيدان وان قايم الزيدان وهل حسن الزيدون والاخفش
والكوفيون جوزوا رفع الصفة للظاهر على انه فاعلها من غير اعتماد على الاستفهام او النفي نحو قايم
الزيدان كما يجيزون في نحو في الدار زيدان بعمل الظرف بلا اعتماد واجرى نحو غير قايم الزيدان مجرى

سا قايم لكونه بمعناه قال غير ما سوف على الزمن منقضى بالهم والحزن ومثل ذلك اقل رجل يقول ذلك
الا زيد عندابى على كما يجئ فى باب الاستثنا وكذا قولهم خطيه يوم لا اصيد فيه اى قل رجل يقول ذلك وبخطى
يوم لا اصيد فيه اى نقل وسدد فهذه كلها مبتدات لا اخبار لها لما فيها من معنى الفعل ولا تدخل نواسخ المبتدا عليها
لما فيها من معنى النفى فيلزم الصدر ورب عندابى عمرو مبتدا لا خبر له كما قل رجل لما فيه من معنى التقليل الذى هو قريب
من النفى كما يجئ فى باب حروف الجر وجوز عند الاخفش والفرا ان قايما الزيدان وسوغ الكوفيون هذا الاستعمال
فى ظن ايضا نحو ظننت قايما الزيدان وكلاهما بعيد عن القياس لان الصفة لا تصير مع فاعلها جملة كالفعل
الا مع دخول معنى يناسب الفعل عليها كمعنى النفى والاستفهام او دخول ما لا بد من تقديرها فعلا معه كاللام
الموصولة واما ان وظن فليسا من ذينك فى شى بل هما طالبان للاسمية فلا يصح تقديرها فعلا معهما واما العامل
فى المبتدا فقال البصريون هو الابتدا وفسروه بتجريد الاسم عن العوامل للاسناد ويكون معنى الابتدا فى المبتدا الثانى
تجريد الاسم عن العوامل لاسناده الى شى واعترض بان التجريد امر عدمى فلا يوثر واجيب بان العوامل فى كلام العرب
علامات فى الحقيقة لا موثرات والعدم المخصوص اعنى عدم الشئ المعين يصح ان يكون علامة لشى مخصوص صيغته
وفسر الجزولى الابتدا بجعل الاسم فى صدر الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه او لاسناده حتى سلم من اعتراض
بان التجريد عدمى فلا يوثر ثم قال المتاخرون كالزمخشرى والجزولى هنا الابتدا هو العامل فى الخبر ايضا لطلبه لهما
على السوا ونقل الاندلسى عن سيبويه ان العامل فى الخبر هو الابتدا ويحكى هذا عن ابى على وابى الفتح و
الكسائى والفرا انهما يترافعان وقد قررنا هنا فى حد العامل وقال بعضهم المبتدا الاول يرتفع باسناد ا
كما قال خلف فى ارتفاع الفاعل وقال الكوفيون المبتدا الاول يرتفع بالضمير العايد من الخبر اليه لاشتراطهم الضمير
الخبر الحامل ايضا كما يجى فان طابقت مفردا جاز الامران اى ان كانت الصفة المذكورة مطابقة للمرفوع
بعدها فى الافراد جاز الامران كونها مبتدا ما بعدها فاعلها وكونها خبرا عما بعدها فنقول الصفة الواقعة بعد
حرف الاستفهام وحرف النفى اما ان يكون مفردة او لا فان كانت مفردة فالمسند اليه بعدها اما مفرد او لا
فالمفردة المفرد ما بعدها يحتمل وجهين كما ذكرنا الان والمفردة التى ما بعدها ليس بمفرد مبتدا لا غير ما بعدها
فاعلها والتى ليست بمفردة فلا بد من مطابقة ما بعدها لها نحو اقايمان الزيدان واقايمون الزيدون والاظهر انها
خبر عما بعدها ويحتمل ان يكون مبتدا ما بعدها فاعلها على لغة يتعاقبون فيكم ملايكة والعامل فى المبتدا الثانى
تجريده عن العوامل لاسناده الى شى اخر وعلى ما اخترنا فى حد العامل مرافعه هو وفاعله كالمبتدا الاول
وخبره لان كون كل واحد منهما عمدة يقوم بالاخر كالمبتدا والخبر والخبر هو المجرد دخل فيه المبتدا الاول
والثانى والاسماء المعدودة المسند اخرج منه المبتدا الاول والاسماء المعدودة المغاير للصفة المذكورة
اخرج المبتدا الثانى [illegible] المبتدا التقديم [illegible] فى داره زيد [illegible]
انما كان اصل المبتدا التقديم لانه المحكوم عليه ولا بد من وجوده قبل الحكم فقصد فى اللفظ ايضا ان يكون ذكره

قبل ذكر المحكوم عليه واما تقدم الحكم في الجملة الفعلية فلكونه عاملا في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل المعمول وانما
اعتبر هنا الامر اللفظي اعني العمل والغي الامر المعنوي اعني تقدم المحكوم عليه على الحكم لان العمل طاري والاعتبار
بالطاري دون المطروء عليه واما وجوب تقدم الحكم في نحو اقايم الزيدان مع ان كل واحد عامل في الاخر على الصحيح
فلكون الصفة فرعا على الفعل في العمل وقيل انما قدم الفعل في الفعلية لكون الفعل محتاجا الى الاسم واستغنا الاسم عنه
فارادوا في الجملة المركبة منهما تتميم الناقص بالكامل وقصدوا ايضا الايذان من اول الامر انها فعلية ولو بدي
بالاسم لاحتمل مصيره ورتبه كلاما باسم اخر وبالفعل فلم يتعين للفعلية من اول الامر ومن ثم اي ومن جهة كون
اصل المبتدا التقدم جازت هذه المسئلة يعني ان قيل لم جازت وفيها اضمار قبل الذكر قلنا لان اصل المبتدا
التقدم فالتقدير زيد في داره فالمعود اليه بعد الضمير لفظا وقبله تقديرا واشتمع صاحبها في الدار اي سماع هذه
ايضا معلل بكون اصل المبتدا التقدم فيكون الضمير في صاحبها راجعا الى الدار المؤخر عن صاحبها لفظا واصلا
فيكون ضميرا قبل الذكر فلا يجوز ومن جوز ضرب غلامه زيدا ينبغي ان يجوز هنا لان طلب المبتدا الخبر كطلب الفعل
للمفعول بل اشد وكان ترتيب الكلام يقتضي ان يذكر المصنف هاهنا المواضع التي يجب فيها تقدم المبتدا والمواضع
التي يجب فيها تاخيره لم يذكر المواضع التي فيها تنكر المبتدا وقد يكون المبتدا نكرة اذا تخصصت

بوجه ما نحو ولعبد مؤمن خير من مشرك وا رجل في الدار ام امراة وما احد خير منك

اعلم ان جمهور النحاة على انه يجب كون المبتدا معرفة او نكرة فيها تخصيص ما قال المصنف لانه محكوم عليه
والحكم على الشي لا يكون الا بعد معرفته وهذه العلة تطرد في الفاعل مع انهم لا يشترطون فيه التعريف ولا التخصيص
واما قول المصنف ان الفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه فوهم لانه اذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غير
مخصص فيكون قد حكمت على الشي قبل معرفته وقد قال ان الحكم على الشي لا يكون الا بعد معرفته وقال ابن الدهان وما
احسن ما قال اذا حصلت الفايدة فاخبر عن اي نكرة شئت وذلك لان الغرض من الكلام افادة المخاطب
فاذا حصلت جاز الحكم سوا تخصص المحكوم عليه بشي او لا فضابط تجويز الاخبار عن المبتدا وعن الفاعل
سوا كانا معرفتين او نكرتين مختصتين بوجه او نكرتين غير مختصتين بشي واحد وهو عدم علم المخاطب
بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه فلو علم في المعرفة ذلك كما لو علم قيام زيد مثلا فقلت زيد قايم عُدّ لغوا
ولو لم يعلم كون رجل ما من الرجال قايما في الدار جاز لك ان تقول رجل قايم في الدار وان لم يتخصص النكرة بوجه
وكذا تقول كوكب انقض الساعة قال تع وجوه يوميذ ناضرة وكذا في الفاعل لا يجوز مع علم المخاطب بقيام
زيد ان تقول قام زيد ويجوز ان تقول مع عدم علمه بقيام رجل في الدار ان تقول قام في الدار رجل ولا انكر ان وقوع
المبتدا معرفة اكثر من وقوعه نكرة لاشتباه الخبر بالصفة في كثير من المواضع بخلاف الفاعل فان فعله المتقدم
عليه وجوبا لا يلتبس بصفته ثم نقول يقع المبتدا نكرة من غير تخصيص في كثير من المواضع احدها ما التعجبية
على مذهب سيبويه كما يجي في بابه والثاني المبتدا الذي هو فاعل في المعنى نحو شر اهر ذا ناب واسوا افعلة عن الحر

صلى الفايدة فاخبر عن نكرة شئت

وشربها الجاك الى محه عرقوب الثالث المبتدا الذى خبره ظرف او جار ومجرور الرابع كلمات الاستفهام نحو
من عندك وما حدث او ما يقع بعد حرف الاستفهام نحو ارجل فى الدار وهل رجل فى الدار وارجل فى الدار ام
ا رجل فى الدار او امراة الخامس ما بعد واو الحال نحو ما اراك الا وشخص نضربك والسادس بعد اما نحو اما
غلام فليس عندك واما جارية فلا املكها السابع الجواب نحو قولك رجل فى جواب من جاءك اى رجل جاءنى
لان السؤال بالاسم فالجواب بمثلها اولى وغير ذلك مما لا يحصى ولا ضابط له كقولك شهر برى وشهر ثرى و
شهر مرعى وقولهم امت فى حجر لا فيك وقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة اما قول المص فى ما التعجبية وفى نحو شر اهر
ذا ناب ان ذلك لما كان فى المعنى فاعلا والفاعل يختص الحكم المتقدم عليه فكذا يختص هنا ايضا فقد ذكرنا
ما عليه ثم ان المحكوم عليه اذا اختص بعين الحكم فانت حاكم على غير المختص فلا يتم قولهم اذن فى تعليل
كون المبتدا معرفة او مختصا ان الحكم ينبغى ان يكون على مختص ولو اكتفى بالاختصاص الحاصل من الخبر لجاز
الابتدا باى نكرة كانت سوا تقدم الخبر عليها او تاخر لان المخصص فى الصورتين حاصل فظهر مما قلنا ان
التخصص الحاصل بتقدم الخبر فى نحو فى الدار رجل لا ينجع ايضا واما قوله فى ارجل فى الدار ام امراة ان التخصيص
حاصل عند المتكلم لانه يعلم كون احدهما فى الدار فمقول لو كفى الاختصاص الحاصل عند المتكلم فى جواز تنكير
المبتدا لجاز الابتدا باى نكرة كانت اذا كانت مخصوصة عند المتكلم بل انما تطلب الاختصاص فى المبتدا عند
المخاطب على ما ذكروا ولو كان المجوز للتنكير فى ارجل فى الدار ام امراة معرفة المتكلم بكون احدهما فى الدار للزم
امتناع ارجل فى الدار وهل رجل فى الدار وارجل فى الدار او امراة لعدم لفظة ام الدالة على حصول الخبر عند
المتكلم وعدم شى اخر هنا تخصص به المبتدا وما احد خير منك ان وجه التخصيص فيه ان النكرة فى سياق
العموم فقولك احد عم جنس الانس بحيث لم يبق منهم احد فيه نظر وذلك ان التخصيص ان يجعل البعض من الجملة
شيئا ليس لسائر امثاله وانت اذا قلت ما احد خير منك فالقصد الى هذا الحكم وهو عدم الخيرية ثابت لكل فرد
فلم يتخصص بعض الافراد لاجل العموم بشى وكيف ذلك والخصوص ضد العموم بل الحق ان يقال انما جاز ذلك
لانك عينت المحكوم عليه وهو كل فرد فرد ولو حكمت بعدم الخيرية على واحد غير معين لم يحصل للمخاطب فائدة
لعدم تعين المحكوم عليه اما اذا اثبت ان حكمى على الواحد حكمى على فرد فرد فقد تعين المحكوم عليه وهو كل فرد
وكذلك كلمات الشرط نحو من صمت نجا تحصل الفائدة فيها بسبب التعين الحاصل من العموم لا بسبب تخصصها
بشى وقد اضطرب اقوالهم فيها فاختار الاندلسى ان الخبر هو الشرط دون الجزا لجواز خلوه من ضمير كلمة الشرط
اذا ارتفعت بالابتداء دون الشرط فانه اذا ارتفع كلمة الشرط على الابتدا فلا بد للشرط من ضمير نحو من قام قمت وفى
الدعا من كان الناس ثقته ورجاه فثقتى ورجائى وقيل الخبر هو الشرط والجزا معا لصيرورتهما بسبب كلمة الشرط
كالجملة الواحدة وقيل كلمة الشرط مبتدا لا خبر له هنا ما قبل فيها ويمكن ان يقال على مذهب سيبويه ان كلمات
الشرط والاستفهام كانت مع حروف الشرط والاستفهام فحذفت لكثرة الاستعمال على ما ذكرنا فى حد الاسم

ان كلمات الشرط اما فاعلة للفعل مقدرا او مفعول له وللظاهر فقولك من قام قمت اى ان من قام قمت اي ان انسان
قام لقوله تع ان امرؤ هلك وقولك من ضربته ضربته اى ان من ضربت اى ان انسانا ضربت فهو مفعول للفعل الظاهر
وقولك من ضربت ضربته اى ان من ضربته فهو مفعول للفعل المقدر المفسر بالظاهر وكذا ما فى نحو ما كان زيد يفعل كذا
وما تفعل افعل وما تفعله افعله وكذا كلمات الاستفهام و في سلام عليك انه مختص بنسبته الى المسلم لان اصله
سلمت سلاما فسلاما المصدر منسوب الى المتكلم فاذا رفعته فهو باق على ما كان عليه في حال النصب غير مطرد
فى جميع الدعاء اذ ليس معنى ويل لك وبلى لك لان معنى الويل الهلاك ولو قدرت ايضا ويل لك لكان خلاف
القول بل المراد مطلق الهلاك لك ولو قدرت فالاولى ان يقال تنكره لرعاية اصله حين كان مصدرا منصوبا
ولا تخصص فيه اذ تخصيصه بالنظر الى المخاطب انما كان بذكر الفعل الناصب والمسند اليه وانما اخر الخبر عنه
مع كونه جارا ومجرورا المقدم الاهم وللتبادر الى ما هو المراد اذ لو قدمت الخبر وقلت عليك فقبل ان يقول سلام
ربما يذهب الوهم الى اللعنة فيظن ان المراد عليك اللعنة ولهذا اخل ابو تمام وترك الانشاد على ما يحكى لما
ابتدأ القصيدة وقال على مثلها من اربع وملاعب فعارضه شخص كان حاضرا فقال لعنه الله والملائكة
والناس اجمعين وبعد المصراع يذال صونات الدموع السواكب هذا مع ان سلام لا يجوز ان يكون بمعنى مصدر
سلمت لان سلمت مشتق من سلام عليك كلبيت من لبيك وسبحلت من سبحان الله فمعنى سلمت قلت سلام
عليك كما ان لبيت وسبحلت بمعنى قلت لبيك وسبحان الله فمعنى سلام الذى هو بمعنى مصدر سلمت قول سلام
عليك فعلى ما فسر المصنف ينبغي ان يكون معنى سلام عليك قولى لفظ سلام عليك وليس كذا سلام في قولك
سلام عليك بمعنى مصدر سلمك الله اى جعلك سالما فالاصل سلمك الله سلاما ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال
فبقى المصدر منصوبا وكان النصب يدل على الفعل والفعل على الحدوث فلما قصدوا دوام نزول سلام الله عليك
واستمراره ازالوا النصب الدال على الحدوث فرفعوا سلام وكذا اصل ويل لك هلكت ويلا اى هلاكا فرفعوه
بعد حذف الفعل نفضا لغبار معنى الحدوث قوله والخبر قد يكون جملة نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه
من عائد وقد يحذف اعلم ان خبر المبتدا قد يكون جملة اسمية وفعلية كما مثل به المص واما جاز ان يكون جملة لتضمنها
للحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له وقال ابن الانبارى وبعض الكوفيين لا يصح ان يكون طلبية لان الخبر
ما يحتمل الصدق والكذب وهو وهم وانما اتوا من قبل ايهام لفظ خبر المبتدا وليس المراد بخبر المبتدا عند النحاة
ما يحتمل الصدق والكذب كما ان الفاعل عندهم ليس من فعل شيئا ففي قولك ازيد عندك يسمون الظرف خبرا
مع انه لا يحتمل الصدق والكذب بل الخبر عندهم ما ذكر المص وهو المجرد المسند المغاير للصفة المذكورة ويدل
على جواز كونها طلبية قوله تع بل انتم لا مرحبا بكم وايضا اتفقوا على جواز الرفع في نحو قولهم اما زيد فاضربه وقال
ثعلب لا يجوز ان يكون قسمية نحو زيد والله لاضربنه والاولى الجواز اذ لا منع فلا بد من عائد لا يخلو الجملة الواقعة
خبرا من ان يكون هي المبتدا معنى او لا فان كانت لم يحتج الى الضمير كما في ضمير الشان نحو هو زيد قائم وكما في قولك

وقد يكون جملة نحو زيد
ابوه قائم وزيد قام ابوه
فلابد من عائد و قد
يحذف م

مقولي زيد منطلق لارتباطها به بلا ضمير لانها هو وان لم يكن اياه فلا بد من ضمير ظاهر او مقدر وقد يقام الظاهر مقام الضمير وانما احتاجت الى الضمير لان الجملة في الاصل كلام مستقل فاذا قصدت جعلها جزء الكلام فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الآخر وتلك الرابطة هي الضمير اذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض فمن ثم قيل في بعض الاخبار كما يجيء ان الظاهر قائم مقام الضمير وهذا الضمير الرابط يجوز حذفه قياسا وسماعا فالقياس في موضع وهو ان يكون الضمير مجرورا بمن والجملة الخبرية ابتدائية والمبتدأ فيها جزء من المبتدأ الاول نحو البر الكر بستين اي الكر منه لان جزئيته تشعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور معا فان كان المبتدأ الثاني نكرة فالجار والمجرور صفة له نحو السمن منوان بدرهم وكذا ان كان معرفا باللام كما في البر الكر بستين لان التعريف غير مقصود قصده فهو كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذي في الخبر والعامل فيه الخبر اي البر الكر كائنا بستين كائنا منه قال الفراء ويحذف ايضا قياسا اذا كان الضمير منصوبا مفعولا به والمبتدأ كل قال قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع وقال ثلث كلهن قتلت عمدا فاخزى الله رابعة تعود قال لان كلهم ضربت بمعنى الجحد اي ما منهم احد الا ضربت وقال السيرافي ليس هذا الحجة اذ كل موجب يتهيأ رده الى الجحد كما تقول في زيد ضربته ما زيد الا مضروب لم تقل له الا ما اشار للجحد في جواز حذف الضمير معه والسماع في غير ذلك اما في المجرور فنحو قوله تع ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اي ان ذلك منه واما في المنصوب فيشترط كونه منصوبا بفعل لفظا قال فثوب لبست وثوب اجر او بصفة محلا نحو زيد انا ضارب ولا يختص مع كونه سماعا بالشعر خلافا للكوفيين واما المرفوع فلا يحذف لكونه عمدة وقد يحذف في الصلة في بعض الاحوال لكونها اشد ارتباطا بالموصول من المبتدأ كما يجيء في باب الموصولات وجواز حذف الضمير في الصلة احسن منه في الصفة لكون اتصالها بالموصول اشد اذ لا غنى للموصول عنها وهما متقاربين نحو قوله تع اهذا الذي بعث الله رسولا ثم الحذف بعدها في الصفة احسن منه في خبر المبتدأ نحو جاءني رجل ضربت لانها مع الموصوف جزء الجملة بخلاف الخبر فانه مع المبتدأ جملة فالتخفيف فيما هو مع غيره ككلمة واحدة اولى وانما كان الحذف في الصفة انقص حسنا منه في الصلة اذ ليس الصفة من ضروريات الموصوف كما كانت الصلة من لوازم الموصول وضرورياته فالحذف في الجملة اذا كانت خبرا للمبتدأ على ما قال سيبويه يجوز في الشعر للاضطرار وهو في غيره ضعيف واما وضع الظاهر مقام الضمير فان كان في معرض التفخيم جاز قياسا كقوله تع الحاقة ما الحاقة اي ما هي وان لم يكن فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول قال لعمرك ما معن بتارك حقه ولا منسئ معن ولا متيسر يجوز منسي واذا رفعته فهو خبر مقدم على المبتدأ وقال لا ارى الموت يسبق الموت شيء وان لم يكن بلفظ الاول لم يجز عنده قال الاخفش يجوز وان لم يكن بلفظ الاول في الشعر كان او في غيره قال اذا المرء لم يعش الكريه اوشكت حبال الهوينا بالفتى ان تقطعا وليس هنا في خبر المبتدأ قال ويجوز زيد قام ابو طاهر اذا كان زيد يكنى بابي طاهر قال تع ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا ووسع بعضهم في غير التفخيم مطلقا ولا وجه له مع وروده

اي لا نضيع اجرهم

اى ظرفا او جارا ومجرورا ولم يذكر لجريه مجراه فى جميع احكامه حتى سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا
وانتصاب الظرف خبر المبتدا عند الكوفيين على الخلاف يعنون الخبر لما كان هو المبتدا فى نحو زيد قايم او كانه هو فى
نحو وازواجه امهاتهم ارتفع ارتفاعه ولما كان مخالفا بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدا فلا يقال فى نحو زيد عندك
ان زيدا عندك خالفه فى الاعراب فيكون العامل عندهم معنويا وهو معنى المخالفة التى اتصف بها الخبر ولا يحتاج
عندهم الى تقدير شى يتعلق به الخبر واما البصريون فقالوا لا بد للظرف من محذوف يتعلق به لفظى اذ مخالفة الشى
الشى لا يوجب نصبه وقال بعض النحاة العامل فيه المبتدا وقال البصريون الظرف منصوب على انه مفعول فيه
كما انه كذلك اتفاقا فى نحو جلست امامك وخرجت يوم الجمعة والجار والمجرور منصوب المحل على انه مفعول
به كما انه كذلك اتفاقا فى نحو مررت بزيد الا ان العامل ههنا مقدر وينبغى ان يكون ذلك العامل من الافعال العامة
اى مما لا يخلو منه فعل نحو كاين وحاصل ليكون الظرف دالا عليه ولو كان خاصا كاكل وشارب وضارب
وناصر لم يجز لعدم الدليل عليه وقد يحذف خاص لقيام الدليل نحو من لك بالمهذب اى من يضمن ولا يجوز عند
الجمهور اظهار هذا العامل اصلا لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف مسده كما يجى فى لولا زيد لكان كذا فلا يقال
زيد كاين فى الدار وقال ابن جنى يجوز ولا شاهد له واما قوله تع فلما رآه مستقرا عنده فمعناه ساكنا غير
متحرك وليس بمعنى كاينا وكذا حال الظرف فى ثلثة مواضع اخر الصفة والصلة والحال وفيما عدا المواضع الاربعة
لا يتعلق الظرف والجار والمجرور الا بملفوظ موجود والتزم على ان المحذوف المتعلق به فعل لانا نحتاج الى
ذلك المحذوف المتعلق وانما يتعلق الظرف باسم الفاعل فى نحو انا مار بزيد لمشابهته للفعل واذا احتجنا الى التعلق
به فالاصل اولى وايضا للقياس على نحو الذى فى الدار زيد وكل رجل فى الدار فله درهم والمتعلق فى الموضعين
فعل لا غير كما يأتى وذهب ابن السراج وابو الفتح الى انه اسم لكونه مفردا والاصل فى خبر المبتدا ان يكون مفردا
ولمانع ان يمنع قالوا انما كان اصله الافراد لانه القول المقتضى نسبة امر الى امر فينبغى ان يكون المنسوب شيئا
واحدا كالمنسوب اليه والا كانت هناك نسبتان او اكثر فيكون خبران او اكثر لا خبر واحد فالتقدير فى زيد
ضرب غلامه زيد مالك لغلام ضارب والجواب ان المنسوب يكون شيا واحدا كما قلتم لكنه ذو نسبة فى نفسه
فلا نقدره بالمفرد فالمنسوب الى زيد فى الصورة المذكورة ضرب غلامه الذى يضمنه الجملة قالوا انه يفصل بالظرف
بين اما وجوابها ولا يفصل بينهما الا بالمفرد كما يجى والجواب ان الظرف فى مثله ليس بمستقر اى متعلق بمحذوف
بل هو منصوب بالملفوظ بعد الفاء نحو اما قدامك فزيد قايم فهو كالمفعول به فى نحو اما زيدا فانا ضارب كما يجى
فى حروف الشرط واعلم ان صيرورة الجملة ذات محل من الاعراب بعد ان لم يكن لا يدل على كونها بتقدير المفرد
بل يكفى فى صيرورتها ذات محل وقوعها موقع المفرد وان كان بعد الظرف معمول نحو زيد خلفك واه فعند ابى على
هو معمول الظرف لقيامه مقام العامل ومن ثم وجب حذفه وقال غيره هو للعامل المقدر لان الظرف جامد لا يلاقى
الفعل فى تركيبه ملاقاة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر له وكذا الخلاف فى ان المحل لهما هو ام ذهب اليه

اى الظرف او عامل ...

السيرافي الى ان الضمير حذف مع المتعلق وذهب ابو علي ومن تابعه الى انه انتقل الى الظرف لانه يؤكد كقوله فان فوادي
عندك الدهر اجمع ويعطف عليه كقوله الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام وينتصب عنه الحال كقوله تع
ففي الجنة خالدين فيها قال ابو علي وادعى بعضهم انه مجمع عليه ان الظرف اذا اعتمد على موصوف او موصول او ذي الحال
او حرف استفهام او حرف نفي فانه يجوز ان يرفع الظاهر لتقويه بالاعتماد كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
وكذا قال اذا وقعت بعد ان المصدرية كقوله ومن اياته انك ترى الارض خاشعة لا صريح المصدر اما قوله احقا بني
ابنا سلمى ابن جندل تهددكم اتاني وسط المجالس فلاعتماد الظرف قيل انما عمل في ان بلا اعتماد تشبيهها بالضمير
في انها لا يوصف مثله ويجوز ان يقال في جميع ذلك ان الظرف خبر مقدم على مبتدئه اما في غير المواضع المذكورة
نحو في الدار رجل فالمرفوع مبتدا مقدم الخبر وعند الكوفيين والاخفش في احد قوليه هو فاعل للظرف لتضمنه
معنى الفعل كما قالوا في نحو قائم زيد وانما قال الكوفيون ذلك لاعتقادهم ان الخبر لا يتقدم على المبتدا مفردا كان
او جملة فيوجبون ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد وقائم زيد على الفاعلية لئلا يتقدم الضمير على مفسره وليس بشيء
لان حق المبتدا التقدم فالضمير متاخر تقديرا كما في ضرب غلامه زيد واما الاخفش فلا يوجب ذلك بل يجوز ارتفاعه
بالابتدا ايضا اذ هو يجوز تقدم الخبر على المبتدا لكنه لما اجاز عمل الصفة بلا اعتماد اجاز كون زيد في قائم زيد فاعلا ايضا
وله في جواز عمل الظرف بلا اعتماد قولان وذلك لان الظرف اضعف في عمل الفعل من الصفة وبثبوت الاجماع على
جواز نحو في داره زيد يصح تقدم الخبر ويمتنع كون زيد فاعلا والا لزم الاضمار قبل الذكر وكذا قولهم ان في الدار
زيدا دال على ان زيدا كان مبتدا والا لم ينتصب ومنع بعض البصريين من نحو في داره قيام زيد وفي دارها عبد هند
وذلك لان المبتدا حقه التقدم فجاز عود الضمير من الخبر اليه في نحو في داره زيد فاما ما اضيف اليه المبتدا فليس
له التقدم الاصلي والاولى جواز ذلك كما ذهب اليه الاخفش وذلك لانه عوض للمضاف اليه بسبب التركيب
الاصلي الحاصل بينه وبين المبتدا وصير ورته معه كاسم واحد مرتبة التقدم تبعا للمبتدا وان لم يكن له ذلك في
الاصل وقد ورد في كلامهم في اكفانه درج الميت واعلم ان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن اسم عين ولا حالا
منه ولا صفة له لعدم الفايدة الا في موضعين احدهما ان يشبه العين المعنى في حدوثها وقتا دون وقت نحو الليلة
والهلال الثاني ان يعلم اضافة معنى اليه تقديرا نحو قول امرئ القيس اليوم خمر وغدا امر اي شرب خمر وقوله اكل
عام نعم تحوونه اي حوايته ولو قلت الارض يوم الجمعة او زيد يوم السبت لم يجز لانه لا فايدة لتخصيص حصول
شيء بزمان هو في غيره حاصل مثله ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم معنى بشرط حدوثه ثم ينظر فان
استغرق ذلك المعنى جميع الزمان او اكثره وكان الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر اذا كان
السير في اكثره لانه باستغراقه اياه كانه هو لا سيما مع التنكر المناسب للخبرية ويجوز نصب هذا الزمان المنكر و
جره بفي نحو الصوم في يوم او يوما خلافا للكوفيين وذلك ان في عندهم توجب التبعيض فلا يجيزون ضمت في
يوم الجمعة بل يوجبون النصب والاولى جوازه كما ذهب اليه البصريون ولانه افادة في للتبعيض وان كان الزمان

معرفة نحو الصوم يوم الجمعة لم يكن الرفع غالبًا كما في الاول عند البصريين واوجب الكوفيون النصب كما اوجبوا
في المنكر للعلة المذكورة فان وقع الفعل لا في اكثر الزمان سواء كان الزمان منكرا او معرفا فالاغلب نصبه او جره بفي اتفاقا
من الفريقين نحو الخروج يوما او في يوم والسير يوم الجمعة او في يوم الجمعة وربما رفع واما قوله تعالى الحج اشهر معلومات
فللتاكيد امر الحج ودعاء الناس الى الاستعداد له حتى كان افعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر الثلثة واذا كان ظرف
المكان خبرا عن اسم عين سواء كان اسم مكان او لا فان كان غير متصرف نحو زيد عندك فلا كلام في امتناع رفعه
وان كان متصرفا وهو نكرة فالرفع راجح نحو انت مني مكان قريب ودارك مني يمين وشمال وهو باق على الظرفية
عند البصريين والمضاف محذوف اما من المبتدا اي مكانك مني مكان قريب او من الخبر اي انت مني ذو مكان قريب
ومثله عند الكوفيين على اسم الفاعل فيجب رفعه وليس بظرف كما يجيء عن قريب وان كان معرفة فالنصب مرجوح
نحو زيد خلفك وداري امامك وذلك لان اصل الخبر التنكير ومع ذلك فرفع المعرفة لا يختص بالشعر نحو قوله الا
جبريل امامها خلافا للجرمي والكوفيين واذا كان المكان في موضع الخبر عن عين والمراد تعيين المنزلة من قرب
او بعد قال سيبويه لا يستعمل منه الا ما استعملته العرب فلا يقال هو مني مجلسك ومتكاء زيد ومربط الفرس قال
ولو اظهرت المكان في هذه الاشياء جاز نحو هو مني مكان مجلسك ومكان متكاء زيد وذلك ان المكان يستعمل
قياسا في تعيين القرب والبعد ومما استعملته العرب قولهم هو مني مزجر الكلب اي مكان ومقعد القابلة
اي قريب وكذا مقعد الازار ومقعد الخاتن وهو مني مناط الثريا اي بعيد قال ابو ذويب فوردن والعيوق مقعد
رابي الضرباء فوق النجم لا يتتلع اي عال مشرف كالامين على الياسرين فان مقعده اعلى منهم ليشرف عليهم كي لا
يخونوا قال بعضهم ما كان من هذه الظروف بمعنى القرب نحو مقعد الازار فجعله ظرفا اولى من رفعه وما كان منها
في معنى البعد كمناط الثريا فرفعه اولى قال لان الظرف حاو للمظروف فقربه من المظروف محقق لمعنى الاحتواء
وبعده عنه تبعده عن الاحتواء وفيه نظر وذلك لان الظرف في نحو قولك انت مني مناط الثريا ليس بعيدا من
المظروف بل هو محتو عليه لكنهما بعيدان عن المتكلم ويجب رفع كل واحد من ظرفي الزمان والمكان اذا كان
متصرفا موقتا محدودا او اخبرت به عن اسم عين لارادة تقدير المسافة القريبة او البعيدة نحو داري مني
فرسخ وانت مني بريد ومنزلك مني ليلة اي ذات مسافة فرسخ على حذف مضاف بعد مضاف وكذا ذو مسافة
سرى ليلة ومني متعلق بمدلول الخبر اي بعيد مني هذا القدر وكذا قولهم هو مني فوت اليد اي اذا مددت
اليه يدي لم انله وهو مني دعوة الرجل اي اذا صاح الرجل بلغه صحة والتقدير ذو مكان فوت اليد
وذو مكان بلوغ دعوة الرجل واما انتصاب نحو داري خلف دارك فرسخين وميلا وبريدا ويوما وليلة
فلان الخبر هو خلف دارك ونصبها على الحال عند المبرد من الضمير في الخبر اي ذات مسافة فرسخين وعلى
التمييز عند الجمهور وهو تمييز عن النسبة اي تباعدت فرسخين فالفرسخان بعد ان لها كما ان الماء في امتلاء
الاناء ماء مالي ويجوز ان ينتصب على المصدر كقولك دنوت انملة اي دنو انملة اي دنوا تاما كما قيل في قولهم

بلغه

هذا بيان لموجبات تقدم الخبر وانما قال الخبر المفرد لانه ان كان الخبر
جملة لما يقتضي صدر الكلام لم يجب تقدمه نحو زيد من ابوه اذ الاستفهام وساير ما يقتضي صدر الكلام هو
فيها ان يقع صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليها احد ركني تلك الجملة ولا ما صار من تمامها من الكلم المغيرة
معناها كان واخواتها وساير ما يحدث معنى من المعاني في الجملة التي يدخلها فلا يقال ان من يأتني اسكن واما قولهم
علمت ايهم في الدار فان الفعل لما كان من افعال القلوب وليس للاثر المعنوي بظاهر كافعال العلاج فانها محسوسة
الاثار كالضرب والمشي جوز تقدمه على الكلم المصدرة باداة الاستفهام والنفي ولام الابتداء مع تاثيره في معنى ما ان
تقدمه كلا تقدم اذ معنى ظننت زيدا قائما ازيد قائم في ظني ومنع من العمل فيه ظاهرا احتراما اللفظ المقتضي للصدر
واما قولهم الذي ما يضرب والذي ان يضربه يضربك فان الموصول وان كان مع الصلة ككلمة واحدة الا انه لا يؤثر في صلته
معنى ونحو قولهم زيد من ابوه وعمرو في دار من هو اولى بالجواز لان المبتدا كما انه لا يؤثر معنى من المعاني في الخبر ليس هو مع
ايضا كالمفرد كما كان الموصول مع صلته فان قيل كيف الجمع بين قوله هنا ان مفرد وقوله قبل وما وقع ظرفا فالاكثر
انه مقدر بجملة قلت لا شك ان لفظ اين اسم مفرد في الوضع سواء قدر بالجملة او بالمفرد فاين في اين زيد مفرد واقع موقع
الجملة على الاصح فيصح ان يقال انه خبر مفرد وان كان الاستفهام ظرفا متعلقا بالخبر المفرد الملفوظ به وجب تقديمه
على المبتدا امام الخبر نحو غلام راكب زيدا ويدونه نحو غلام زيد راكب واذا تضمن الخبر المفرد اعلم انه لا يقع
من جملة مقتضيات الصدر خبرا مفردا الا كلمة الاستفهام نحو من زيد او مضاف اليها نحو غلام من زيد او كان
مصححا اي كان الخبر اي تقدمه مصححا لمجيء المبتدا نكرة على ما ذكر قبل في جواز تنكير المبتدا ان تقدم حكم النكرة عليها
خصصها حتى جاز وقوعها مبتدا وقد قلنا عليه ما فيه كفاية والاولى ان يقال في ايجاب تقدم الظرف خبرا
عن المبتدا المنكر في الاغلب مما لا يتضمن معنى الدعاء ان العلة فيه خوف لبس الخبر بالصفة مع كثرة استعمال
الظرف خبرا فلو قل وقوع الظرف خبرا عن المنكر اغتفر ذلك اللبس القليل كما في قوله تع وجوه يومئذ ناضرة
ووجوه يومئذ باسرة وتقدم الخبر غير الظرف على المبتدا لا يرفع اللبس ولا يعينه للخبرية اذ لو قلت في رجل قايم
قايم رجل احتمل كون رجل خبرا عن قايم او بدلا منه واما الظرف فانه اذا تقدم تعين للخبرية بسبب انتصابه
لفظا او محلا هذا كله على مذهب سيبويه واما على مذهب الاخفش والكوفيين فالظرف عامل في الاسم الذي
بعده فليس اذن من هذا الباب وقولنا في الاغلب احتراز عن قولهم امت في حجر لا فيك وقولنا مما لا يتضمن
معنى الدعا احتراز عن نحو سلام عليك وويل لك فان الاغلب تاخير الخبر لما ذكرنا قبل او لمتعلقه اي لمتعلق
الخبر بكسر اللام ونعني بالمتعلق جزء الخبر فقولك على التمرة خبر والمجرور جزؤه ويجوز ان يريد بالخبر ذلك المقدر
لان الجار والمجرور متعلق به والمجرور وحده متعلق بعامله لان الجار ليس بمتعلق في الحقيقة بل بسببه يتعلق
المجرور بالعامل القاصر يعني اذا اتصل بالمبتدا ضمير يرجع الى جزء الخبر وجب تقديم الخبر حتى لا يلزم اضمار

قبل الذكر فلو قلت مثلها زبداً على التمرة لكان مثل صاحبها في الدار وقد تقدم امتناعه واذا كان الضمير
في صفة المبتدا نحو على التمرة زبد مثلها جاز تاخير الخبر عن المبتدا بان تتوسط بينه وبين صفته نحو زبد على التمرة
مثلها اذ الفصل بين الصفة والموصوف جائز فان تقدم المفسر المتعلق بالخبر على المبتدا ذي الضمير وتاخير الخبر عنه
نحو في الدار مالكها نايم جاز عند البصريين وعند هشام من الكوفيين خلافا للباقين وكان المانع نظر الى ان
المفسر مرتبته التاخير لتعلقه بالخبر وليس بشي لان التقدم اللفظي كاف في صحة عود الضمير الا ترى الى قوله تع
واذا ابتلى ابرهيم ربه ووافق الكسائي البصريين في جواز نحو زيدا غلامه ضارب لا في نحو زيدا غلامه ضرب
فكانه نظر الى شدة طلب الفعل مفعوله فكان مفعوله متاخر بخلاف اسم الفاعل فان طلبه له بالمشابهة والاولى
الجواز في الكل لما ذكرنا من الاكتفا بالتقدم اللفظي او عن ان يعني او كان الخبر عن ان مع اسمها وخبرها يريد
اذا كان ان مع صلتها مبتدا وجب تقدم خبرها عليها وقد تقدم انها مع صلتها فاعل عند ابي علي اذا كان الخبر
ظرفا وانما تعين تقدم الخبر لئلا يلتبس بان المكسورة لانك لو جيت بالخبر بعد خبر ان المفتوحة اما ظرفا نحو ان
زيدا قايم عندي او غير ظرف نحو ان زيدا قايم حق لاشتبهت المفتوحة بالمكسورة ولم يرفع الفتحة اللبس
لكون الموقع موقع المكسورة لان لها صدر الكلام بخلاف المفتوحة كما يجي في باب الحروف المشبهة بالفعل ولا يرفع مجي
خبر المبتدا بعد خبر ان اللبس ايضا اذ ربما تظن انه خبر بعد خبر لان المكسورة او تظن في الظرف تعلقه بخبر ان واذا تقدم
الخبر على ان عرف انه خبر المبتدا وانه ليس في خبر ان المفتوحة اذ هي حرف موصول ويجي في باب الموصول ان ما في حيز
الصلة لا يتقدم على الموصول ولا في حيز خبر المكسورة لان لها الصدر فاذا تعين ان المقدم خبر والمكسورة مع اسمها
وخبرها لا يصح ان يكون مبتدا لانها جملة والمبتدا مفرد تعين ان ما بعد الخبر هي ان المفتوحة لا غير واذا كان ان
المفتوحة مع صلتها بعد اما نحو اما انك خارج فلا اصدقه فانها تتقدم على خبرها لما نذكر في حروف الشرط
ان الجملة التامة لا تتوسط بين اما وفائها فلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة ويجب ايضا تاخير المبتدا الذي بعد
الا لفظا نحو ما قايم الا زيد او معنى نحو انما قايم زيد لانك ان قدمته من دون الا انعكس الحصر وان قدمته مع الا لم يجز
لتقدم اداة الاستثنا على الحكم في الاستثنا المفرغ ولا يجوز ذلك كما يجي في باب الاستثنا واذا كان تقديم الخبر
يفهم منه معنى لا يفهم من تاخيره وجب التقديم نحو قولك انا اذا كان المراد التفاخر تميمي او غير ذلك مما تقدم له الخبر
اعلم ان تعدد الخبر اما ان يكون بعطف او بغيره فالاول نحو زيد عالم وعاقل و[illegible] نحو
قولك هما عالم وجاهل من هذا لان كلامنا فيما تعدد فيه الخبر عن شي واحد وههنا المخبر عنه بالعالم غير المخبر عنه
بالجاهل والثاني على ضربين لان الاخبار المتعددة اما ان يكون متضادة او لا وليس ما تعدد لفظا دون معنى
من هذا في الحقيقة نحو زيد جايع نايم لانهما بمعنى واحد فالثاني في الحقيقة تاكيد للاول فان لم يكن متضادة كقوله تع
وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد ففي كل واحد ضمير يرجع الى المبتدا ان كان مشتقا ولا اشكال
فيه وان كان متضادة فهي على ضربين اما ان يتصف جز المبتدا ببعض تلك الاخبار والجز الاخر بالخبر الاخر

وذلك لانه اما

او يتصف المجموع بكل واحد منها فالاول نحو قولك للابلق هذا ابيض اسود وليس هنا في الحقيقة ما تعدد
فيه الخبر لانه مثل قولك هما عالم وجاهل الا ان الفرق بينهما ان الضمير في كل واحد من عالم وجاهل لا يرجع الى
مجموع المبتدا بل المعنى هما رجل عالم ورجل جاهل واما الضمير في كل واحد من ابيض واسود فانه يرجع
الى مجموع المبتدا بدليل مطابقتهما له افرادا وتثنية وجمعا كقولك هما ابيضان اسودان وهم بيض سود
وانما جاز ذلك مع ان المراد بعضه ابيض وبعضه اسود كما ان المراد بالاول احدهما عالم والاخر جاهل
لاتصال البعضين بخلاف جزئي الاول فان كل واحد منهما منفرد عن الاخر واذا جاز اسناد الشي
الى الشي مع ان المسند اليه في الحقيقة متعلقه الخارج منه مع تمام القرينة نحو هذا حسن الغلام بنصب
الغلام وجره فلان يجوز اسناد الشي الى المسند اليه في الحقيقة جزء المسند اليه في الظاهر اولى وهذا كما تقول
النارنج احمر اي ظاهر قشره ومنه قولهم زيد حسن الوجه وحسن وجه وحسن وجها نصبا وجرا و
اما الثاني اعني ما اتصف فيه المجموع بكل واحد منهما نحو هذا حلو حامض فلا اشكال فيه لان الضمير يرجع
من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدا اذ المعنى انه في جميع اجزائه حلاوة وفيها كلها حموضة لانه امتزج
الطعمان في جميع اجزائه وانكسر احدهما بالاخر وحصل بالانكسار كيفية متوسطة بينهما واعلم انه
يجوز ان يعطف احد الخبرين على الاخر بالواو مع اتصاف مجموع المبتدا بكل واحد من الخبرين فيقول زيد كريم
شجاع وزيد كريم وشجاع كما يعطف بعض الاوصاف على بعض نحو قوله الى الملك القرم وابن الهمام
وليث الكتيبة في [illegible] في رجوع الضمير من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدا
نحو هذا ابيض واسود وهذا حلو وحامض واما اذا لم يرجع ضمير كل واحد الى مجموع المبتدا نحو هما عالم
وجاهل فلا بد من الواو لان المبتدا معطوف تقديرا اي احدهما عالم والاخر جاهل وقد يتضمن المبتدا معنى
الشرط فيصح دخول الفاء في الخبر وذلك كالاسم الموصول بفعل او ظرف والنكرة الموصوفة بهما [illegible]
[illegible]

اعلم ان الفاء تدخل على خبر المبتدا الواقع بعد اما وجوبا نحو اما زيد فقايم ولا يحذف الا لضرورة كقوله
واما القتال لا قتال لديكم او لاضمار القول كقوله تعالى واما الذين اسودت وجوههم اكفرتم اي فيقال اكفرتم
ويجي علة الاتيان بالفاء في خبر مثل هذا المبتدا في حروف الشرط ويدخل جوازا في خبر مبتدا مذكور ههنا
وهو شيان احدهما الاسم الموصول اما بفعل او بظرف ويدخل في قولنا الموصول اللام الموصولة ايضا
في نحو الزانية والزاني فاجلدوا وصلتها لا يكون الا فعلا في صورة اسم الفاعل والمفعول كما يجي في
الاسما الموصولة والاغلب الاعم في الموصول الذي يدخل في خبره الفاء ان يكون عاما وصلته مستقبلة كما
في اسما الشرط وفعل الشرط نحو من تضرب اضرب وقد يكون خاصا وصلته ماضية كقوله تعالى
ان الذين فتنوا المومنين والمومنات الآية لان الآية مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصين حصل منهم

الفتن اى الاحراق وكذا قوله تعالى وما افاء الله على رسوله منهم فما اوجفتم وقد يكون الموصول خاصا وصلته
مستقبلة كقوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم اذ لا يريدون كل موت تفرون منه يلقاكم
اذ رب موت فر منه الشخص فما لاقاه ذلك النوع كموت بالقتل بالسيف مثلا ولاقاه نوع اخر منه
فالمعنى هذه الماهية التى تفرون منها تلاقيكم وجاز دخول الفاء فى خبر المبتدا ههنا وان لم يكن موصولا
لانه موصوف بالموصول وقد يقع الماضى بعد الموصول المذكور وهو بمعنى المستقبل لتضمنه معنى الشرط كقولك
الذى اتانى فله درهم والموصول بالظرف نحو الذى امامك اوفى الدار فله درهم وانما وصل المبتدا الذى فى
خبره الفاء او وصف بالفعل او بالظرف فقط لكون الموصول والموصوف ككلمة الشرط والخبر كالجزاء
الذى يدخله الفاء فالصلة والصفة تكونان كالشرط فكان حق الموصول على هذا ان لا يكون الا مبهما كاسماء
الشرط نحو من وما الشرطيتين وانما جاز ان لا يكون مبهما كما فى قوله تعالى ان الذين فتنوا لانه دخيل
فى معنى الشرط وكذا كان حق الصلة ان لا يكون الا فعلا مستقبل المعنى كشرط ما ومن الا انه لما لم يكن شرطا
فى الحقيقة جاز ان لا يكون صريحا فى الفعلية بل يكون مما يقدر معه الفعل كالظرف والجار والمجرور وان
لا يكون مستقبل المعنى كقوله تع ان الذين فتنوا وكذا كان حق الخبر ان يلزمه الفاء لكونه كالجزاء فمن حيث
انه ليس جزاء الشرط حقيقة جاز تجريده منها مع قصد السببية نحو الذى ياتينى له درهم ولا يلزم مع الفاء
ان يكون الاول سببا للثانى بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما فى جميع الشرط والجزاء
ففى قوله قل ان الموت الذى تفرون الاية الملاقاة لازمة للفرار منه لا ان الفرار سبب للملاقاة وكذا فى قوله تعالى
وما بكم من نعمة فمن الله كون النعمة منه تعالى لازم لحصولها معنا فلا يغرنك قول بعضهم ان الشرط سبب الجزاء
وهى بحقيقة فى حروف الشرط ان شاء الله تعالى والثانى النكرة العامة الموصوفة بالفعل او الظرف او
الجار والمجرور نحو كل رجل ياتينى او امامك او فى الدار فله درهم وقد تجئ صفتها ايضا ماضيا مستقبل المعنى
نحو كل رجل اتاك غدا فله درهم لما ذكرنا فى الموصول وقد يدخل الفاء على خبر كل وان كان مضافا الى غير
موصوف نحو كل رجل فله درهم لمضارعته لكلمات الشرط فى الابهام وكذا ان كان مضافا الى موصوف
بغير الثلثة المذكورة نحو كل رجل عالم فله درهم وعند سيبويه لا يدخل الفاء على خبر غير ما ذكرنا من
المبتدآت والاخفش يجيز زيادتها فى جميع خبر المبتدا نحو زيد فوجد وانشد وقائلة خولان فانكح
فتاتهم واكرومة الحيين خلو كما هيا وسيبويه يؤول مثله بنحو هذه خولان فانكح قوله وليت ولعل
مانعان باتفاق جميع نواسخ الابتدا تمنع دخول الفاء فى خبر المبتدا المذكور الا ما نذكر وذلك لانه
انما دخله الفاء لمشابهة المبتدا لكلمة الشرط ويلزمها التصدر ولا يدخلها نواسخ الابتدا لان تلك
النواسخ تؤثر معنى فى الجملة وقد تقدم ان ما يؤثر فى الجملة لا يدخل على جملة صدرها لازم التصدر الا
ان هذا المبتدا لكونه غير راسخ القدم جاز ان يدخله ما لا يؤثر فى الجملة المتاخرة معنى ظاهرا وهو

فى الشرطية

٢٤٢

وهو ان نحو قوله تعالى ان الذين فتنوا الاية والحق المالكي بهاان المفتوحة ولكن من غير سماع لكنه لما راى
انه يجوز العطف بالرفع على محل اسم لكن كما يجوز على محل اسم ان كما يجى في الحروف المشبهة بالفعل ولذا اجرى
بعضهم ان المفتوحة في جواز رفع المعطوف على اسمها مجرى المكسورة على ما يجى في الموضع المشار اليه
اجراها مجرى ان المكسورة واما كلمات الشرط الجارية الثالثة الاقدام في الشرطية فلا بد لها شى من نواسخ
الابتداء الا في الضرورة فيضمر مع ذلك بعدها ضمير الشان حتى لا يخرج كلمات الشرط في التقدير عن الصدر
في حلها وذلك نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء [illegible] والحق بعضهم ان بهما
اى الحق ان في المنع من دخول الفاء ليت ولعل قال المص اتباعا لعبد القاهر ان هذا الملحق سيبويه خلافا
للاخفش ونقل العبد [illegible] وابو البقاء وابن يعيش ان المجوز لدخول الفاء ان سيبويه خلافا للاخفش
ليت ولعل ما نعان باتفاق لا وجه لتخصيصهما بل كل ناسخ للابتداء هكذا سوى ما استثنى وما ذكره المصنف
من ان امتناع دخول الفاء في خبر ليت ولعل للزوم التناقض وذلك لان ما بعد الفاء الجزاء لا يكون الا خبرا
اى محتملا للصدق والكذب وخبر ليت ولعل لا يحتملان ذلك ليس بشى لصحة قولك ان جاءك زيد فاضربه
قال تعالى ان الذين يكفرون بايات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يامرون بالقسط
من الناس فبشرهم بعذاب اليم [illegible]
[illegible]
[illegible] المستهل المص للهلال قد ذكرنا انه لا يحذف شى لا وجوبا ولا جوازا الا مع قرينة دالة
اعلم انه قد يحذف المبتدا وجوبا اذا قطع النعت بالرفع كما يجى في بابه نحو الحمد لله اهل الحمد اى هو
وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم كما يجى فلو ظهر المبتدا
[illegible] يحذف وجوبا ايضا عند من قال في نحو نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد وفيه نظر على ما يجى
[illegible] جوازا او وجوبا نصب على المصدر اى حذفا واجبا او جايزا واذا في قوله فاذا السبع للمفاجاة
[illegible] فنقل عن المبرد انها ظرف مكان فعلى قوله يجوز ان يكون خبر المبتدا الذى بعدها اى فبالمكان
السبع مفعول على هنا مررت فاذا زيد قايما فاذا عنده متعلق بكاين وشبهه من متعلقات الظروف العامة
و لا يجوز على قوله ان يكون اذا مضافا الى الجملة الاسمية المحذوفة الخبر اذ لا يضاف من ظروف المكان
الى الجمل الا حيث على ما يجى في الظروف المبنية وما ذهب اليه لا يطرد في جميع مواضع اذا المفاجاة
اذ لا معنى لقولك فبالمكان السبع بالباب في تاويل قولهم خرجت فاذا السبع بالباب وقال الزجاج
ان اذا المفاجاة ظرف زمان فعلى قوله يجوز ان يكون في قولهم فاذا السبع خبرا عما بعدها بتقدير مضاف
اى فاذا حصول السبع اى ففي ذلك الوقت حصوله لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة كما مر ويجوز ان
ي [illegible] للذلك الخبر المحذوف غير ساد مسده اى ففي ذلك الوقت السبع بالباب

قال المص في ايضاح المفصل وهو يعنى [illegible]
من دخول الفاء في خبر ان بعيد من جهة [illegible]
اما النقل فقد استشهد سيبويه في كتابه بقوله
الذين ينفقون اموالهم بقوله قل ان الموت
واما اللغة فقد بعد من وقوعه في مخالفة
النواسخات قال والظاهر ان سيبويه هنا
اليه سنده على نقل الزمخشرى منا
ايهم الكلام في [illegible]
الزمخشرى فانه ذكر [illegible]
في المفصل الا انه [illegible]
معللا في [illegible]

محذوف بالباب لدلالة قرينة خرجت عليه ويجوز ان يكون ظرف الزمان مضافا الى الجملة الاسمية وعامله
محذوف على ما قال المصنف اى فاجات وقت وجود السبع بالباب لا انه اخراج لاذا عن الظرفية اذ هو
اذن مفعول به لفاجات ولا حاجة الى هذه الكلفة فان اذا الظرفية غير متصرفة على الصحيح ونقل عن ابن برى
ان اذا المفاجاة حرف فعلى هذا خبر المبتدا فى نحو فاذا السبع محذوف بلا خلاف واما الفا الداخلة على
اذا المفاجاة فنقل عن الزيادى انها جواب شرط مقدر ولعله اراد انها فا السببية التى المراد منها لزوم
ما بعدها لما قبلها كما تقدم اى مفاجاة السبع لازمة للخروج وقال المازنى هى زايدة وليس بشى اذ لا يجوز حذفها
وقال ابو بكر مبرمان هى للعطف حملا على المعنى اى خرجت ففاجات كذا وهو قوله التزم فى موضعه
غيره يقال الرمته الشى فالتزمه اى قبل ملازمته اى فى خبر التزم العرب ذكر غير الخبر فى موضعه فيحذف
الخبر وجوبا فى موضع يكون فيه مع القرينة الدالة على تعيين الخبر المقدر من ساير الاخبار لفظ ساد مسد ذلك
وهو فى اربعة ابواب على ما ذكر المص اولها المبتدا الذى بعد لولا هذا على مذهب البصريين وقال الفرا لولا هى
الرافعة للاسم الذى بعدها لاختصاصها بالاسما كساير العوامل وقال الكسائى الاسم بعدها فاعل الفعل
مقدر كما فى قوله لو ذات سوار لطمتنى وهو قريب من وجه وذلك ان الظاهر منها انها لو التى تفيد امتناع
الاول لامتناع الثانى كما يجى فى حروف الشرط دخلت على لا وكانت لازمة للفعل لكونها حرف
شرط فبقى مع دخولها على لا على ذلك الاقتضاء ومعناها مع لا ايضا باق على ما كان كما سبق مع غير لا من حرف
النفى فمعنى لولا على لهلك عمر لو لم يوجد على لهلك عمر فينتفى الاول اى انتفاء وجود على لانتفاء هلاك عمر
وانتفاء الانتفاء ثبوت فمن ثمه كانت لولا مفيدة ثبوت الاول وانتفاء الثانى كافادة لو فى قوله
لو لم تاتنى لشتمتك كما مر فى بيان قوله فلو انما اسعى لادنى معيشة كفانى ولم اطلب قليل من المال
منع البصريين من هذا التقدير حملهم على ان قالوا لولا كلمة برأسها وليست لو الداخلة على لا
لو اذا اضمر وجوبا فلا بد من الاتيان بمفسر كما مر فى باب الفاعل وليس بعد لولا مفسر
لا يدخل على الماضى فى غير الدعاء وجواب القسم الا مكررا فى الاغلب كما يجى فى قسم الحروف ولا شى
بعد لولا فقال البصريون الاسم المرفوع بعده مبتدا ولا يجوز ان يكون جواب لولا خبره كما مر فى اما زيد
فقايم لكونه جملة خالية عن العايد الى المبتدا فى الاغلب كما فى لولا على لهلك عمر فخبره محذوف وجوبا لحصول
شرطى وجوب الحذف احدهما القرينة الدالة على الخبر المعين وهى لفظ لو اذ هى موضوعة ليدل على انتفاء
الملزوم فلولا دالة على ان خبر المبتدا الذى بعدها موجود لا قايم ولا قاعد ولا غير ذلك من انواع الخبر
الثانى اللفظ الساد مسد الخبر وهو جواب لولا وربما دخلت لولا هذه على الفعلية قال قالت امامة
لما جيت ابنها هلا رثيت بعض الا سهم السود لا در درك انى قد رميتهم لولا حددت ولا عذرى لمحدود
اى لولا الحد وهو الحرمان وثانيها كل مبتدا يكون مصدرا صريحا نحو ضربى او بمعنى المصدر وهو افعل التفضيل

مضافا الى المصدر لانه بعض ما يضاف اليه كما يجيء في بابه نحو اخطب ما يكون اي كون واكثر شربي
السويق ويكون المصدر مضافا الى الفاعل نحو ضربي زيدا او الى المفعول نحو ضرب زيد او اليهما نحو تضاربنا
بعد ذلك حال منهما معا في المعنى نحو ضربي زيدا قائمين او تضاربنا قائمين او من احدهما نحو ضربي هندا
قائما او قائمة ويقع هذه الحال فعلا ايضا خلافا للفراء نحو علمي بزيد كان ذا مال وتقول سمع اذني زيدا يقول
اي سمع اذني كلام زيد على حذف المضاف وان كانت الحال المذكورة جملة اسمية فعند غير الكسائي
يجب معها واو الحال نحو ضربي زيدا وغلامه قائم قال عليه الصلوة والسلام اقرب ما يكون العبد من ربه
وهو ساجد اذ الحال فضلة وقد وقعت موقع العمدة فيجب معها علامة الحالية اذ كل واقع غير موقعه
منكر وجوز الكسائي تجردها عن الواو لوقوعها موقع خبر المبتدأ فتقول ضربي زيدا ابوه قائم كما في قوله
منه فوه الى في ويجوز عند الكسائي اتباع المصدر المذكور بالتوابع نحو ضربي زيدا كله او ضربي زيدا الشديد
قائما ومنعه غيره لغلبة معنى الفعل عليه ولهذا ذهب ابن درستويه الى ان هذا المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى
الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما ولم يسمع الاتباع مع الاستقرار وفي خبر مثل هذا المبتدأ اقوال
ذهب ابن درستويه وابن بابشاد الى انه لا خبر له لكونه بمعنى الفعل كما قلنا فمعنى ضربي زيدا قائما اضربه
قائما وهو نحو اقائم الزيدان عندهما وذهب الكوفيون الى ان نحو قائما حال من معمول المصدر لفظا
ومعنى والعامل فيه المصدر الذي هو مبتدأ وخبر المبتدأ مقدر بعد الحال وجوبا اي ضربي زيدا قائما حاصل
وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي
زيدا ضربه قائما اي ما ضربي اياه الا هذا الضرب المقيد وكذا اكثر شربي السويق ملتوتا وذهب
البصريون الى انه حال من معمول المصدر معنى لا لفظا والعامل في الحال محذوف اي ضربي زيدا حاصل
اذا كان قائما والدليل على بطلان مذهب الكوفيين انهم كلهم متفقون على ان معنى ضربي زيدا قائما ما
اضرب زيدا الا قائما وهذا المعنى المتفق عليه لا يستفاد الا من تقدير البصريين والاخفش وبيانه مبني
على مقدمة وهي ان اسم الجنس اعني الذي يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد اذا استعمل ولم يقم قرينة
تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو في الظاهر لاستغراق الجنس اخذا من استقراء كلامهم فمعنى التراب
يابس والماء بارد اي كل ما فيه هاتان الماهيتان حاله كذا فلو قلت مع تحولهم النوم ينقض الطهارة
ان النوم مع الجلوس لا ينقضها لكان مناقضا لظاهر ذلك اللفظ واذا قام قرينة الخصوص فهو للخصوص
نحو اشتر اللحم واشرب الماء لان شري الجميع وشرب الجميع ممتنعان فاذا تقرر هذا قلنا ان الجنس
الذي هو مصدر غير مقيد عند البصريين بحال تخصصه بل الحال عندهم قيد في الخبر فيبقى الجنس على العموم
فيكون المعنى كل ضرب مني واقع على زيد حاصل في حال القيام وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه
اعني ما اضرب زيدا الا قائما واما عند الكوفيين فالجنس عندهم مقيد بالحال المخصص له فيكون المعنى

قوله والمعطوف على ... زيد كان ذا مال ... مبتدأ ... الضمير ... عاد الى زيد ... لو جعل الضمير ... وكذا لو جعلت ... الخبر كما يقال ...

ضربی زیدا المختص بحال القیام حاصل وهو غیر مطابق للمعنی المتفق علیه لانه لا یمتنع حصول الضرب المقید
بالقیام حصول الضرب المقید بالقعود ایضا فی وقت اخر فلیس فی تقدیرهم اذن معنی الحصر المراد المتفق علیه
وبهذا بطل مذهب ابن درستویه ایضا لانه لا حصر فی قولك اضرب زیدا قایما ومما یفسد مذهب الکوفیه
خاصه زیادة علی ما تقدم من جهة اللفظ انه لیس فی تقدیرهم ما یسد مسد الخبر لان مقام الخبر عندهم بعد
الحال فلیس بعدها لفظ واقع موقع الخبر وقد تقدم ان الخبر لا یحذف وجوبا الا اذا سد مسده لفظ ولکنا نقول
فی قولهم اکثر شربی السویق ملتوتا ان معناه ان شربی له ملتوتا اکثر من شربی له غیر ملتوت فلو قدرنا کما قدر
الکوفیه اکثر شربی السویق ملتوتا حاصل لم یحصل هذا المعنی المتفق علیه اذ یجوز ان یقول هذا القایل
من شربه ملتوتا عشر مرات مثلا وغیر ملتوت الف مرة ویرید باکثر شربی السویق ملتوتا تسع مرات
فانه اکثر شربه ملتوتا ویرد علی مذهب الاخفش حذف المصدر مع بقا معموله وذلك عندهم ممتنع اذ هو بتقدیر
ان الموصوله مع الفعل والموصول لا یحذف الا ان یقال اذا قامت قرینه قویه داله علیه فلا باس بحذفه
کما قال سیبویه فی باب المفعول معه ان تقدیره مالك وزیدا ما لك وملابستك زیدا هنا والقرینة الدالة علی
تعین الخبر الذی هو حاصل عند البصریه هو الاخبار عن الضرب بکونه مقیدا بالقیام لانه لا یمکن تقییده
به الا بعد حصوله واللفظ الساد مسد الخبر هو الحال فقد حصل شرط وجوب الحذف واصله عندهم
ضربی زیدا حاصل اذا کان قایما ولیس اذا للاستقبال ههنا بل هو للاستمرار کما فی قوله تعالی واذا قیل
لهم لا تفسدوا فی الارض وقوله واذا ما غضبوا هم یغفرون ومثله کثیر حذف حاصل کما یحذف متعلقات
الظروف العامه نحو زید عندك والرکض فی المیدان فبقی اذا کان قایما ثم حذف اذا مع شرطه العامل
فی الحال واقیم الحال مقام الظرف لان فی الحال معنی الظرفیه اذ معنی جانی زید راکبا ای فی وقت الرکوب
فالحال قایم مقام الظرف القایم مقام الخبر فیکون الحال قایما مقام الخبر فان قیل لم لا یکون کان المقدرة
ناقصه وقایما خبرها قیل لان مثل هذا المنصوب ای الذی یجی بعد المصدر المضبوط بالضوابط المذکورة
لا یکون الا نکرة لم یسمع مع کثرته الا کذا فلو کان خبر کان لجاز تعریفه ویسمع ذلك مع طول الاستقرا هذا
ما قیل فیه وفیه تکلفات کثیرة من حذف اذا مع الجمله المضاف الیها ولم یثبت فی غیر هذا المکان ومن
العدول عن ظاهر معنی کان الناقصه الی معنی التامة وذلك لان معنی قولهم حاصل اذا کان قایما ظاهر
فی معنی الناقصه ومن قیام الحال مقام الظرف ولا نظیر له والذی اوقعهم فی هذا واوقع غیرهم فیما لزمهم
التزامهم اتحاد العامل فی الحال وصاحبها بلا دلیل دلهم علیه ولا ضرورة الجاتهم الیه والحق انه یجوز
اختلاف العاملین علی ما ذهب الیه المالکی فنقول تقدیره ضربی زیدا حاصل قایما والعامل فی الحال
حاصل وفی صاحبها ضربی وهو الیا او زیدا فنقول حذف کاین او حاصل العامل فی الحال لکونه
عاما شاملا لجمیع الافعال کما حذفناه فی زید عندك او فی الدار لمشابهة الحال الظرف [illegible]

تعین

واجب لقيام الحال والظرف مقام العامل كما تقدم بيانه واعلم انه يجوز رفع الحال السادة مسد الخبر
عن افعل المضاف الى ما المصدرية الموصولة بكان او يكون نحو اخطب ما يكون الامير قايم هذا عند الاخفش
والمبرد ومنعه سيبويه والاولى جعل جوازه لانك جعلت ذلك الكون اخطب مجازا فجاز جعله قايما
ايضا ولا يجوز مثل ذلك بعد مصدر صريح الا في الضرورة فلا تقول ضربي زيدا قايم اذ لا مجاز في اول الكلام
ولا شك ان المجاز يونس بالمجاز ويجوز ان يقدر في افعل المذكور زمان مضاف الى ما يكون بخلاف اكثر
شربي السويق وضربي زيدا وذلك لكثرة وقوع ما المصدرية مقام الظرف نحو قولهم ما ذر شارق فيكون
التقدير اخطب اوقات ما يكون الامير قايم اي اوقات كون الامير فيكون قد جعلت الوقت اخطب
وقايما كما يقال نهاره صايم وليله قايم ويرجح هذا التقدير انه سمع اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة
برفع يوم الجمعة وايضا كثرة وقوع ما المصدرية زمانا وكثرة وقوع الزمان مسندا اليه الفعل الواقع
فيه كقوله وما ليل المطي بنايم ومنع المبرد من نحو قولك احسن ما يكون زيد القيام وذلك
لان احسن في الحقيقة زيد فلا يخبر عنه بنفس القيام واجازه الزجاج وهو الاولى لانك جعلت
احسن وان كان في الحقيقة لزيد مصدرا وذلك باضافته الى ما المصدرية قوله وكل رجل وضيعته
الضيعة في اللغة العقار وهي هنا كناية عن الصنعة وضابط هذا كل مبتدا عطف عليه بالواو التي
بمعنى مع وفيه مذهبان قال الكوفيون وضيعته خبر المبتدا لان الواو بمعنى مع فكانك قلت كل رجل
مع ضيعته فاذا صرح بمع لم يحتج الى تقدير الخبر فكذا مع الواو التي بمعناه فلا يكون هذا المثال الذي نحن
فيه اي مما حذف خبره وفيه نظر لان الواو وان كانت بمعنى مع يكون في اللفظ للعطف في غير المفعول
معه فاذا كان وضيعته عطفا على المبتدا لم يكن خبرا فان قيل يجوز ان يكون رفع ما بعد الواو منقولا
الى الواو لكونها خبر المبتدا كما هو مذهب السيرافي في نصب المفعول معه على ما يجيء في بابه فالجواب
ان مع اذا وقع خبرا عن المبتدا لا يستحق الرفع لفظا حتى ينقل الى ما بعده بل يكون منصوبا لفظا على
الظرفية مرفوعا محلا لقيامه مقام الخبر نحو زيد معك كما تقول زيد عندك وقال البصريون الخبر محذوف
اي كل رجل وضيعته مقرونان وفيه ايضا اشكال اذ ليس في تقديرهم لفظ يسد مسد الخبر فكيف
حذف وجوبا وانما قلنا ذلك لان الخبر شيء يحل بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ فيسد
مسد الخبر ولو جاز ان يقول ان المعطوف ساد مسد الخبر المحذوف بعده لم يصح الاعتراض على
تقدير الكوفيين في قولك ضربي زيدا قايما بضربي زيدا قايما حاصل بانه ليس هناك ما يسد مسد
الخبر اذ لهم ان يقولوا ايضا تاخر الحال عن محله فسد مسد الخبر ولو تكلفنا وقلنا التقدير كل رجل
مقرون وضيعته اي هو مقرون بضيعته وضيعته مقرونة به كما تقول زيد قايم وعمرو ثم حذف مقرون
فاقيم العطف مقامه لنفي البحث في حذف خبر المعطوف وجوبا من غير ساد مسده ويجوز ان يقال

اذا لم ينتصب ما بعدها الفعل او معنى الفعل بتوسط ...

وذلك انه يقول النصب الذي ... الذي كان في الاصل عليه ... لم يمكن ان يكون بعدها بالكوفيا ... فاستعمل الى ما بعده

عند ذلك ان المعطوف اجرى مجرى المعطوف عليه في وجوب حذف خبره هنا والظاهر ان حذف
الخبر في مثله غالب لا واجب وفي نهج البلاغة وانتم والساعة في قرن فلا يكون اذن من هذا الباب
فلا يرد اشكال قال الكوفيون ان وَلِيَ معطوفا على مبتدأ فعل لاحدهما واقع على الاخر جاز ان يكون ذلك
الفعل خبرا عنهما سواء دل ذلك الفعل على المفاعلة او لا فالاول نحو زيد والريح يباريها فباريها خبر
عنهما لكونه بمعنى متباريان والثاني نحو زيد وعمرو يضربه وقريب منه قول امير المؤمنين عليه السلام
فهم والجنة كمن قد راها وانما جاز ذلك لتضمن ذلك الخبر ضميريهما والبصريون يمنعون مثل هذه على
ان يكون الفعل خبرا اذ الفعل في ذلك كالصفة ولا يقال زيد وعمرو ضاربه بالاتفاق ويجوزونها على
ان يكون الفعل حالا لا غير فزيد والريح عندهم مثل كل رجل وضيعته ويباريها حال واعلم انه قد يغني
ما اضيف اليه المبتدأ عن المعطوف فيطابقهما الخبر كما يقال راكب الناقة طليحان وقولك مقابل
زيد قويان ولعمرك لافعلن كذا ضابطه كل مبتدأ في الجملة الاسمية متعين للقسم نحو لعمرك وايمن الله
كما يجيء في باب القسم فان تعينه للقسم دال على تعيين الخبر المحذوف اي لعمرك ما اقسم به وجوابه قسم
ساد مسد الخبر المحذوف والعَمر والعُمر بمعنى ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف
لكثرة استعماله وقد يستعمل لعمرك في قسم السؤال ايضا نحو لعمرك افعلن وقد ترك المصنف قسما اخر يجب
فيه حذف الخبر وهو اذا كان الخبر ظرفا متعلقا بالمتعلق العام نحو زيد قدامك او في الدار على ما ذكرنا
قبل وتجويز ابن جني اظهار ذلك المتعلق ليس بوجه لان الامرين اعني الدلالة على تعيين الخبر والسد
لشيء اخر مسده حاصلان فوجب الحذف ولعل المصنف انما ترك ذكره لكون هذا الساد مسد الخبر
مرفوع المحل بكونه خبرا دون سائر ما تقدم مما سد مسد الخبر ثم اعلم ان الاغلب في الاستعمال تعريف
المبتدأ لان الاصل كون المسند اليه معلوما وكذا الاصل تنكير الخبر لانه مسند فشابه الفعل والفعل خالٍ
من التعريف والتنكير كما ذكرنا في اول الكتاب ولا يصح تجريد الاسم عنهما فجردناه مما يطرأ ويحتاج الى العلة
وهو التعريف وبقيناه على الاصل فكان نكرة وانما كان الاصل في الاسناد الفعل دون الاسم لان الاسم
يصلح لكونه مسندا ومسندا اليه والفعل مختص بكونه مسندا لا غير فصار الاسناد لازما له دون الاسم
واما قول النحاة اصل الخبر التنكير لان المسند ينبغي ان يكون مجهولا فليس بشيء لان المسند ينبغي ان يكون
معلوما كالمسند اليه وانما الذي ينبغي ان يكون مجهولا هو انتساب ذلك المسند الى المسند اليه فالمجهول
في قولك زيد اخوك هو انتساب اخوة المخاطب الى زيد واسناده اليه لا اخوته واذا تعددت المبتدآت
نحو زيد ابوه اخوه عمه خاله ابنه بنته صهرها جاريته سيدها صديقه قادم فالمبتدأ الاخير مع خبره
خبر عما قبله بلا فصل فصديقه قادم خبر عن سيدها وهكذا الى المبتدأ الاول فيكون الجملة التي بعد
الاول وهي مركبة من جمل خبرا عن الاول ويضاف كل واحد من المبتدآت الى ضمير متلوه الا المبتدأ الاول

وان لم تصف المبتدات كل واحد منها الى ضمير ما قبله فانك تاتي بالعوايد بعد خبر المبتدا الاخير فيكون اخر
العوايد لاول المبتدات وما قبل الاخر لما بعد اول المبتدات وهكذا على الترتيب وذلك نحو هند زيد
عمرو بكر خالد قايم عنده في داره باسره معها فكانك قلت بكر خالد قايم عنده ومعناه بكر مع خالد ثم جعلت
هذه الجملة اي بكر مع خالد خبرا عن عمرو مع رابطة في داره فكانك قلت عمرو بكر مع خالد في داره اي
عمرو داره مشتملة على بكر وخالد ثم يجعل هذه الجملة خبرا عن زيد مع رابطة باسره فكانك قلت زيد عمرو
داره مشتملة على بكر وخالد باسره اي باسر زيد اي زيد اسر عمرا بجمع بكر وخالد ثم يجعل هذه الجملة خبرا
عن هند مع رابطة معها فكانك قلت هند زيد اسر عمرا بجمع بكر وخالد معها وعلى هذا القياس ان كان المبتدات
اكثر [illegible] خبر ان واخواتها هو المسند بعد دخول هذه الحروف نحو ان زيدا قايم وامره كامر خبر المبتدا
الا في تقديمه [illegible] الا اذا كان ظرفا اعلم انه لما كان مذهب ان الاصل في رفع الاسماء الفاعل وفي نصبها
المفعول لم يكن له بد من ان يدعي ان كل مرفوع ومنصوب غيرهما فهما مشبهان بهما من وجه كما يقال ان
المبتدا مشبه الفاعل لكونه مسندا اليه والخبر مشبه لكونه ثاني جزئي الجملة وخبر ان واخواتها مشبه لكون
عامله اعني ان واخواته مشابها للفعل المتعدي الا انه قدم منصوبه على مرفوعه تنبيها لفرعيته العمل على فرعية
العامل وخبر لا التبرية مشبه خبر ان المشبه للفاعل واسم ما الحجازية مشبه لاسم ليس الذي هو فاعل وقد تبين
بهذا وجه مشابهة اسم ان واسم لا التبرية وخبر ما الحجازية للمفعول وكذا نقول ان الحال والتميز والمستثنى
المنصوب مشابهة للمفعول بكونها فضلات واما [illegible] وهو الحق ان الرفع علامة العمد فاعله كانت اولا
والنصب علامة الفضلات مفعولة كانت اولا فلا يحتاج الى تشبيه هذه المرفوعات بالفاعل بل يحتاج
في نصب بعض العمد وهي اسم ان واخواتها واسم لا التبرية وخبر كان واخواتها وخبر ما الحجازية الى تشبيهها
بالفضلة فنقول ان ان واخواتها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجي في بابها عملت رفعا ونصبا مثله ولم
تقدم الرفع على النصب كما قدم في ما الحجازية لان معنى ما ومعنى الفعل الذي يعمل عمله اعني ليس شيء واحد
فكان ترتيب معموليها كترتيب معمولي ليس اعني تقديم المرفوع على المنصوب تطبيقا اللفظ بالمعنى واما
ان فليست بمعنى الفعل المتعدي على السواء بل معناها [illegible] معناه من وجه وكذا [illegible] لفظه والمشابهة
فيه كما يجي في بابها فاعطيت عمل الفعل في حال قوته وهي اذا تصرف في معموله بتقديم النصب على الرفع
وعند الكوفيين ان خبر ان واخواتها وكذا خبر لا التبرية مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدا
لا بالحروف لضعفها عن عملين ومذهب البصريين اولى لان اقتضاها للجزئين على السواء فالاولى
ان تعمل فيهما ولاسيما مع مشابهة قوية بالفعل المتعدي قوله بعد دخول هذه الحروف يخرج خبر
المبتدا وكل ما كان اصله ذلك سوى خبر هذه الحروف لكن دخل فيه غير المحدود فان نحو حسنا في
قولك ان رجلا حسنا غلامه في الدار مسند الى غلامه بعد دخول ان وليس بخبرها وكذا يرد على حد خبر

لا التبرئة نحو لا رجل حسنا غلامه في الدار ولكنا يرد على حد اسم ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد الظريف
غلامه في الدار فان غلامه مسند اليه مع انه ليس باسم ما ولكنا يرد على حد خبر المبتدا بقوله المجرد المسند
الى آخره صفة المبتدا في نحو قولهم ولعبد مؤمن خير ولو قال هناك المغاير للصفة المذكورة ولتابع المبتدا وقال
هنا المسند بعد دخولها الذي كان في الاصل خبر المبتدا وفي اسم ما هو المسند اليه الذي كان في الاصل
مبتدا لسلم من الاعتراض قوله وامره اي حاله وشانه كامر خبر المبتدا اي في اقسامه من كونه مفردا وجملة
وفي احكامه من كونه متحدا ومتعددا او مثبتا ومحذوفا وغير ذلك وفي شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد
من الضمير ولا يحذف الا اذا علم قوله الا في تقديمه اي ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه
على اسم ان وقد جاز تقديم الخبر على المبتدا وانما ذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل في العمل كما يجيء في
بابها فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصلي ان
يتقدم المرفوع على المنصوب كما عرفت في باب الفاعل عند قوله والاصل ان يلي فعله فلما اعملت العمل
الفرعي لفرعيتها لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما تصرف في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة
الفعل وقد خالف خبرها خبر المبتدا في غير ما ذكرنا ايضا وذلك ان خبرها لا يكون مفردا متضمنا ما له صدر
الكلام كما يجيء في قسم الحروف قوله الا اذا كان ظرفا استثنا من قوله في تقديمه الذي كان منفيا لكونه مستثنى
من الموجب فيكون المستثنى الثاني موجبا لكونه من منفي اي ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه الا اذا
كان ظرفا فان حكمه اذن حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم ووجوبه
اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا توسع في غيرها لان
كل شيء من المحدثات فلا بد ان يكون في زمان او مكان فصار مع كل شيء كقريبه ولم يكن اجنبيا منه
فيدخل حيث لا يدخل غيره كالمحارم يدخلون حيث لا يدخل الاجنبي واجرى الجار مع المجرور مجراه
لتناسبه بينهما اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور والجار محتاج الى الفعل او معناه كاحتياج الظرف
خبر لا التي لنفي الجنس هو المسند بعد دخولها نحو لا غلام رجل ظريف فيها ويحذف كثيرا وبنو تميم لا يثبتونه ووجه مشابهته للفاعل
مشابهته لخبر ان المشابه للفاعل فهو مشبه بالمشبه ووجه مشابهة لا التبرئة لان ان لا للمبالغة في النفي
لكونها لنفي الجنس كما ان ان للمبالغة في الاثبات وقيل حملت عليها حمل النقيض على النقيض و
ارتفاع خبر لا بها ان لم يكن اسمها مبنيا عند جميع النحاة وان كان اسمها مبنيا نحو لا رجل ظريف فال
سيبويه ارتفاعه بكونه خبر المبتدا ولا رجل مرفوع المحل بالابتداء وذلك لانه لما صار الاسم الذي كان
معربا بسببها مبنيا وصار دخولها عليه سبب بنائه مع قربها منها استبعد ان يكون الخبر البعيد منها
يستحق بسببها اعرابا فبقي على اصله من الرفع بالابتداء وهو عند غيره مرفوع بلا كما كان مع اسمها النصب
بها قال المص ليس مثل النحاة لارتفاع خبر لا بنحو لا رجل ظريف بحسن لانه في الظاهر صفة لاسم لا والمثال

هذا اخر كلامه

ينبغي ان يكون ظاهرا فيما مثل له ويستقبح اذا كان فيه احتمال ما مثل له واحتمال غيره على السواء واقبح منه
اذا كان غير ما مثل له اظهر ومثاله كذلك لان خبر لا يحذف كثيرا فظريف في لا رجل ظريف اظهر في الصفة قال وفي
مثاله لا يحتمل ظريف الا الخبر لان المضاف المنفي بلا لا يوصف الا بمنصوب والذي ذهب اليه من اتباع وصف
المضاف المنفي بلا او المرفوع مذهب جماعة من النحاة وقد خولفوا فيه وجوز رفعه حملا على المحل وذلك لان لا
هذه شبيهة بان فكما يجوز في توابع اسم ان وان كان معربا الحمل على المحل فكذا في توابع اسم لا معربا كان او مبنيا
وللاولين ان يفرقوا بين لا وان في هذا الباب بان ان لا تزيل معنى الابتداء بل معناها توكيد مضمون الجملة
فكان المبتدا باق على حاله فجاز الحمل على المحل بخلاف لا فان معنى الجملة متغير بها عما كانت عليه
فلا يجوز ان يقدر كالعدم ويجعل الاسم بعده كالمبتدا كما فعل مع ان وكان مقتضى ذلك ان لا يجوز الحمل
على محل اسمها الا انهم جوزوا ذلك اذا كان اسمها مبنيا لانه اذا كان معربا فالحمل على الاعراب الظاهر
اي النصب اولى من الرفع البعيد الذي ان اعتبر فلكونه اصلا في هذا الاسم مع مشابهة لا لان التي لا الابتدا
معها كالمنافي واما اذا كان مبنيا فنصبه بعيد كرفعه لان النصب فيه صار بسبب البنا فتحا فصار نصب
تابعه حملا على فتحه المشابه للنصب لعروضه بالاوين والها مساو بالرفع تابعه حملا على رفعه الذي كان
له في الاصل لان كل واحد منهما بعيد قوله ظريف فيها لا فائدة في ايراد هذا الظرف بعد الخبر ولا معنى
ان علقناه بالخبر او يكون المعنى ليس لغلام رجل ظريف في الدار وهذا معنى سمج ومثاله انما ظاهر
بسبب هذا الظرف وكون ظريف صفة لغلام رجل وفيها خبر لا والمعنى ليس في الدار غلام رجل ظريف
ولو قال لا غلام رجل قائم فيها لكان اظهر من جهة المعنى في كون فيها متعلقا بالخبر قوله وبنو تميم
لا يثبتونه الا اذا كان ظرفا قال الاندلسي لا ادري من اين نقله ولعله قاسه قال والحق ان بني تميم
يحذفونه وجوبا اذا كان جوابا او قامت قرينة غير السؤال دالة عليه واذا لم تقم فلا يجوز حذفه راسا
اذ لا دليل عليه بل بنو تميم اذن كاهل الحجاز في ايجاب الاثبات به فعلى هذا القول يجب اثباته مع عدم
القرينة عند بني تميم وغيرهم ومع وجودها يكثر الحذف عند اهل الحجاز ويجب عند بني تميم قوله اسم ما ولا
المشبهتين بليس هو المسند اليه بعد دخولهما نحو ما زيد قائما ولا رجل افضل منك وهو في لا شاذ
اسم ما وخبرها قد يكونان معرفتين او احدهما نحو ما زيد قائما وما زيد هو الظريف واما الجملة الاسمية التي
تدخلها لا فاما ان يكون المبتدا فيها معرفة مع تكررها نحو لا زيد فيها ولا عمرو او يكون جزاها نكرتين نحو
لا رجل قائم قوله وهو في لا شاذ اي عمل ليس في لا شاذ قالوا يجي في الشعر فقط نحو قوله من صد
عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح والظاهر انه لا يعمل لا عمل ليس لا شاذا ولا قياسا ولم يوجد في شي
من الكلام خبر لا منصوبا كخبر ما وليس فهي في نحو لا براح ولا مستصرخ الاولى ان يقال هي التي في نحو لا اله
اي لا التبرية الا انه يجوز لها ان تهمل مكررة نحو لا حول ولا قوة ويجب ذلك مع الفصل بين اسمها

وهي في نحو لا براح ولا مستصرخ هي التي

ومنها ومع المعرفة ويشذ في غير ذلك نحو لا براح وذلك لضعفها في العمل كما يجيء في المنصوبات
عند ذكر اسمها والظاهر فيها الاستغراق مع ارتفاع المثلا المنكر بعدها لان النكرة في سياق غير الموجب
للعموم على الظاهر سواء كانت مع لا او ليس او غيرهما من حروف النفي والنهي او الاستفهام وتحتمل لا الاولى
للاستغراق مع القرينة نحو لا رجل في الدار بل رجلان واما اذا انتصب اسمها او انفتح فهي نص في الاستغراق
ويجوز العدول عنه للقرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان وما جاءني من رجل نص في الاستغراق فلا يجوز
ما جاءني من رجل بل رجلان قال المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية هو قد تبين شرحه
مما ذكر في حد المرفوعات وعلم الفضلة كما تقدم في اول الكتاب اربعة الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رأيت
زيدا ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين وقد قسم النحاة المنصوبات قسمين اصلا في النصب المفعول
به المفعولات الخمس ومحمولا عليه وهو غير المفعولات من الحال والتمييز وغير ذلك والذي جعلوه غير
المفعولات يمكن ان يدخل بعضها في حيز المفاعيل فيقال للحال هو مفعول مع قيد مضمونه اذ المجيء في جاءني
زيد راكبا فعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون راكبا ويقال المستثنى هو المفعول بشرط اخراجه وكانهم
آثروا التخفيف في التسمية والمفعول بلا قيد شيء آخر هو المفعول المطلق كما يجيء ففي جعل المفعول معه في
المفعول له اصلا في النصب لكونهما مفعولين وجعل المستثنى والحال فرعين مع انهما ايضا مفعولان
لكن مع قيد كالاولين نظر فان كان لاصالة في النصب بسبب كون الشيء من ضروريات معنى الفعل
فالحال كذلك دون المفعول له والمفعول معه اذ رب فعل بلا علة ولا مصاحب ولا فعل الا وهو واقع
على حالة من الواقع او الموقع عليه والحق ان يقال النصب علامة الفضلات في الاصل فيدخل فيها المفاعيل
الخمسة والحال والتمييز والمستثنى واما ساير المنصوبات فقد شبهت بالفضلات كاسم ان واسم لا التبرئة
وخبر ما الحجازية وخبر كان واخواتها منه المفعول المطلق وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه
قدم المفعول المطلق لانه المفعول الحقيقي الذي اوجده فاعل الفعل المذكور وفعله ولاجل قيام هذا
المفعول به صار فاعلا لان ضاربية زيد في قولك ضرب زيد ضربا لاجل حصول هذا المصدر منه
واما المفعول به نحو ضربت زيدا والمفعول فيه نحو ضربت قدامك يوم الجمعة فليسا مما فعله الفاعل
المذكور واوجده وكذا المفعول معه والمفعول له وان كان مفعولا للفاعل وصادرا منه الا ان فاعليته ليست
بقيام هذا المفعول به الا ترى ان كون المتكلم زائرا في قولك زرتك طمعا ليس لاجل قيام الطمع به بل
لاجل الزيارة فبان ان المفعول المطلق اخص بالفاعل من المفعول له فهو احق بتقديم ذكره وايضا
لا فعل الا وله مفعول مطلق ذكرا ولم يذكر بخلاف المفعول له فرب فعل بلا علة وقدم المفعول به
بعد المفعول المطلق لان طلب الفعل الرافع للفاعل له اشد من طلبه لغيره الا ترى انه كما يقع على الفاعل
بصوغه على صورة اسم فاعل منه يقع على المفعول به بصوغه على صورة اسم مفعول منه بلا قيد آخر

ويحتمل ان يكون لغير
الاستغراق

المفعول